جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

تقرير حالة سكان قطر

٢٠١٩

www.psa.gov.qa psaqa psa_qatar

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

تقرير حالة سكان قطر ٢٠١٩

عامان على انطلاق السياسة السكانية الثانية
لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢

صفر ١٤٤١هـ / أكتوبر ٢٠١٩م

الفهرس

العنوان	الصفحة
تقديم	5
المنهجية	6
الجداول والأشكال	8
أولاً) الجداول	8
ثانياً) الأشكال	9
المحور الأول: السكان والقوى العاملة	13
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	14
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	20
1- أهم الإنجازات	20
2- أهم التحديات	24
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	26
المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة	29
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	30
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	38
1. أهم الإنجازات	38
2. أهم التحديات	43
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	44
المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب	49
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	50
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	55
1. أهم الإنجازات	55
2. أهم التحديات	60
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	61
المحور الرابع: الصحة والصحة الإنجابية	65
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	66
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	72
1. أهم الإنجازات	72
2. أهم التحديات	77
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	78

العنوان	الصفحة
المحور الخامس: المرأة والطفولة	81
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	82
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	85
1. أهم الإنجازات	85
2. أهم التحديات	89
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	89
المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	93
أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة	94
ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)	100
1. أهم الإنجازات	100
2. أهم التحديات	105
ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)	105
الخاتمة: (التقييم العام والتوصيات)	109
أولاً) التقييم العام	109
ثانياً) التوصيات	111

تقديم

يأتي صدور هذا التقرير الوطني الثاني حول السكان في قطر في وقت شهدت فيه دولة قطر، ولا تزال تشهد، نهضة تنموية شاملة حققت من خلالها إنجازات هامة في مجالات الاقتصاد والعمران والصحة والتعليم وغيرها من المجالات، مما مكّنها من اللحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً؛ فبحسب دليل التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2019 تبوأت دولة قطر المرتبة 41 من بين 189 دولة.

وتعد الإنجازات التي تحققت ترجمة فعلية للتوجهات العامة لرؤية قطر الوطنية التي تسعى إلى تحويل دولة قطر بحلول عام 2030م إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، والتي تعد الحاضنة الأساسية لاستراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية للدولة.

ومع اعتماد الدولة للأطر التخطيطية المشار إليها أعلاه، تمكنت مؤسساتها وهيئاتها المختلفة من تطبيق آليات عمل جديدة تقوم على الرصد المتواصل لبرامج عملها ومتابعة تنفيذها. وفي هذا السياق، يعد برنامج المتابعة السنوي للسياسة السكانية للدولة أحد الأطر المؤسساتية التي تسعى إلى ترسيخ تقاليد العمل الحديثة في المؤسسات القطرية. ولعل ما يميز برنامج متابعة تنفيذ السياسة السكانية هو شموله مختلف أدوات التحليل والقياس والمتابعة.

فبعد مضي سنتين على تطبيق السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، والتي ترافقت مع عملية المتابعة الدؤوبة من قبل ست مجموعات عمل تمثل مختلف الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، جاء هذا التقرير ليرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمّ اعتمادها كأدوات لتحديد نسب التنفيذ وتقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها وقياس مدى بلوغ أهداف كل محور من محاورها والتغير الذي يحدثه برنامج أو تدخل ما، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، والتوصيات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، مما يتيح للقائمين على السياسة السكانية إعادة النظر في غايات وأهداف هذه السياسة أو في التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذها.

فبالإضافة إلى التقديم والخاتمة، يشتمل هذا التقرير على ستة فصول، يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية.

وفي هذا السياق، يطيب لي أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير بدءاً بمجموعات العمل، ومروراً بالجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية التي تعاونت مع هذه المجموعات وأمدتها بكل ما يلزم من معلومات مفيدة، وصولاً إلى فريق المتابعة من المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل، والتنسيق معها، وتوجيهها، وتدقيق البيانات التي تم جمعها ومراجعتها وتحليلها وتضمينها في متن هذا التقرير.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

المنهجية

من أجل رصد الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة بعد عامين على تطبيق السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، عكف المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع مجموعات العمل الست، على متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية خلال الفترة من نوفمبر 2018 إلى أكتوبر 2019.

وقد اعتمد المكتب الفني منهجية متكاملة بدءاً من عملية الإعداد للمرحلة الثانية من مراحل المتابعة والرصد وصولاً إلى تحليل نتائج هذه المرحلة. وتقوم هذه المنهجية على ما يلي:

- إعداد استبيان يتضمن الغاية الأساسية والأهداف الفرعية الخاصة بكل محور من محاور السياسة السكانية، إضافة إلى مؤشرات المتابعة النوعية والكمية الهادفة إلى رصد الواقع السكاني للدولة.
  - بناءً عليه، فإنه مع ثبات الغاية الأساسية والأهداف الفرعية الخاصة بكل محور من محاور السياسة السكانية الستة، فإن الإجراءات تتصف بالتغير النسبي سنوياً بما ينسجم مع مستجدات الواقع السكاني للدولة. وعلى هذا الأساس، فإن إجراءات المتابعة السنوية لا تتيح الحكم على تحقق الأهداف بصورة نهائية، إلا بانتهاء المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية.
  - بالنسبة للمؤشرات النوعية، فإنها، بالإضافة إلى مساهمتها في رصد واقع الإجراءات، تساعد أيضاً على تحديد ما إذا كان هذا الإجراء أو ذاك قد تم إدماجه في خطط وسياسات واستراتيجيات الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية أم لم يدمج، وذلك تمهيداً للحكم عليه فيما إذا كان قد نفذ كلياً أم جزئياً أم أنه لايزال في مرحلة التشريع أو التخطيط.
  - أما بخصوص مؤشرات المتابعة الكمية، فلا بد من الإشارة إلى أن معظم هذه المؤشرات ترصد اللحظة الراهنة فقط، دون أن يتم اعتماد البيانات التي تم جمعها في هذا العام حولها من أجل الحكم على واقع الإجراءات المرتبطة بها، أي فيما إذا كانت هذه الإجراءات قد نفذت كلياً أم جزئياً، وذلك لأن الفترة الزمنية المحددة في وثيقة السياسة السكانية لتنفيذ هذه الإجراءات تتجاوز السنة وتصل إلى حدود الخمس سنوات. إن البيانات التي توفرها هذه المؤشرات تعد سنة أساس لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات، وبالتالي الأهداف المرتبطة بها في السنة الخامسة والأخيرة من تطبيق السياسة السكانية الثانية، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً.
- بناءً على ما سبق، وبعد الحصول على البيانات المطلوبة من قبل مجموعات العمل الست المكلفة بعملية متابعة تنفيذ السياسة السكانية، قام فريق الخبراء في المكتب الفني بمراجعة هذه البيانات وتدقيقها، وتحليلها، ومن ثم إدراجها في الجداول المخصصة لذلك في هذا التقرير، كما هو مبين في الفقرة الأولى من فقرات كل محور والموسومة بـ" إجراءات ومؤشرات المتابعة"
- واستكمالاً للبيانات التي قامت مجموعات العمل بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق السياسة السكانية، بل وتأكيداً لها، قام المكتب الفني بإعداد صورة إحصائية عامة حول محاور السياسة السكانية من خلال رصد واقع وتحولات المؤشرات الكمية الأساسية الخاصة بكل محور، والتي يوفرها بالدرجة الأولى جهاز التخطيط والإحصاء أو

تلك الصادرة عن مصادر إحصائية مختلفة من الداخل أو الخارج. وقد تضمنت الصورة الإحصائية المشار إليها ما يلي:

- أهم الإنجازات التي دلت عليها نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، والتي تم عرضها في جدول يتضمن عدد الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً، والإجراءات التي لا تزال قيد التشريع أو التخطيط، إضافة إلى الإجراءات غير المطبقة، وذلك بحسب كل محور من محاور السياسة السكانية الستة. مشفوعاً، أي الجدول المذكور، بنسبة الإنجاز المتحققة على مستوى الأهداف الفرعية من جهة وعلى مستوى المحور المرتبط بها من جهة ثانية.

  وفي سياق متصل، وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ أهداف السياسة السكانية المشار إليها، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية المتوفرة، تم استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في كل محور من محاور السياسة السكانية، وربط هذه الإنجازات، حيثما كان ذلك ممكناً، بما حققته دولة قطر من أهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة، وبما أكدته بعض التقارير الدولية ذات الصلة، ولاسيما تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهة ثانية.
- إضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت هذه الفقرة التحديات التي واجهت تطبيق السياسة السكانية في المرحلة الثانية، أي تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل هذه المرحلة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد.
- واستناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه تم تحديد أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

- ومن أجل إعطاء صورة مختصرة عن نتائج المرحلة الثانية من مراحل المتابعة، تم اختتام التقرير بفقرة تلخص محتواه والتوصيات المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق السياسة السكانية وتحقيق أهدافها كما هو مأمول.

بناءً عليه، يتضمن تقرير "حالة سكان قطر 2019" تقديماً وخاتمةً وستة فصول يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية وأبعاده المختلفة التي يتم فيها استعراض الغايات والأهداف والإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية.

الجداول والأشكال

أولاً) الجداول

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز
الجدول (2): معدل البطالة (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع
الجدول (3): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز
الجدول (4): السكان في قطر بحسب أماكن سكنهم غير المناسبة والعام
الجدول (5): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع لعام 2018
الجدول (6): مساحة المحميات الطبيعية البرية في دولة قطر حسب السنوات
الجدول (7): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز
الجدول (8): معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الاطفال حسب الجنس والجنسية والسنوات
الجدول (9): بعض مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي
الجدول (10): الطلاب في مؤسسات التعليم العالي حسب الجنسية والنوع للعام الدراسي 2018/2017
الجدول (11): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب سنة 2017
الجدول (12): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز
الجدول (13): دليل التنمية البشرية وعناصره لعام 2018
الجدول (14): معدلات الإصابة ببعض الأمراض المعدية خلال الفترة (2015-2018)
الجدول (15): المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات 2012 – 2018
الجدول (16): مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل 1000 من السكان) خلال الفترة (2011- 2018)
الجدول (17): معدل وفيات الأمهات بحسب الجنسية لكل 100.000 مولود حي خلال الفترة (2008-2017)
الجدول (18): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال المرأة والطفولة
الجدول (19): نسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الاولى من العمر خلال الفترة 2012- 2018
الجدول (20): معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والمتوسط والثانوي في 2015 و2017
الجدول (21): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
الجدول (22): القطريون النشيطون وغير النشيطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية 2018
الجدول (23): الأشخاص المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنس 2017

الجدول (24): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الثانية بحسب المحور

ثانياً) الأشكال

الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان في قطر خلال الفترة 2008 – 2018 (%)
الشكل (2): التوزع النسبي للعمالة الماهرة وعالية المهارة حسب الجنسية لعامي 2010 و2018
الشكل (3): معدل الإعالة العمرية لكل 100 من السكان بعمر 15- 64 سنة للأعوام (1990 و2010 و2018)
الشكل (4): معدل المواليد الخام لدى القطريين خلال الفترة (2014 - 2018)
الشكل (5): معدل الخصوبة الكلية ومعدل الإحلال الإجمالي للقطريات (2008 – 2018)
الشكل (6): نسبة النوع (الذكور لكل مئة أنثى) بحسب الجنسية لعام 2018
الشكل (7): التوزع النسبي للسكان في دولة قطر حسب البلدية لعام 2018
الشكل (8): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2018
الشكل (9): عدد الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كافة المراحل التعليمية حسب السنوات الدراسية
الشكل (10): ارتفاع متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في قطر فيما بين 1990 و2018
الشكل (11): الحالة التعليمية للشباب القطري (15- 24 سنة) لعام 2018 **(%)**
الشكل (12): الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كافة المراحل التعليمية حسب الجنسية
الشكل (13): العمر المتوقع عند الولادة للسكان في قطر للأعوام (1998، 2007، 2018)
الشكل (14): عدد الأسرة في المستشفيات خلال الفترة (2012-2018)
الشكل (15): معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية فيما بين 2013 و2018
الشكل (16): زيادة أعداد الفتيات في مؤسسات التعليم العالي في قطر بين 2010 و2018
الشكل (17): معدل وفيات حديثي الولادة (عدد الوفيات لكل 1000 حي) حسب السنوات
الشكل (18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) حسب السنوات
الشكل (19): نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) في دولة قطر 1986 – 2019
الشكل (20): مؤشر الشيخوخة حسب الجنسية (2018)

المحور الأول: السكان والقوى العاملة

المحور الأول

السكان والقوى العاملة

يشتمل هذا المحور على بعدي النمو السكاني والقوى العاملة، في ضوء اختلال التركيبة السكانية للدولة.

ويحاول هذا المحور الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تصحيح اختلال التركيبة السكانية، ولاسيما من حيث نسبة السكان القطريين إلى مجموع السكان.
- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تحسين بنية القوى العاملة وخصائصها المهنية، بحيث تساعد على الاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- زيادة عدد المواطنين
- دعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة
- الحد من استقدام العمالة والتخلص من الفائض منها عن الحاجة
- العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات في المهن.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال السكان والقوى العاملة.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

السكان والقوى العاملة	الهدف 1: زيادة عدد المواطنين

إجراء 1: الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود توجه للإسراع في استصدار التشريع المذكور					

إجراء 2: إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في وسائل الإعلام وموا قع التواصل الاجتماعي

وجود حملات وبرامج إعلامية في وسائل الإعلام (تلفزيون، إذاعة، صحف) تهدف لخفض المهور وتكاليف الزواج					• الأنشطة المنفذة خلال عامي 2017 – 2018 بحسب مركز الاستشارات العائلية (وفاق) والمؤسسة القطرية للإعلام: – برامج إعلامية: ▪ عدد (12) حلقات إذاعية. عدد (7) حلقات تلفزيونية. ▪ عدد (5) موضوعات صحفية. – برامج توعوية: ▪ عدد (4) ورشة تدريبية عبر برنامج المقبلين على الزواج. ▪ عدد (5) لقاءات حوارية في المجالس. ▪ عدد (4) ورش تدريبة حول إدارة ميزانية الأسرة • ومن المخطط له تنفيذ عدد (20) نشاط إعلامي– توعوي خلال عام 2019
وجود حملات في مو اقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر...) تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج					• مركز الاستشارات العائلية (وفاق) والمؤسسة القطرية للإعلام: – برامج توعوية مواقع التواصل الاجتماعي: ▪ عدد (70) رسالة توعوية. ▪ عدد (14) فلاش توعوي. • من المخطط له تنفيذ عدد (50) نشاط توعوي خلال 2019.

إجراء 3: تعميم صالات الأفراح منخفضة التكاليف على مختلف البلديات

وجود خطة لإنشاء صالات أفراح منخفضة التكاليف في البلديات التي لا تتواجد فيها مثل هذه الصالات					• بحسب وزارة البلدية والبيئة تم تخصيص قسيمة في بلدية الشمال رقم (89106233) وقسيمة رقم(74420604) في بلدية الخور، علماً بأنه لا توجد حتى تاريخه خطة للتخصيص في البلديات الأخرى.

إجراء 4: إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين لتمكينهم من العودة إلى العمل

وجود برامج وخطط حكومية لتمكين الراغبين من المتقاعدين بالالتحاق بدورات تدريبية تساعدهم على العودة إلى العمل					

	الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة

إجراء 1: توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان	
	موجود كاجراء في طور:			غير موجود		
	التنفيذ	التشريع	التخطيط			
وجود توجه لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة، ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار	■				• وزارة التجارة والصناعة: – العمل حالياً على إعداد برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، التجمعات الرقمية. – عقد عدد من الندوات، تتعلق بحاضنات الأعمال الرقمية وسبل تطوير الشركات المحلية والأجنبية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وفي مجالات تقنية المعلومات. – توجيه شركات الاستثمار برأس مال غير القطري (الأجنبي) في الدولة، المتعلقة بتقديم الاستشارات وخدمات تقنية المعلومات، بأهمية الأخذ بالاعتبار سبل تطوير نقل المعرفة، وكذلك سلاسل القيمة المضافة في ممارسة أعمالها – تم تطوير استراتيجية وطنية للصناعات التحويلية لتحقيق عدد من الأهداف، والتركيز على التحول الرقمي في سلسلة القيمة الأفقية والعمودية. • بنك قطر للتنمية: – وجود توجه نحو زيادة استخدام التكنولوجيا، وهو في ازدياد، حيث أوضح التقرير الدولي "المرصد العالمي لريادة الأعمال" لعام 2018، أن 48% من الشركات تعد منتجاتها مبتكرة، وأن نحو 31% من الشركات القائمة يستخدمون تكنولوجيا حديثة نسبياً. • غرفة قطر: – هناك توجه لدى بعض الشركات خاصة الكبيرة نحو توسيع نطاق الأتمتة فيها ولكنها اجتهادات ذاتية من قبلها وتقوم بها الشركات بطريقتها الخاصة ولا توجد لدى الغرفة بيانات أو معلومات موثقة حول هكذا توجه. • وزارة المواصلات والاتصالات: • أطلقت الوزارة برنامج التحول الرقمي، وذلك لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نجو اقتصاد المعرفة	
إجراء 2: منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها و أتمتتها						
وجود تدابير عملية لاتخاذ الإجراء المذكور				■		
إجراء 3: العمل على تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتثقيف المجتمع بأهمية هذه التخصصات						
وجود قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية	■				• أفادت كل من وزارة التعليم والتعليم العالي، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية بوجود قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.	

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كاجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود برامج وحملات إعلامية لتثقيف المجتمع بأهمية التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة					• **وزارة التعليم والتعليم العالي: جامعة قطر + جامعة حمد بن خليفة** – جاري العمل على تنفيذ الخطة الاعلامية لتوعية المجتمع حول المسارات التعليمية الجديدة لطلبة الثانوية والمرتبطة بتخصصات اقتصاد المعرفة. – تنظيم مشاركات تعليمية بمؤتمر التعليم لعام 2019 م بهدف نشر ثقافة التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.
وجود توجه في مناهج التعليم للتوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة					• **وزارة التعليم والتعليم العالي: جامعة قطر + جامعة حمد بن خليفة** – تم تطوير مسارات تعليمية للمرحلة الثانوية مرتبطة بالتخصصات ذات العلاقة باقتصاد المعرفة. – تم اعداد "دليل طالب الثانوية للمسارات التعليمية " يوضح فيه المسارات التعليمية المطورة والتخصصات التي يوجه لها كل مسار ويزود الطلبة وأولياء الأمور بالإرشادات التعليمية للالتحاق بالمسار العلمي والمسار التكنولوجي. – افتتاح مدرسة أكاديمية قطر للعلوم والتكنولوجيا STEM للعام الأكاديمي 2018 /2019 للطلاب القطريين وهي مدرسة ثانوية علمية تخصصية من الصف التاسع إلى الثاني عشر وتتبنى الأكاديمية المنحى التكاملي القائم على دمج مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بهدف تقديم مستوى تعليمي عالي الجودة قائم على التكامل بين المواد العلمية وبناء كفاءات من العلماء والباحثين والمخترعين وكذلك امداد سوق العمل القطري بالتخصصات العلمية النادرة.
إجراء 4: حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين و أبناء القطريات ومواليد قطروحملة الوثائق للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة					
وجود توجه لدى المؤسسات التعليمية لابتعاث الفئات المذكورة للتخصص في اقتصاد المعرفة					• **وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** – يوجد توجه لدى المؤسسات التعليمية لابتعاث الفئات المذكورة للتخصص في اقتصاد المعرفة وتم تحديد الاحتياج المطلوب من تخصصات الابتعاث للتخصص في اقتصاد المعرفة للعام الأكاديمي 2018 / 2019 في وزارة التعليم والتعليم العالي بالتعاون مع وزارة التنمية والعمل والشؤون الاجتماعية.
عدد المبتعثين للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة من كل من الفئات المذكورة					• **بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** (قبل نقل الاختصاص لوزارة التعليم والتعليم العالي)، فقد بلغ عدد المبتعثين (1122) شخصاً، توزعوا إلى: 581 مبتعثاً في مجال الهندسة، و 159 تكنولوجيا المعلومات، و382 في برامج العلوم. • **أما بعد نقل الاختصاص إلى وزارة التعليم والتعليم العالي**، فقد تطورت أعداد المبتعثين في هذا المجال على النحو التالي:

خلاصة المبتعثين داخلياً وخارجياً في تخصصات STEM

العام الأكاديمي	هندسة	رياضيات وإحصاء	علوم	تكنولوجيا	المجموع الكلي
2016-2015	316	2	148	91	557
2017-2016	420	-	175	113	708
2018-2017	351	1	124	63	539
مجموع السنوات الثلاث المتتالية					1804

	الهدف 3: الحد من استقدام العمالة				
إجراء 1: الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة في الدولة من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي**				**البيان**
	موجود كاجراء في طور:			**غير موجود**	
	التنفيذ	**التشريع**	**التخطيط**		
وجود تدابير فعلية لتدوير العمالة	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** تتم الاستفادة القصوى من الموظفين الموجودين بالشركات المحلية المتعاقدة مع الوزارة للعمل على مشاريع تكنولوجيا المعلومات وتوظيف المتميزين منهم للعمل على ذات المشاريع بعد انتهاء عقد الشركة أو في غيرها من المشاريع التي تناسب خبراتهم العملية، وهو مشروع في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022، كما تم تعديل مسمى المشروع إلى" الاحتفاظ والاستفادة من العمالة الوافدة الماهرة". وتهدف الوزارة رفع نسبة الاحتفاظ بالعمالة الماهرة بنسبة لا تقل عن 15% بنهاية عام 2022.
وجود شروط تقضي بأولوية تشغيل العمالة الموجودة في الدولة في التعاقد مع الشركات التي ترسو عليها المشاريع	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** أحد أنشطة المشروع " الاحتفاظ والاستفادة من العمالة الوافدة الماهرة"
إجراء 2: إعطاء الأولوية في التوظيف (بعد القطريين) لأبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة					
وجود توجه لإعطاء الأولوية للفئات المذكورة في المؤسسات الحكومية	■				• **وزارة الداخلية** للتدليل على وجود هذا التوجه فقد تم مؤخراً تعيين عدد من الأشخاص من مواليد قطر وإلحاقهم بوظائف نوعية في الوزارة، كما تقوم الوزارة بالتواصل مع جامعة قطر لاستقطاب الخريجين من هذه الفئات. • **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية** طبقا لقانون الموارد البشرية المادة رقم (13) – فصل التعيينات قانون الموارد البشرية رقم (15) لسنة 2016 "يشترط في من يُعين في إحدى الوظائف: أن يكون قطري الجنسية، فإن لم يوجد فتكون الأولوية لأبناء القطرية المتزوجة من غير قطري، ثم الزوج غير القطري المتزوج من قطرية، ثم مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ثم مواطني الدول العربية، ثم الجنسيات الأخرى".
وجود توجه لإعطاء الأولوية للفئات المذكورة في شركات القطاع الخاص				■	• **أفادت غرفة قطر** بعدم وجود إجراءات عملية بهذا الخصوص. لكن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أفادت بأن ترشيح الفئات المذكورة من قبل الوزارة لشركات القطاع الخاص يتم بحسب طلب الجهات في الوظائف التي لا يتوفر مرشحين لشغلها.
إجراء 3: تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل					
وجود آليات ووسائل تسهيل تشغيل أفراد عائلات الو افدين في المؤسسات المختلفة	■				• **يتم التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من خلال منح تصريح العمل لمن هم على كفالة ذويهم بحسب افادة إدارة الاستخدام بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.**

إجراء 4: منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال قطريين ومن في حكمهم (أبناء القطريات، مواليد قطر، حملة الوثائق) محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كاجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود الحوافز المذكورة					• أفاد كل من وزارة التجارة والصناعة وغرفة قطر بالسعي لإحلال القطريين مكان الوافدين متى كان ذلك ممكناً. وبأن الغرفة لا تستطيع فرض هذا التوجه على الشركات، ولكن هناك اتجاه نحو السعي مع الجهات الرسمية لتقديم تسهيلات تميزية، وبعض الامتيازات للشركات التي ترتفع فيها نسبة التقطير. • و أفادت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأن الموضوع قيد الدراسة.

إجراء 5: إنشاء المزيد من مراكز الاستقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة	
عدد المراكز المنشأة في البلدان المرسلة للعمالة	• تعمل وزارة الداخلية متمثلة بالإدارة العامة للجوازات على خطة، في مرحلتها الأولى افتتاح عدد من مراكز التأشيرات للدول المصدرة للعمالة إلى دولة قطر على مراحل، وذلك من خلال إنشائها لمراكز التأشيرات في تلك الدول باختلاف عدد المراكز من دولة لأخرى بما يتوافق مع أعداد العمالة الوافدة، ومنها:

الدولة	الهند	باكستان	الفلبين	سريلانكا	نيبال	تونس	بنغلاديش
العدد	7	2	1	1	1	1	2

الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة

إجراء 1: إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل					
وجود دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل					• وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تمت مخاطبة الجهات المعنية في القطاع الخاص بطلب الاحتياجات الوظيفية للسنوات 2018-2022 وتم تجميع البيانات لإعداد الدراسة المطلوبة.

إجراء 2: تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات					
وجود آليات لتقدير الاحتياجات الفعلية للشركات من العمالة حسب حجم العمل قبل منح الموافقة على الاستقدام					• وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تتم دراسة الطلب قبل الموافقة والتأكد من نشاط الشركة والعقود ونوع المشروع قبل منح الشركة الموافقة، حيث توجد الية داخلية محددة يتم الرجوع اليها عند دراسة الطلب.
وجود حملات تفتيشية دورية مشددة للتأكد من التزام الشركات بضوابط استقدام العمالة، ومن عدم وجود عمالة وهمية لديها					• وزارة الداخلية تقوم الإدارات الأمنية بتنفيذ حملات تفتيش بالتعاون مع الإدارات والجهات المختصة ذات الصلة لضبط العمالة المخالفة في مختلف أنحاء الدولة • وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية يتم ذلك طبقاً للحملات التفتيشية المحولة من إدارة الاستقدام لإدارة التفتيش بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية

	الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركز جنسيات معينة في بعض المهن

إجراء 1: متابعة واقع توزع الجنسيات على المهن

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود بيانات محدثة دورياً حول توزع الجنسيات على المهن					• وزارة الداخلية من خلال النظام الالكتروني لمنح الموافقات العمالية ووفقاً للبيانات الواردة من وزارة الداخلية لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، يتم رفع تقارير دورية لمدير الإدارة العامة للجوازات حول نسب توزيع الجنسيات على المهن الموجودة بالإدارة.

إجراء 2: إعطاء أولوية الاستقدام للجنسيات الأقل تركزاً في مهن معينة، ولاسيما الجنسيات العربية

وجود توجه لمنح الجنسيات العربية الأولية في الاستقدام للمهن المختلفة					• وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية مثال : اتفاقية الموافقة على توظيف (10) آلاف عامل من الجنسية الأردنية

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال السكان والقوى العاملة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (1) التالي:

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر2018- أكتوبر2019) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز (*)

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: زيادة عدد المواطنين					
1- الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج				✓	%50
2- إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في وسائل الإعلام وموا قع التواصل الاجتماعي	✓				
3- تعميم صالات الأفراح منخفضة التكاليف على مختلف البلديات	✓				
4- إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين لتمكينهم من العودة إلى العمل				✓	
الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة					
5- توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة	✓				%75
6- منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها				✓	
7- العمل على تحديد التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتثقيف المجتمع بأهمية هذه التخصصات	✓				
8- حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين و أبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة	✓				
الهدف 3: الحد من استقدام العمالة					
9- الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة في الدولة من قبل الشركات التي ترسو	✓				%75
10- إعطاء الأولوية في التوظيف (بعد القطريين) لأبناء القطريات ومواليد قطر وحملة الوثائق في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة	✓				
11- تسهيل منح مو افقات الاستقدام لعائلات الو افدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل	✓				
12- منح شركات القطاع الخاص حو افز لإحلال قطريين ومن في حكمهم (أبناء القطريات، مواليد قطر، حملة الوثائق) محل الو افدين في وظائف مناسبة			✓		
الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة					
13- إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل			✓		%50
14- تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات	✓				
الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركز جنسيات معينة في بعض المهن					
15- متابعة و اقع توزع الجنسيات على المهن	✓				%100
16- إعطاء أولوية الاستقدام للجنسيات الأقل تركزاً في مهن معينة، ولاسيما الجنسيات العربية	✓				
المجموع	11	....	2	3	**%68.8**

(*) **ملاحظات:**
- مع ثبات الغاية الأساسية والأهداف الفرعية الخاصة بكل محور من محاور السياسة السكانية، فإن الإجراءات تتصف بالتغير النسبي سنوياً بما ينسجم مع مستجدات الواقع السكاني للدولة. وبناءً عليه، فإن إجراءات المتابعة السنوية لا تتيح الحكم على تحقق الأهداف بصورة نهائية، إلا بانتهاء المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية (2017-2022).
- الإجراءات المدرجة هنا هي الإجراءات المعتمدة في المرحلة الثانية، والتي تتضمن مؤشرات نوعية فقط والخاصة بالمرحلة الثانية حصراً.
- نسبة الإنجاز هنا محسوبة بالقياس إلى ما تم تنفيذه كلياً أو جزئياً من الإجراءات الخاصة بكل بهدف من جهة وبكافة الأهداف (المحور كله) من جهة ثانية.
- الملاحظات المذكورة تنطبق أيضاً على المحاور الخمسة المتبقية، لهذا لن يتم تكرارها في الجداول الخاصة بهذه المحاور

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ أهداف السياسة السكانية، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال السكان والقوى العاملة.

❖ **تراجع معدل النمو السنوي للسكان في قطر:**

رغم الزيادة المطلقة في الحجم الكلي للسكان خلال الفترة من 2008 إلى 2018، إلا أن معدل النمو السنوي شهد تذبذباً خلال الفترة (2008-2014). غير أن هذا المعدل بدأ يميل نحو التراجع بشكل ملحوظ منذ العام 2014، كما يوضح الشكل البياني رقم (1) التالي:

الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان في قطر خلال الفترة 2008 – 2018 (%)

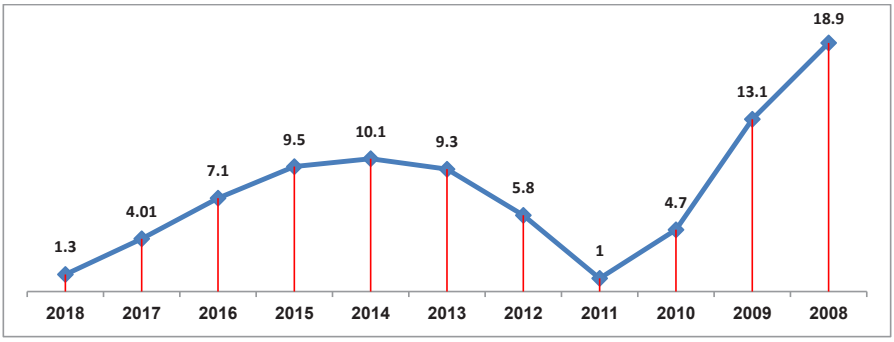

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

ويتضح التراجع في معدل النمو السكاني أكثر من خلال المقارنة بين شهر سبتمبر عام 2018 وسبتمبر عام 2019، حيث تبين إحصاءات جهاز التخطيط والإحصاء بأن هذا المعدل قد تراجع خلال الأشهر الـ 12 الماضية ليصل إلى 0.1%.

ويعود هذه التراجع إلى تغير هيكل الأنشطة التنموية وإنجاز الدولة للعديد من المشاريع التنموية التي تحتاج لعمالة كثيفة، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من استقدام العمالة، والتخلص من الفائض منها عن الحاجة، والتي دعت إليها السياسة السكانية، وهو ما دلت عليه نتائج المرحلة الثانية من مراحل المتابعة، وأهمها:

- وجود تدابير فعلية لتدوير العمالة،
- وجود آليات ووسائل لتسهيل تشغيل أفراد عائلات الوافدين في المؤسسات المختلفة،
- وجود توجه لإعطاء الأولوية في التوظيف (بعد القطريين) لأبناء القطريات ومواليد قطر،
- التوسع في إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلة للعمالة تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة.

❖ **ارتفاع نسبة العمالة الماهرة وعالية المهارة:**

إن المعالجة الجذرية لاختلال التركيبة السكانية المتعلق بتزايد أعداد الوافدين تكمن في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الداعية إلى التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. فتحديث وسائل الإنتاج والخدمات وأتمتتها ستؤدي بالضرورة إلى الحد من الحاجة إلى الأيدي العاملة من جهة، وإلى تحسين نوعية العمالة المستقدمة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يشير الشكل البياني رقم (2) إلى أن نسبة العمالة عالية المهارة (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون، والاختصاصيون، والفنيون والاختصاصيون المساعدون) والعمالة الماهرة (الكتبة، والعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك) ارتفعت من 23% عام 2010 من مجموع العاملين غير القطريين إلى 31% عام 2018، ومن 28% إلى 34% من مجموع العاملين القطريين وغير القطريين.

الشكل (2): التوزع النسبي للعمالة الماهرة وعالية المهارة حسب الجنسية لعامي 2010 و2018

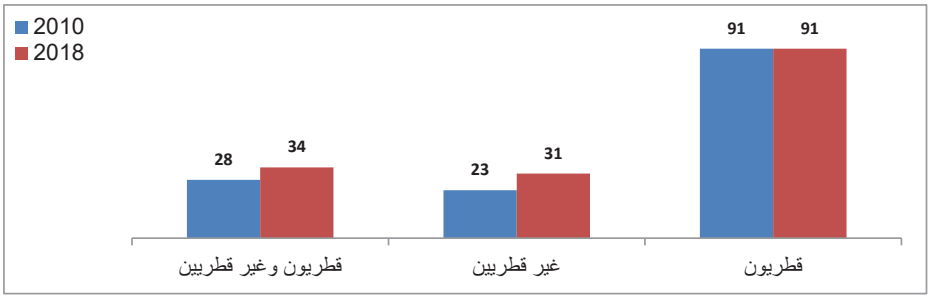

المصدر: تم احتساب النسب استناداً إلى بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة (سنوات مختلفة)

يدل ما سبق على ازدياد الاهتمام بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وهو ما أكدته نتائج المرحلة الثانية، وأهمها:

- وجود توجه لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة،
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار، بدعم من بنك قطر للتنمية وتشجيع من غرفة قطر.
- وجود قوائم تفصيلية بالتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في المؤسسات المعنية، ولاسيما في وزارة التعليم والتعليم العالي ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية،
- التوسع في التخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة في مناهج التعليم، وزيادة المبتعثين لهذه التخصصات

❖ **انخفاض معدل الإعالة العمرية:**

يعكس معدل الإعالة العمرية مستوى معيشة السكان في بلد من البلدان، فكلما انخفض هذا المعدل كلما كان مستوى المعيشة مرتفعاً والعكس صحيح. فوفقاً للشكل البياني رقم (3)، انخفض معدل الإعالة العمرية في دولة قطر، أي نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 65 سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (15-64 سنة)، من 40.5% عام 1990 إلى 18.7% عام 2018.

الشكل (3): معدل الإعالة العمرية لكل 100 من السكان بعمر 15- 64 سنة للأعوام (1990 و2010 و2018)

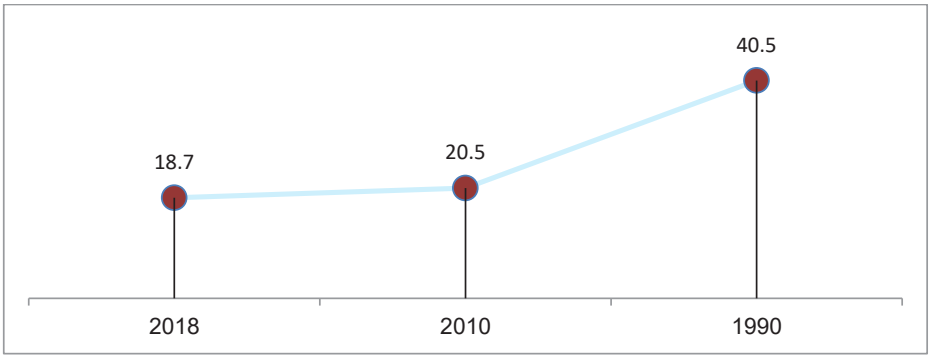

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية 2010، جهاز التخطيط والإحصاء: فصل السكان 2018

ويعتبر معدل الإعالة العمرية في قطر من أكثر معدلات الإعالة انخفاضاً في العالم، حيث وصلت (بحسب أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2018) في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً إلى (51.8%)، وفي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى (86,2%).

ويعود السبب الحقيقي لانخفاض معدل الإعالة العمرية في دولة قطر إلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للسكان (15 سنة فأكثر)، والذي بلغ 88% عام 2018، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

❖ **انخفاض معدل البطالة:**

بشكل عام، تعني البطالة وجود أفراد في المجتمع بعمر 15 سنة فأكثر قادرون على العمل ويبحثون عنه دون أن يجدوه، وبالتالي فمعدل البطالة هو النسبة المئوية لهؤلاء الأفراد من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً. وفي قطر يشير الجدول رقم (2) إلى تر اجع معدل البطالة من (0.3%) عام 2013 إلى (0.1%) عام 2018.

الجدول (2): معدل البطالة (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع

العام	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2013	0.7	3.3	**1.5**	0.1	1.2	**0.2**	**0.1**	**1.5**	**0.3**
2014	0.4	1.8	**0.9**	0.1	0.9	**0.2**	**0.1**	**1.1**	**0.2**
2015	0.4	1.5	**0.8**	0.0	0.7	**0.1**	**0.1**	**0.8**	**0.2**
2016	0.2	0.7	**0.4**	0.1	0.7	**0.1**	**0.1**	**0.7**	**0.1**
2017	0.2	0.6	**0.3**	0.1	0.6	**0.1**	**0.1**	**0.6**	**0.1**
2018	0.1	0.3	**0.2**	0.0	0.5	**0.1**	**0.1**	**0.4**	**0.1**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2018

ويعد هذا المعدل من أخفض معدلات البطالة في العالم. فبحسب تقرير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات 2018" الصادر عن منظمة العمل الدولية، وصل معدل البطالة على مستوى العالم 5.5% عام 2018، وعلى مستوى البلدان العربية 8.3%، وفي السعودية 5.6%.

2. أهم التحديات

يعد رفع معدل النمو السكاني للمواطنين القطريين إحدى آليات تصحيح اختلال التركيبة السكانية. لذا طرحت السياسة السكانية هدف زيادة عدد المواطنين، بغية زيادة نسبتهم بين مجموع السكان. وقد تبين من متابعة مؤشرات تنفيذ إجراءات هذا الهدف في المرحلة الثانية، أن بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الهدف المذكور ينفذ بالفعل، مثل وجود حملات وبرامج في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج، والاتجاه نحو تعميم صالات الأفراح منخفضة التكاليف في عدد من البلديات. بينما تبين تأخر التوجه نحو الإسراع في استصدار تشريع خاص بصندوق الزواج. ولكن، على الرغم من هذه الإجراءات، يتواصل تراجع المعدلات الديموغرافية التالية التي تشكل بالفعل تحدياً يحول دون تحقيق بعض أهداف السياسة السكانية للدولة:

❖ **انخفاض معدلات المواليد الخام لدى القطريين:**

تعد ظاهرة الولادة إحدى المحددات التقليدية لتفسير مستوى الزيادة الطبيعية للسكان في المجتمع. ويتم التعبير عن هذه الظاهرة بعدة مؤشرات، أهمها: معدل المواليد الخام الذي انخفض كما يبين الشكل رقم (4) من 29,11 عام 2014 إلى 25.30 عام 2018.

الشكل (4): معدل المواليد الخام لدى القطريين خلال الفترة (2014 - 2018)

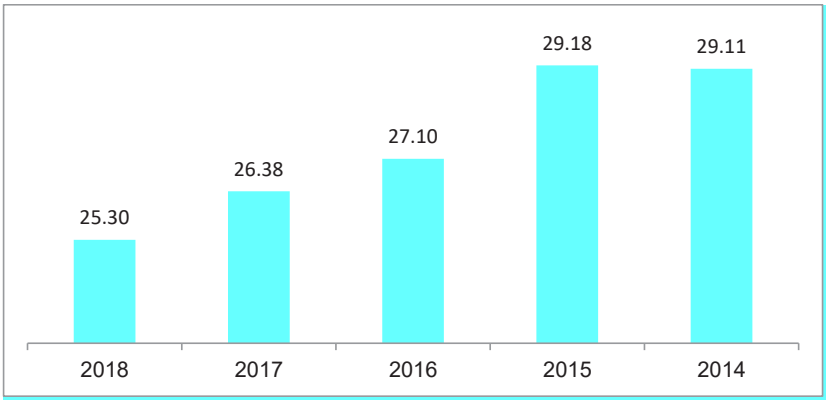

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2018 (عرض وتحليل)، ديسمبر 2019

❖ **انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية:**

يرتبط معدل الولادات في المجتمع بمعدلات الخصوبة، ولاسيما معدل الخصوبة الكلية، أي متوسط عدد المواليد الأحياء الذين يمكن أن تنجبهم المرأة في حياتها. وقد بدأ هذا المعدل يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة،

حيث وكما يشير الشكل البياني رقم (5)، تراجع معدّل الخصوبة الكلية بالنسبة للقطريّات من 3.9 ولادة حيّة عام 2008 إلى 2.8 عام 2018.

الشكل (5): معدل الخصوبة الكلية ومعدل الإحلال الإجمالي للقطريات (2008 – 2018)

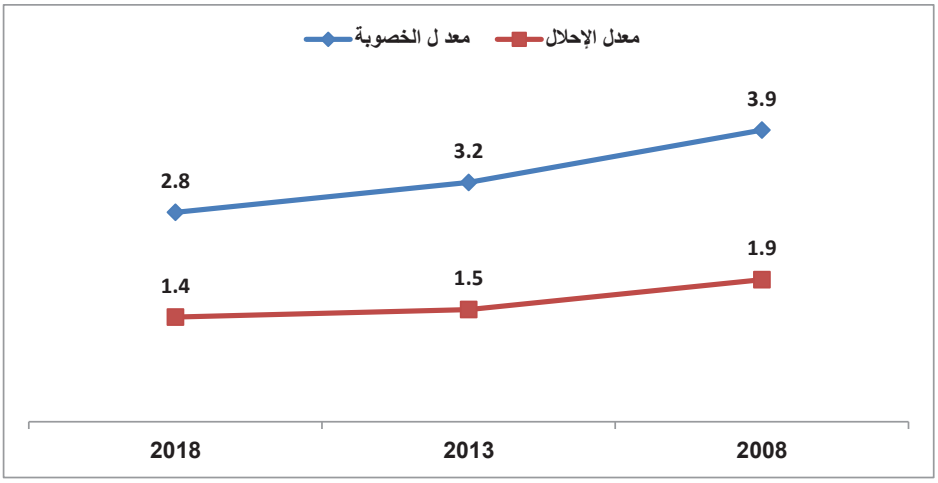

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2018 (عرض وتحليل)، ديسمبر 2019

وفي سياق متصل، يشير الشكل البياني رقم (5) إلى أن معدل الإحلال الإجمالي، أي متوسط ما تنجبه المرأة من الإناث خلال حياتها الإنجابية وهو المقياس المستخدم لتقدير أمهات المستقبل، قد انخفض بدوره من 1.9 بنت عام 2014 إلى 1.4 بنت عام 2018

ومن المعروف أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وانخراطها في سوق العمل يؤديان إلى ارتفاع متوسط عمرها عند الإنجاب [بحسب النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الزواج والطلاق 2019، فقد ارتفع متوسط عمر الإناث القطريات عند أول زواج من (23.2 سنة) عام 1997 إلى (23.9 سنة) عام 2010، ثم إلى (24,5 سنة) عام 2018]، وبالتالي إلى تراجع معدلات الخصوبة الكلية ومعدل الإحلال الإجمالي.

❖ **ارتفاع نسبة النوع فوق المعدلات الطبيعية:**

إضافة إلى التحديات المذكورة، والمتمثلة بالمؤشرات الدالة على تناقص نسبة القطريين إلى غير القطريين، هناك تحد آخر يتمثل بعدم التوازن في نسبة النوع التي بلغت 288 عام 2018، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 288 ذكراً، وهي نسبة عالية جداً تزيد عن مثيلتها لدى السكان القطريين بحوالي ثلاثة أضعاف. بارتفاع نسبة النوع بشكل ملحوظ، كما يبين الشكل البياني رقم (6) التالي:

الشكل (6): نسبة النوع (الذكور لكل مئة أنثى) بحسب الجنسية لعام 2018

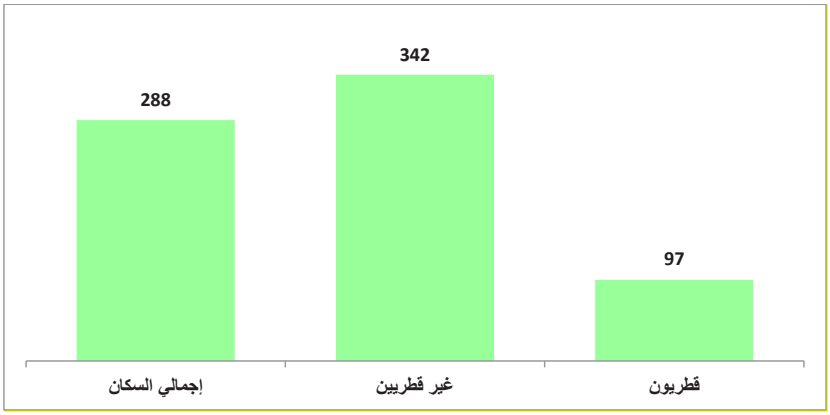

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنطلق في نوفمبر 2019 وتنتهي في أكتوبر 2020، وذلك على النحو التالي:

- الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج
- اتخاذ الإجراءات والتدابير المؤسسية الفاعلة وتكثيف حملات التوعية الهادفة لتشجيع القطريين على الزواج وحضهم على الإنجاب، كأن يتم تخصيص منح مالية للمواليد الجدد...الخ.
- إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين لتمكينهم من العودة إلى العمل
- التأكيد على دعوة رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 بشأن التوجه نحو اقتصاد المعرفة، ومنح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها
- تشجيع القطريين للعمل في القطاع الخاص، وفي المجالات التي تتوفر فيها فرص العمل، للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة

المحور الثاني

النمو الحضري والإسكان والبيئة

يشتمل هذا المحور على ثلاث مكونات أساسية، هي:

- النمو الحضري
- الإسكان
- البيئة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة لتخفيف الضغط على الدوحة؟
- ما العمل من أجل حل مشكلة السكن، ولاسيما ذوي الدخل المحدود والمقبلين على الزواج.
- كيف يمكن توفير بيئة عمرانية نظيفة؟ وما هي الإجراءات المناسبة لترشيد استخدام المياه والطاقة واستدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم.
- حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود.
- توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر الثانية 2017-2022، أي: رصد الإنجازات المحققة حتى تاريخ الانتهاء من جمع البيانات في أواخر شهر أبريل 2019، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

النمو الحضري والإسكان والبيئة	الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم

إجراء 1: التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية القائمة وتوفير هذه البنى للمدن والمناطق المستحدثة في البلديات الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود خطط محددة في البلديات المذكورة للتوسع في تحسين البنى التحتية (شبكات الطرقات والصرف الصحي والكهرباء والهاتف...الخ) للمدن القائمة وتوفير هذه البنى للمدن المستحدثة	■				• بحسب هيئة الأشغال العامة هنالك خطط ومشاريع للتوسع في تحسين البنى التحتية في البلديات التالية: - بلدية الخور والذخيرة مشروع عدد 1 - بلدية الشيحانية مشروع عدد 2 - بلدية الظعاين مشروع عدد 7 - بلدية الوكرة مشروع عدد 5 - بلدية أم صلال مشروع عدد 7
وجود بنية تحتية (في البلديات المذكورة) مؤهلة للتعامل مع مشكلة تجمع المياه في فصل الشتاء والاستفادة منها لاحقاً			■		المشاريع المخططة وقيد التنفيذ مشمولة ضمن برامج الطرق المحلية والسريعة والنسب المئوية تعكس نطاق التغطية التقريبي للمناطق قيد التطوير وتم احتسابها بواسطة نظام المعلومات الجغرافية. علماً بأنه لا يوجد نظام حالي للاستفادة من المياه لاحقا. - الوكرة (27% مناطق جاري التخطيط لها و10% قيد التنفيذ) - أم صلال (66% مناطق جاري التخطيط لها و25% قيد التنفيذ) - الشيحانية (58% مناطق جاري التخطيط لها و1% قيد التنفيذ) - الظعاين (50% مناطق جاري التخطيط لها و13% قيد التنفيذ) - الشمال (84% مناطق جاري التخطيط لها) الخور والذخيرة (51% مناطق جري التخطيط لها و7% قيد التنفيذ)

إجراء 2: توفير الخدمات والأنشطة الرياضية والترفيهية في المناطق والمدن القائمة خارج بلديتي الدوحة والريان

الخدمات والأنشطة الرياضية (النوادي/ الملاعب/ الصالات الرياضية للجنسين...الخ) المتوفرة في البلديات المذكورة

البلدية	على مستوى المنطقة	على مستوى المدينة	المجموع
الظعاين	40	13	53
أم صلال	14	2	16
الشمال	14	0	14
الشيحانية	2	1	3
الوكرة	14	3	17
الخور	25	2	27

المصدر: قطاع التخطيط العمراني – وزارة البلدية والبيئة

(ملاحظة: العدد المذكور هو للملاعب الرياضية وليس المنشآت وذلك وفقاً للمخطط المعتمد لوزارة البلدية والبيئة ووزارة الثقافة والرياضة).

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
الخدمات الترفيهية (الأماكن الآمنة للعب الأطفال، الحدائق العامة والمتنزهات، الفضاءات الخضراء، المنشآت والأماكن المخصصة للأنشطة والفعاليات الفنية والثقافية المختلفة...الخ) المتوفرة في البلديات المذكورة					البلدية: عدد الحدائق الحالية والمقترحة الظعاين: 32 أم صلال: 20 الشمال: 6 الشيحانية: 9 الوكرة: 26 الخور: 18 المجموع: 111 المصدر: قطاع التخطيط العمراني – وزارة البلدية والبيئة ملاحظة: تم تحديد عدد الحدائق وفقا لإفادة السادة في إدارة الحدائق العامة في (شهر3 /2019) و يشمل العدد كلاً من الحدائق القائمة و الحدائق المخصصة (حدائق بمراحل الطرح / الإنشاء/ التصميم / التجديد) كما تشمل تلك الحدائق مناطق لعب الأطفال (ذلك فيما يخص المواقع الخاضعة لوزارة البلدية و البيئة)
إجراء 3: التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية في المدن والمناطق القائمة خارج بلديتي الدوحة والريان					
وجود توجه محدد للتوسع في إنشاء مدارس خاصة في البلديات المذكورة	■				• بحسب وزارة التعليم والتعليم العالي هنالك توجه للتوسع في إنشاء مدارس خاصة في البلديات التالية: - بلدية الوكرة (عدد 2): وقد تم توفير 11 قسيمة حكومية - بلدية الشيحانية (عدد 1): - بلدية الخور (عدد 1): وقد تم توفير 2 قسيمة حكومية
وجود خطة أو برنامج محدد لفتح فروع لبعض الكليات الجامعية في البلديات المذكورة			■		• أفادت وزارة التعليم والتعليم العالي بما يلي: - تعمل حاليا كل من جامعة ستندن قطر بالتعاون مع مجموعة الفيصل القابضة، وجامعة أبردين بالتعاون مع مجموعة الفالح للخدمات التعليمية والأكاديمية على إنشاء مقرات دائمة لها بسميسمة والظعاين ببلدية الظعاين في قطع أرض ممنوحة من الدولة. - يوجد توجه لتشجيع القطاع الخاص ورأس المال القطري للاستثمار في التعليم العالي والتوسع النسبي في مؤسسات التعليم العالي دون الإخلال بمنظومة الجودة والتخصصات المناسبة، فقد زاد حجم المؤسسات من 16 مؤسسة في عام 2013 م إلى 27 مؤسسة في عام 2019 م. - تدعم الوزارة اتجاه تذليل ودعم جهود القطاع الخاص القطري في انشاء مؤسسات تعليم عالي تتميز بالجودة وترتبط بالخطط التنموية للدولة بتخصيص أراضي ممنوحة لها من الدولة، وسوف يساعد منح الدولة لأراضي خارج نطاق بلديات الدوحة والريان في تعمير وتطوير البلديات الأخرى بالدولة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
المعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية الموجودة فعلياً في البلديات المذكورة					البلدية: الشيحانية — مؤسسات التعليم العالي الحكومية: كلية احمد بن محمد العسكرية البلدية: الوكرة — مؤسسات التعليم العالي الحكومية: كلية الزعيم " محمد بن عبد الله العطية " الجوية البلدية: الوكرة — مؤسسات التعليم العالي الحكومية: كلية جوعان بن جاسم للقيادة والاركان المشتركة البلدية: الخور — مؤسسات التعليم العالي الحكومية: كلية راس لفان للطوارئ والسلامة المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي.

إجراء 4: تأمين فرص العمل المناسبة للسكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان

وجود أنظمة ولوائح وتدابير لها علاقة بتأمين فرص عمل كافية للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان				■	
الحرف التقليدية الموجودة فعلياً في البلديات الكائنة خارج بلديتي الدوحة والريان وعدد العاملين فيها					● أعداد العاملين في الحرف التقليدية المسجلين بقواعد بيانات المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي (نماء) مصنفة كما يلي: المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

الممارسون للحرف وفقاً لبيانات المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي						
بلديه الخوة والذخيرة	بلديه ام صلال	بلديه الوكرة	بلديه الظعاين	بلديه الشيحانيه	بلديه الشمال	المجموع
_	2	1	1	-	1	5

إجراء 5: دعم المواطنين وتحفيزهم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج بلديتي الدوحة والريان

وجود خطة أو برنامج محدد لدعم الشركات متناهية الصغر (عدد عمالها لا يزيد عن 10 وعائدها السنوي لا يتجاوز الـ مليون ريال) في البلديات الكائنة خارج بلديتي الدوحة والريان	■				● **بحسب وزارة التجارة والصناعة هنالك:** - قرار معالي رئيس مجلس الوزراء رقم الموقر (9) لسنة 2017 بشأن المجموعة الوزارية لتحفيز ومشاركة القطاع الخاص، والقرار رقم (13) لسنة 2017 بإنشاء اللجنة الفنية لتحفيز ومشاركة القطاع الخاص. - إضافة إلى ذلك، هنالك وثيقة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصناعة التحويلية كخارطة طريق لقطاعات الصناعة في دولة قطر، والتي تعتبر وثيقة مرجعية لجميع مؤسسات الدولة والمستثمرين. - كما توفر وزارة التجارة والصناعة بوابة قطر الصناعية بموقعها الالكتروني التي تتيح للمستثمرين داخل وخارج قطر بمعلومات دقيقة عن الصناعة ككل وانوعها وحجم الاستثمارات بها. - وتتضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص مبادرات تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في دولة قطر. ● **ويقوم بنك قطر للتنمية** بتنظيم المعارض السنوية (كمعرض منتجات منازلنا، وبازار رمضان) وتقديم القروض... والخ. ● **ويقدم مركز نماء** الدعم المالي (رساميل) كآلية مهمة لتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يقدم التدريب والاستشارات (تنمية) وتزويد رواد الاعمال بالمهارات الإدارية اللازمة، والوصول للسوق (ترويج) لاستقطاب رواد الأعمال الفعليين والمحتملين، والتحفيز والتشجيع (جائزة ريادة)، وهي أول مسابقة وطنية تهدف إلى تشجيع المبادرة والابتكار وتعزيز روح المنافسة بين رواد الأعمال القطريين.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كاجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطة أو برنامج محدد لدعم الشركات الصغيرة (عدد عمالها لا يزيد عن 50 وعائدها السنوي لا يتجاوز الـ 20 مليون ريال) في البلديات المذكورة					• **إفادة وزارة التجارة والصناعة** بهذا الخصوص نفس إفادتها السابقة بالنسبة لخطط وبرامج دعم الشركات المتناهية الصغر • **أما بالنسبة لبنك قطر للتنمية**، فقد أفاد بأنه يقوم بتقديم التمويلات المباشرة بسعر ربح منخفض وتنافسي، وفي أغلب الحالات بدون ضمانات عينية، ونسب تمويل تصل إلى 70% من قيمة المشروع، ومنح التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة على رأسها القطاع الصناعي والصحي والسياحي والتعليم، ودعم خاص للقطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي تحديدا القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية ودعم خاص للشركات الراغبة في التصدير من خلال تمويل احتياجات العقود بنسب ربح مخفضة جدا واصدار وثائق تأمين على الائتمان برسوم اصدار منخفضة جدا. كما يقوم البنك بتقديم خدمات استشارة، والتي تقدم العديد من الخدمات مثل دراسات الجدوى وأعمال التدقيق والمحاسبة ومراجعة العقود وتجهيزها وخدمات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فان البنك لديه ذراع استثماري يقوم بتمويل الشركات من خلال الاستثمار المباشر وليس من خلال المديونية. كما يقوم البنك بتوفير خدمات تدريب وتنمية لرواد الأعمال القطريين. • **و أفادت شركة المناطق الاقتصادية** بتوفير أربع مناطق لوجستية ومنطقة صناعية وتوفير جميع الخدمات التي توفر المصاريف التشغيلية على المستثمر، وبنية تحتية متكاملة (خدمات الطرق – خدمات الاتصالات – خدمات الماء والكهرباء – خدمات إدارة المرافق (الأمن)، وأسعار إيجار تنافسية.
وجود خطة أو برنامج محدد لدعم الشركات المتوسطة (عدد عمالها لا يزيد عن 250 وعائدها السنوي لا يتجاوز الـ 100 مليون ريال) في البلديات المذكورة					• **إفادة وزارة التجارة والصناعة** بهذا الخصوص نفس إفادتها السابقة بالنسبة لخطط وبرامج دعم الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر • **بالنسبة لإفادة بنك قطر للتنمية** كما هو مذكور في الإفادة السابقة • **وكذلك الأمر بالنسبة لإفادة شركة المناطق الاقتصادية** • **و أفادت هيئة الأشغال العامة** بوجود مبادرة "أشغال" لتأهيل المصنعين القطريين: في إطار جهودها لتعظيم الاعتماد على الموارد والقدرات القطرية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات، أطلقت هيئة الأشغال العامة» أشغال «بالتعاون مع بنك قطر للتنمية مبادرة» تأهيل «والتي تهدف إلى تأهيل واعتماد المصانع الوطنية القائمة، وذلك لإتاحة الفرصة للمصنّعين القطريين للمشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع الهيئة، وإدراج الشركات الوطنية في سلسلة التوريد المعتمدة لدى الهيئة. وتهدف المبادرة إلى تشجيع مستثمرين وطنيين جدد على ضخ استثماراتهم في إنشاء مصانع جديدة تساهم في متطلبات مشاريع الدولة التي تعمل عليها» أشغال «والجهات الأخرى. وقد اعتمدت »أشغال «آلية فعالة وميسرة لإدراج وتأهيل واعتماد المصانع الوطنية، حيث أنه يتم تأهيل المصانع القطرية خلال ثلاثة أسابيع من التقدم بالطلب إلى الهيئة في حال توافر الاشتراطات الفنية المتعلقة بعوامل ومستويات الجودة المطلوبة . وتقوم» أشغال « بالتعاون مع بنك قطر للتنمية من خلال المبادرة بالمساهمة في تنمية قدرات المصنعين القطريين من خلال ورش عمل وتسهيلات وإرشادات ودورات تدريبية تؤهلهم لإنتاج مواد أولية تسهم في تنفيذ المشاريع وفق أعلى المواصفات.

إجراء 6: استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للمواطنين القاطنين خارج بلديتي الدوحة والريان

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كاجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود توجه لاستصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للسكان القاطنين خارج الدوحة					

إجراء 7: تشجيع الشباب القطريين المقبلين على الزواج وتحفيزهم للإقامة في المناطق والمدن خارج بلديتي الدوحة والريان

وجود برنامج أو خطة أو تدابير محددة لإعطاء الأولوية في تخصيص الأراضي السكنية للمقبلين على الزواج الراغبين في الإقامة خارج بلديتي الدوحة والريان					• بحسب وزارة البلدية والبيئة (قطاع التخطيط العمراني) فالخطة المتبعة لدى إدارة الأراضي والمساحة كالتالي: - تتم عملية التخصيص بعد ورود موافقة من إدارة الإسكان بالانتفاع كجهة معنية بإصدار الموافقات وفق تواريخ محددة. - بناءً عليها تتم عملية التخصيص حسب أولوية التواريخ الوارد بالموافقات. - عملية التخصيص تتم حسب المشاريع المطروحة للتوزيع. - أما بالنسبة للمناطق التي تقع خارج حدود مدينة الدوحة يكون أولوية التخصيص لسكان المنطقة بهدف إبقاء سكان تلك المناطق في أماكنهم

الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود

إجراء 1: التوسع في إنشاء المدن العمالية والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها

عدد العمال الذي يسكنون في المدن العمالية القائمة حالياً بحسب البلدية

البلدية	بلدية الدوحة	بلدية الريان	بلدية الخور والذخيرة	بلدية الشمال	بلدية أم صلال	بلدية الوكرة	بلدية الشيحانية	إجمالي
عدد المدن العمالية	-	2	1	1	1	1	1	7
عدد العمال	-	-	-	-	-	-	-	-

عدد العمال الذين يسكنون في هذه المدن غير متاح حالياً (المصدر وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية).

وجود لجان وطنية للتأكد من استيفاء المدن العمالية الشروط اللازمة لمعيشة سكانها ونوعيتهم					• صحيح أنه لا توجد لجان وطنية لهذا الغرض لكن إدارة التفتيش بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تقوم بالتفتيش والتأكد من توفر اشتراطات السلامة والصحة المهنية في سكن العمال ومواقع العمل. وذلك استناداً للمادة رقم (20) من المرسوم الاميري رقم (13) لسنة 2019

إجراء 2: استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود كاجراء في طور:				غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط			
وجود توجه لاستصدار التشريع المذكور						• بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تتم حالياً دراسة مشروع قانون جديد ينظم الإسكان بدولة قطر والذي يمر في مرحلة الصياغة.

إجراء 3: تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر	
عدد المراكز العمرانية المنفذة من المراكز الـ16 المعتمدة في الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر بحسب البلدية	• بحسب- وزارة البلدية والبيئة (قطاع التخطيط العمراني) يرتبط تنفيذ المراكز العمرانية بتطوير كافة القسائم الموجودة ضمن حدود المركز العمراني وفقاً للاشتراطات التخطيطية الخاصة بها، مع العلم بأن تطوير هذه الأراضي وتنفيذها يعتمد على المطورين، حيث أن عدد كبير من الأراضي الموجودة ضمن المركز العمراني هي أراضي خاصة مع وجود عدد قليل من الأراضي الحكومية.

إجراء 4: إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر					
إعداد الاستراتيجية					• تم الانتهاء من الإعداد، واعتمدت في شهر نوفمبر 2019
اعتماد الاستراتيجية					
تنفيذ السياسات الخاصة بالإسكان					• سيتم البدء بالتنفيذ في الربع الأول من عام 2020

الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة	

إجراء 1: تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر					
وجود برامج أو خطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة					• في الوقت الحالي لا توجد لدى وزارة البلدية والبيئة خطط أو برامج لتشجيع الملاك والمستثمرين لتوفير مباني خضراء، ولكن توجد لدى إدارة التخطيط العمراني بعض المبادرات في بعض مشاريع المطورين والمستثمرين لتشجيعهم على تطبيق بعض معايير المباني الخضراء مقابل إعطائهم بعض المميزات التخطيطية.
وجود حملات توعية للتعريف بفائدة المباني الخضراء من حيث طول عمرها وتوفيرها للطاقة الكهربائية والمياه وتقليلها للتلوث البيئي والاحتباس الحراري					• **يقوم مجلس قطر للمباني الخضراء** بالعديد من النشاطات بهذا الشأن، كإصدار كتيب "مفتاحك لبيت أخضر" موجه للملاك والمصممين والمطورين العقاريين، وإلقاء محاضرات توعوية وفنية ابتداء من عام ٢٠١٠، وتدريب الكوادر للحصول على شهادات معتمدة للمباني الخضراء، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتطوير الحضري لإقامة ورشة عمل سنوية بعنوان "مجمع المفكرين الحضريين" لمناقشة التطور العمراني والحضري لمدينة الدوحة. كما سيقيم المجلس "مؤتمر قطر للمباني الخضراء" والذي ستكون نسخته الخامسة في ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، وحملة "أسبوع قطر للاستدامة" بنسخته الرابعة من ٢٦ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ٢٠١٩. • **ومن جهتها تعمل المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)** على تنظيم العديد من الفعاليات ضمن حملة ترشيد والتي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، مسابقة ترشيد للأبنية، ويوم البيئة العالمي، وكرنفال ترشيد (حافظ عليها اليوم لتدوم)، ومسابقة أفضل تصميم لمبنى مستدام.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود بحوث ودراسات علمية مختصة بتأثير القضايا البيئية على السكان					• يوجد عدد من الدراسات المختصة بتأثير القضايا البيئية على السكان، علماً بأن هذه الدراسات موزعة على جهات مختلفة في الدولة كل حسب اختصاصه. فهناك على سبيل المثال: - دراسات تقييم الأثر البيئي (أكثر من 30 دراسة تم اعتمادها في التخطيط العمراني وتم تحويل البعض إلى وزارة المواصلات). - مواصفات البناء القطرية لعام 2014 و2018 علما بأن الأخيرة تشتمل على فصل كامل بالمواصفات البيئية للبناء. - دراسة تطوير تغذية المياه الجوفية في قطر 2009. - البلاغ الوطني الأول، والذي يحتوي على الدراسات المعتمدة لتأثير التغير المناخي على السكان
إجراء 2: العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات					
وجود مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار و إنشاء الحدائق والمتنزهات					• بحسب وزارة البلدية والبيئة هنالك مقترح لزراعة مليون شجرة من خلال إنشاء غابة وزراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح في الشوارع والطرقات، إضافة إلى إنشاء الحدائق العامة وتجميل الأماكن والميادين عن طريق الاستثمار، واستلام مشتل قطر فاونديشن لإثراء المحتوى النباتي.
وجود خطط وبرامج لتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة					• أكدت وزارة البلدية والبيئة بهذا الشأن على وجود خطط وبرامج وأماكن عامة مثل: - ألعاب الأطفال لمختلف الفئات وذوي الإعاقة (على سبيل المثال حديقة القطيفة). - ممرات للمشي لكبار السن ودخول الحدائق العامة - برنامج قطر "متيسرة للجميع". - تخصيص حدائق عامة للنساء والأطفال وأيام فيها خلال الأسبوع – صالة جيم – قاعة مطالعه- العاب لياقة بدنية. - حمامات نساء وأطفال - مركز لكبار المسنين في الحدائق العامة كحديقة ازغوى. - منطقة العاب مظللة للأطفال وارضية مطاطية ومصلى.
وجود برامج وحملات وطنية تعنى بتشجيع ودعم المواطنين والمقيمين لإنشاء الحدائق المنزلية والمدرسية والعناية بها					• أشارت وزارة البلدية والبيئة بهذا الخصوص إلى وجود: - خدمة تصميم الحدائق المنزلية لتشجيع أصحاب المنازل على زيادة الرقعة الخضراء. - الندوات والارشادات وأنشطة وفعاليات في الحدائق العامة والمدارس. - حملة "إزرع وطنك-المرحلة الثانية". - كتب ومطويات عن أشجار وحدائق قطر والتنوع النباتي.
متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء					• بحسب مركز نظم المعلومات الجغرافية في وزارة البلدية والبيئة، بلغ متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء في الدوحة 8.1 م2،

إجراء 3: العمل على تعزيز الجهود الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة واستدامة تنميتها					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود تدابير لمتابعة تطبيق أنظمة الري الحديثة في المزارع وتقديم الاستشارات الفنية للمزارعين	■				• بحسب قطاع شؤون الزراعة والثروة السمكية في وزارة البلدية والبيئة، يوجد تدابير لمتابعة تطبيق أنظمة الري الحديثة في المزارع، حيث تقوم الإدارة المختصة وهي (إدارة الشؤون الزراعية) بمتابعة نظم الري بالمزارع (الري التقليدي والحديث). هذا ويتم رصد المساحات المزروعة بنظم الري التقليدية والحديثة سنوياً. كما يتم إصدار البيان بشكل دوري في النشرة السنوية لمساحة وإنتاج المحاصيل. إضافة إلى ذلك، يتم تقديم الاستشارات الفنية للمزارعين وخدمات الإرشاد الزراعي للمزارع المسجلة بالدولة بشكل دوري وذلك من خلال المرشدين الزراعيين. • ومن جهتها، أكدت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) على وجود مشروع قانون المياه، والذي تختص بعض مواده بالري واستخدام المياه بالزراعة، وهو حاليا لدى لجنة التشريع بمجلس الوزراء لإقراره.
نسبة الفاقد (التسرب) من الشبكة العامة للمياه خلال الأعوام الثلاثة الماضية					العام: 2015 / 2016 / 2017 / 2018 نسبة الفاقد: %4.92 / %4.04 / %4.01 / %4.0 المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)
وجود خطط وبرامج لتركيب الأجهزة الموفرة للمياه والكهرباء في الأماكن العامة، كالمدارس والمستشفيات والمساجد والمؤسسات الكبيرة وتشجيع السكان على الاستفادة من تكنولوجيا ترشيد استهلاك المياه والكهرباء في مساكنهم	■				• جاري العمل على إنهاء إجراءات المناقصة الخاصة بتركيب رؤوس الصنابير الموفرة (50.000) في الأبنية الحكومية المختلفة LTC1054
وجود خطة شاملة للتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في أغراض متعددة	■				• بحسب هيئة الأشغال العامة، فإنه بالإضافة إلى توسعة بعض المحطات القائمة، يجري العمل على إنشاء محطات جديدة، مثل: - محطة الوكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة استيعابية 350.000 م3/ اليوم. - محطة معالجة النفايات الصناعية السائلة والتي تهدف لمعالجة 10.000 م3 / اليوم لمياه الصرف الصناعي ذو المنشأ الخفيف والمتوسط. - محطة الوكير لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة استيعابية 8.000 م3 / اليوم
كمية المياه السنوية الناتجة عن عملية معالجة مياه الصرف الصحي، ونسبة الكمية المستخدمة منها فعلياً بحسب مجالات الاستخدام (زراعة، صناعة...الخ)					• بحسب هيئة الأشغال العامة، بلغت كمية مياه الصرف المعالجة المنتجة خلال عام 2018 حوالي 275 مليون متر مكعب، وبلغت نسبة الاستخدام حوالي 57%، في حين تم التخلص من حوالي 42% من الإنتاج . وتتراوح نسب الاستخدام في المجالات المختلفة من إجمالي المستخدم المقدر بحوالي 57% من الإنتاج كما يلي: الري 4%، والزراعة 29%، والتبريد 15%، والصناعة 8%.

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (3) التالي:

الجدول (3): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018- أكتوبر 2019) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة ونسبة الإنجاز

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم					
1. التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية القائمة وتوفير هذه البنى للمدن والمناطق المستحدثة في البلديات الواقعة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان	✓				%67
2. التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية في المدن والمناطق القائمة خارج بلديتي الدوحة والريان	✓				
3. تأمين فرص العمل المناسبة للسكان في المراكز الحضرية الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان				✓	
4. دعم المواطنين وتحفيزهم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج بلديتي الدوحة والريان	✓				
5. استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للمواطنين القاطنين خارج بلديتي الدوحة والريان				✓	
6. تشجيع الشباب القطريين المقبلين على الزواج وتحفيزهم للإقامة في المناطق والمدن خارج بلديتي الدوحة والريان	✓				
الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود					
7. التوسع في إنشاء المدن العمالية والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها				✓	%00
8. استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات		✓			
9. إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر			✓		
الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة					
10. تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر				✓	%67
11. العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات	✓				
12. العمل على تعزيز الجهود الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة واستدامة تنميتها	✓				
المجموع	6	1	1	4	%50

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة.

❖ **التراجع النسبي لسكان الدوحة:**

لأسباب مختلفة أهمها تركز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، فقد استحوذت بلدية الدوحة على 47% من عدد سكان الدولة عام 2010. الأمر الذي زاد الضغط على قطاع الخدمات فيها، كخدمات الصحة والتعليم وشبكة الطرق العامة.

لهذه وغيرها من الآثار الناجمة عن الازدحام السكاني في الدوحة، دعت السياسة السكانية إلى العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عنها واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم.

فرغم الزيادة المطلقة في الحجم الكلي لسكان الدوحة خلال الفترة من 2010 إلى 2018، إلا أن النسبة المئوية لسكانها تراجعت من 47% إلى 39.8% من مجموع سكان دولة قطر في العامين المذكورين. والشكل البياني رقم (7) يوضح التوزع النسبي للسكان في قطر حسب البلدية لعام 2018.

الشكل (7): التوزع النسبي للسكان في دولة قطر حسب البلدية لعام 2018

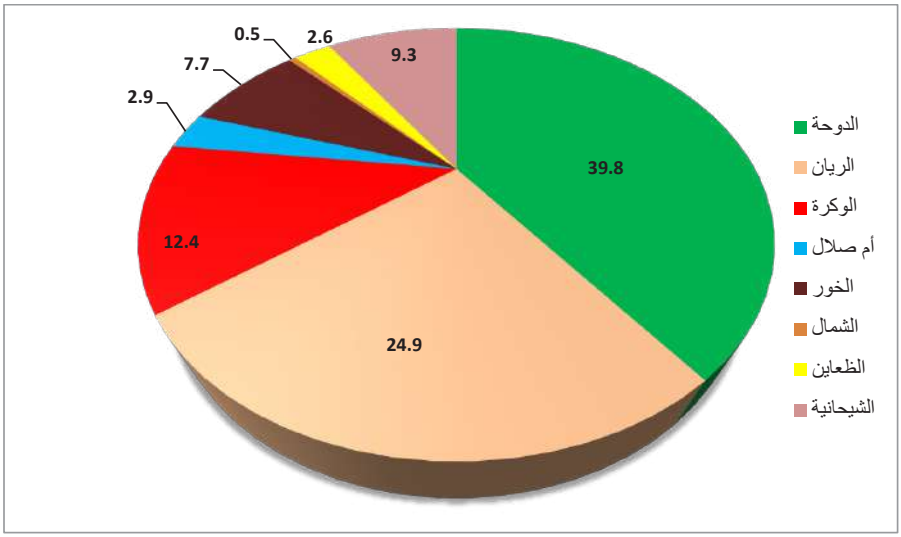

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة- تحليل إحصائي 2018

ويعود هذه التراجع إلى جملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من استقدام العمالة، والتخلص من الفائض منها عن الحاجة، والتي دعت إليها السياسة السكانية، وهو ما دلت عليه نتائج المرحلة الثانية من مراحل المتابعة، وأهمها:

- وجود تدابير فعلية لتدوير العمالة
- وجود آليات ووسائل لتسهيل تشغيل أفراد عائلات الوافدين في المؤسسات المختلفة
- وجود توجه لإعطاء الأولوية في التوظيف (بعد القطريين) لأبناء القطريات ومواليد قطر

❖ **توفير السكن اللائق للجميع:**

أولت دولة قطر أهمية خاصة لتوفير السكن اللائق لكل من يعيش على أرضها على اعتبار أن السكن عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق للمواطنين والمقيمين على حد سواء، حيث نظم قانون الإسكان رقم (2) لسنة 2007 مسألة الانتفاع بالمسكن المناسب، وحدد القرار الوزاري رقم (18) الصادر عن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية عام 2014 اشتراطات ومواصفات السكن المناسب للعمالة الوافدة والذي يخضع للتفتيش الدوري المفاجئ من قبل إدارة تفتيش العمل بالوزارة للتحقق من وجود المتطلبات الضرورية للسكن اللائق. وهكذا يتمتع العامل الوافد في قطر بالعديد من المزايا التي توفر له بيئة عمل آمنة للغاية، فبالإضافة إلى إنشاء دور الرعاية الإنسانية ومن قبلها صندوق دعم العمال، عملت الدولة ولا تزال تعمل على تأمين السكن اللائق له، فأنشأت 7 مدن عمالية متكاملة بهدف ضمان العيش الكريم للعمالة الوافدة وفي بيئة مناسبة، أهمها:

- مدينة بروة البراحة: شهد العام 2016 افتتاح وتشغيل هذه المدينة العمالية التي تمتد على مساحة (1.8) مليون متر مربع لإقامة 52000 عامل ومهني، وتعد هذه المدينة أكبر مدينة عمالية في الخليج. وتتكون هذه المدينة من 64 مبنى كل منها يتألف من طابق أرضي + 3 طوابق علوية تحتوي على 134 غرفة سكنية، كما تحتوي أيضاً على مجموعة من المطاعم والمحلات التجارية والملاعب الرياضية وعدد من المساجد ومركز للتسوق ومرافق عامة ومركز طبي، ويبلغ عدد المحلات التجارية في المدينة 48 محلاً تجارياً تلبي احتياجات القاطنين بها.
- مدينة العمال في أم الأفاعي: تم إنشاء مدينة عمالية في منطقة أم الأفاعي تتسع لـ 21 ألف عامل وبتكلفة إجمالية بلغت 122 مليون ريال. وقد تم إنشاء محطتين لتحلية المياه ضمن المشروع، إحداهما خاصة بتحلية المياه الجوفية والأخرى لتكرير مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في ري المسطحات الخضراء المحيطة بالمباني السكنية.
- وفضلاً عن ذلك فقد دشنت بلدية الشمال بتاريخ 16 مايو 2018 مبنى سكن العمال الجديد بصناعية الشمال بأحدث المواصفات وجهزته بكافة المعدات والمستلزمات والمرافق (تكييف، مطابخ، ثلاجات) فضلاً عن توافر المتطلبات الصحية والخدمية والاجتماعية والدينية ووسائل الترفيه وغيرها في هذا المبنى.
- هذه وسواها من الإنجازات تؤكد أن دولة قطر واحدة من دول العالم القليلة التي تمكنت من تحقيق الغاية رقم (11-1) من الغايات المتعلقة بالهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة 2030 قبل موعدها، والتي تنص على كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030، كما يبين الجدول رقم (4) عدم وجود أشخاص في قطر يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.

الجدول (4): السكان في قطر بحسب أماكن سكنهم غير المناسبة والسنوات

البيان	العام						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أحياء فقيرة	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
مستوطنات غير رسمية	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
مساكن غير لائقة	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
المجموع	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر 2030، يونيو 2018

وفي سياق متصل، فإن تأمين دولة قطر السكن اللائق للجميع كعنصر أساسي من عناصر ضمان الكرامة، وعامل حيوي لتوطيد الأمن الإنساني للأفراد والمجتمعات، يكون الهدف الثاني من أهداف محور النمو الحضري والإسكان والبيئة، والذي ينص على حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين ولاسيما ذوي الدخل المحدود، في طريقه للتحقق أيضاً، وهو ما دلت عليه نتائج المتابعة، وأهمها:

- اعتماد مخططات المراكز العمرانية
- تطبيق الاشتراطات التخطيطية المعتمدة وإلغاء الاشتراطات المؤقتة
- التوسع في إنشاء المدن العمالية

❖ **تحسين مستوى الاستدامة البيئية:**

عملت دولة قطر على التحسين المستمر لمستوى الاستدامة البيئة، حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة البيئية، وذلك تجسيداً لنص المادة (33) من الدستور الدائم، والتي أشارت إلى:" **تعمل الدولة على حماية البيئة والحفاظ على توازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال**".

وعلى اساس ما سبق، دعت السياسة السكانية لدولة قطر إلى ضرورة الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة وضمان استدامتها.

واستناداً إلى أحدث المعطيات الإحصائية المتوفرة، كما وإلى نتائج المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، تبين أن إنجازات فعلية قد تحققت في هذا المجال، أهمها:

- **جودة الهواء:** تعد المحافظة على نوعية الهواء وحمايته من مصادر الانبعاثات المختلفة إحدى القضايا الكونية الرئيسية وهاجساً للشعوب التي باتت تعاني من مشاكل الازدحام السكاني والزحف العمراني والصناعي على حساب المسطحات الخضراء، إضافة إلى التصاعد الهائل في أرتال المركبات على الطرقات وداخل المدن الرئيسة. وبفضل الجهود التي بذلتها الجهات المعنية في الدولة، فإن الهواء في مدينة الدوحة نظيف من ملوثات الهواء، كما يبين الجدول رقم (5) التالي:

الجدول (5): المتوسط السنوي لجودة الهواء في مدينة الدوحة حسب مؤشر ملوثات الهواء والموقع لعام 2018

المحطة	ثاني أوكسيد الكبريت SO_2 (مكغ/م3)	ثاني أكسيد النيتروجين NO_2 (مكغ/م3)	الأوزون O3 (مكغ/م3)	أول أكسيد الكربون CO (مكغ/م3)	الجسيمات الدقيقة PM10 (مكغ/م3)
الكورنيش	نظيف*	طبيعي**	نظيف	نظيف	***أقل من طبيعي
جامعة قطر	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	أقل من طبيعي
اسبايرزون	نظيف	نظيف	نظيف	نظيف	طبيعي

المصدر: وزارة البلدية والبيئة (مأخوذ عن: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات البيئية، الفصل الحادي عشر 2018)

* نظيف: 0-50

** طبيعي: 51-100

*** أقل من طبيعي: 101-150

واستناداً إلى الجدول (5)، فإن ملوثات أكاسيد الكبريت تقل كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم 30 لعام 2002، وهو 80 ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي 100 ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد. أما بخصوص الملوثات بالجزيئات الدقيقة، فهي ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

وبذلك تكون دولة قطر قد حققت الغاية 11- 6 المتعلقة بالحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء.... بحلول عام 2030، قبل موعدها، الأمر الذي تعززه نتائج المرحلة الثانية من مراحل المتابعة، وأهمها يتعلق بوجود حملات توعية للتعريف بفائدة المباني الخضراء من حيث طول عمرها وتوفيرها للطاقة الكهربائية والمياه وتقليلها للتلوث البيئي والاحتباس الحراري.

- **المحميات الطبيعية:** عملت دولة قطر على حماية الأنظمة البيئية فيها وصيانة مكوناتها، فأصدرت التشريعات والقوانين الناظمة لذلك، ووضعت الاستراتيجيات المتنوعة لحماية التنوع الإحيائي والبيولوجي، وصادقت على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. وتجسد اهتمام دولة قطر بالبيئة فى إنشاء العديد من المحميات الطبيعية التي ازدادت مساحتها من حوالي 1497 كيلومتراً مربعاً عام 2008 إلى حوالي 3463 كيلومتراً مربعاً عام 2018 كما يبن الجدول رقم (6) التالي.

الجدول (6): مساحة المحميات الطبيعية البرية في دولة قطر حسب السنوات

السنة	المساحة (كم2)	% (من مساحة قطر مع الجزر: 11.627.04 كم2)
2006	1.497.43	12.9
2010	2.738.43	23.5
2018	3.463.58	29.8

المصدر: - جهاز التخطيط والإحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، سنوات مختلفة
- جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات البيئية، الفصل الحادي عشر 2018

- **توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المحسنة:** إضافة للمنجزات المذكورة سابقاً، فقد تمكنت دولة قطر في وقت مبكر من توفير مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وكذلك خدمات الصرف الصحي المحسنة لجميع سكان الدولة في كافة المناطق، وبنسبة بلغت حد الشمول (100%) منذ عام 2001 في الحالتين.

وهذا يعني أن دولة قطر تمكنت بالفعل، وبشكل مبكر جداً، من تحقيق الغاية رقم (6-1) والغاية رقم (6-2) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على " كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، وهو الأمر الذي تدعمه نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، والتي، أي النتائج، دلت على وجود جهود حثيثة لترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة واستدامة تنميتها.

2. أهم التحديات

رغم الجهود الحثيثة لتحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم، إلا أن نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ **الخلل في التوزع الجغرافي للسكان:**

رغم التراجع النسبي في حدة الاكتظاظ السكاني في بلدية الدوحة، إلا أن الزيادة العددية المطلقة في حجم سكانها ساهمت في بقاء الكثافة السكانية فيها عالية مقارنة بالبلديات الأخرى، حيث سجلت 4905 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، مقابل 15 فقط في بلدية الشمال، كما هو مبين في الشكل البياني رقم (8) التالي:

الشكل (8): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2018

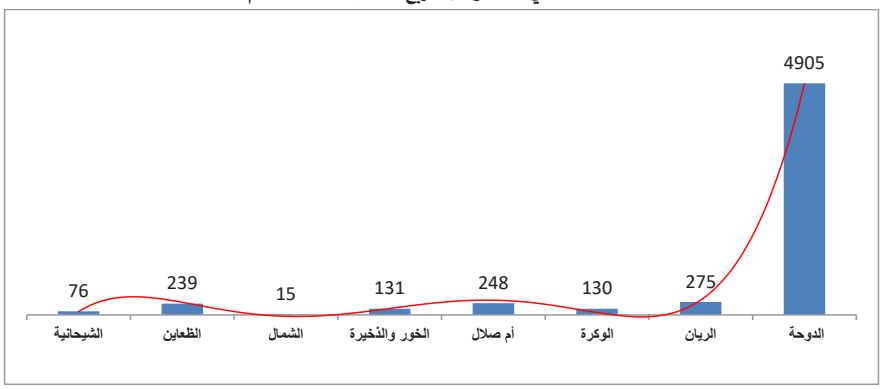

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2018

❖ **عدم كفاية الحوافز التشجيعية للاستقرار في البلديات الواقعة خارج بلديتي الدوحة والريان:**

رغم أن تخصيص الأراضي السكنية خارج الدوحة وفتح فروع للدوائر الحكومية لتقديم الخدمات المختلفة شرط لازم للاستقرار خارج الدوحة، إلا أنه، وعلى ما يبدو، لم يكن كافياً لعدم تلازم ذلك مع إجراءات أخرى تتمثل بتأمين فرص العمل للسكان بعمر 15 سنة فما فوق في المراكز الحضرية وفتح فروع للجامعات والمعاهد، واستصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للسكان القاطنين خارج الدوحة...الخ.

❖ **غياب البرامج أو الخطط الوطنية لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة:**

صحيح أن مجلس قطر للمباني الخضراء يقوم بالعديد من النشاطات بهذا الشأن (كإصدار كتيب "مفتاحك لبيت أخضر" موجه للملاك والمصممين والمطورين العقاريين، وإلقاء محاضرات توعوية وفنية ابتداء من عام ٢٠١٠...الخ)، إلا أن هذه الجهود المقدرة غير كافية لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة، الأمر الذي يتطلب قيام وزارة البلدية والبيئة بوضع برنامج أو خطة وطنية مدروسة لهذا الغرض.

ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020)

بناءً على كل ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنطلق في نوفمبر 2019 وتنتهي في أكتوبر 2020، وذلك من خلال التأكيد على:

❖ مواصلة العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة وتأمين فرص العمل الكافية، وفتح فروع لبعض كليات الجامعة، وغيرها من الإجراءات والتدابير الهادفة لجذب المواطن والمقيم للسكن في هذه المدن.

❖ التوسع في إنشاء المجمعات العمالية، واستكمال إجراءات تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.

- متابعة نشر ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة) وتعزيز حملات التوعية ذات الصلة وتقييمها دورياً.
- استكمال البنية التحتية المؤهلة للتعامل مع مشكلة تجمع المياه في فصل الشتاء والاستفادة منها لاحقاً
- استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات
- اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر
- ضرورة وجود برامج أو خطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة
- أهمية وجود مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات

المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب

المحور الثالث

التعليم والتدريب والشباب

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- التعليم
- التدريب
- الشباب

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن تحديث وعصرنة مختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية؟
- كيف يمكن تعميم الإرشاد الأكاديمي في مختلف المراحل التعليمية لضمان توجيه فعال للطلبة؟
- ما هي الآليات الداعمة لبناء نظام بحثي وطني تنافسي يتجاوب مع مختلف التحديات الوطنية والإقليمية والدولية؟
- ما هي الإجراءات والوسائل التي تساهم في توسيع مشاركة الشباب في مختلف المجالات الحيوية؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة.
- تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية.
- إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري.
- ضمان مشاركة الشباب.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر الثانية 2017-2022، أي رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال التعليم والتدريب والشباب.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

التعليم والتدريب والشباب	الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة

إجراء 1: رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية وربط المناهج بسوق العمل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: التنفيذ	موجود كإجراء في طور: التشريع	موجود كإجراء في طور: التخطيط	غير موجود	البيان
وجود توجه لتطوير قدرات العاملين في مختلف المراحل التعليمية	■				• تماشيا مع توجهات استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي (2017-2022)، ولاسيما الأساس الذي يركز على القوى العاملة، فإن وزارة التعليم والتعليم العالي تعمل على تطوير قدرات العاملين في مختلف المراحل التعليمية.
عدد الدورات التدريبية المتخصصة في رفع قدرات العاملين في مختلف المراحل التعليمية في القطاع الحكومي والخاص					• أجرت وزارة التعليم والتعليم العالي في السنوات الثلاث الأخيرة دورات تدريبية متعددة شملت المدارس الحكومية و الخاصة، و فيما يخص المدارس الحكومية: تم إجراء ما يقارب (300) دورة تدريبية حسب المراحل والتخصصات المختلفة. أما فيما يخص المدارس الخاصة، فقد تم إنجاز (1480) دورة تدريبية.
وجود توجه لرفع القدرات المهنية للمدربين في مختلف المؤسسات التدريبية الحكومية والخاصة	■				• من أجل رفع القدرات المهنية للمدربين تقوم وزارة التعليم والتعليم العالي بإلحاق منسقي المواد والنواب الأكاديميين بدورات تدريبية متخصصة لرفع كفاءتهم وزيادة قدرتهم على نقل الخبرات التربوية والأكاديمية للكوادر الأكاديمية.
عدد الدورات التدريبية المتخصصة في رفع قدرات العاملين مختلف المؤسسات التدريبية الحكومية والخاصة					• أقامت وزارة التعليم والتعليم العالي (499) دورة تدريبية خلال 2018 من أجل الرفع من قدرات موظفيها العاملين في التدريب. • أما مؤسسة قطر، فلديها خطة تدريبية سنوية من قسم التدريب والتطوير ترتقي بمتطلبات العمل وتتناسب مع مختلف المسميات الوظيفية والتخصصات وتتضمن الدورات التالية : - مهارات التفويض والتمكين للقيادات الإدارية و رؤساء الأقسام . - مهارات الاتصال المتقدمة. - تطوير التفكير الابتكاري والإبداع الوظيفي والتفكير الايجابي. - المحاسبة لغير المحاسبين. كما تتيح المؤسسة المجال للموظفين بالالتحاق بدورات عالية التقنية ذات التخصصات النوعية داخل وخارج دولة قطر.

إجراء 2: رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية (الأبنية، الإدارة...)

وجود توجه أو برنامج أو خطة لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث الأبنية في القطاعين الحكومي والخاص	■				• يتوافق هذا التوجه مع توجهات استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي (2017-2022) وخاصة النتيجة الوسيطة (3)، و التي تهدف إلى "ضمان توفير البنية التحتية التعليمية الملائمة واللازمة لتلبية احتياجات المتعلمين جميعهم وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية".
وجود توجه أو برنامج أو خطة لرفع كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث الإدارة في القطاعين الحكومي والخاص	■				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
عدد المؤسسات التعليمية في القطاع الحكومي والخاص التي رفعت من كفاءة مؤسساتها في السنوات الثلاث الأخيرة حسب نوع الكفاءة (أبنية وإدارة) والمرحلة التعليمية (ابتدائي وإعدادي وثانوي) وطبيعة المدارس (حكومية وخاصة)					• هنالك (202) مؤسسة تعليمية في مختلف المستويات، وذلك في القطاعين العام والخاص عملت على رفع كفاءة مؤسساتها في السنوات الثلاث الأخيرة وفي مجالات مختلفة.
وجود توجه لرفع كفاءة المؤسسات التدريبية الحكومية والخاصة في الدولة					
عدد البرامج الهادفة إلى رفع كفاءة المؤسسات التدريبية الحكومية والخاصة ومجالاتها والفئة المهنية المستهدفة.					• فيما يخص وزارة التعليم والتعليم العالي أقامت الوزارة 130 برنامجا في هذا المجال (المصدر: إدارة شؤون المدارس بوزارة التعليم والتعليم العالي).
وجود توجه لتعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص					• تماشياً مع توجهات استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي (2017-2022)، وخاصة الهدف الاستراتيجي (5-2) "تعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية وتقديم الخدمات في وزارة التعليم والتعليم العالي"، تسعى مختلف المؤسسات التعليمية إلى تعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية وفي القطاعية العام والخاص.
عدد المشاريع الداعمة لتعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية حسب طبيعة المدارس حكومية أو خاصة					• حسب إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي قامت الوزارة بـ "مبادرة التحول الرقمي" والتي تشمل تدريباً للمعلمين على مجموعة أدوات التواصل الرقمي مركزة على أدوات مايكروسوفت. • أما فيما يخص مؤسسة قطر، فيوجد برنامج "المسار"، وهو برنامج تدريبي لمدة سنة يتضمن تدريب مكثف يتناسب مع متطلبات العمل وخاصة ما يرتبط بتعميم مختلف تقنيات المعلومات.
إجراء 3: التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف المراحل التعليمية ومختلف أنواع التدريب					
وجود توجه لتعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص					• تماشياً مع توجهات استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي (2017-2022)، وخاصة الهدف الاستراتيجي (5-2) "تعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات الإدارية وتقديم الخدمات في وزارة التعليم والتعليم العالي"، تسعى مختلف المؤسسات التعليمية إلى تعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية وفي القطاعية العام والخاص.
عدد المشاريع الداعمة لتعميم تقنية المعلومات في مختلف المراحل التعليمية حسب طبيعة المدارس حكومية أو خاصة					• حسب إدارة التوجيه التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي قامت الوزارة بـ "مبادرة التحول الرقمي" والتي تشمل تدريباً للمعلمين على مجموعة أدوات التواصل الرقمي مركزة على أدوات مايكروسوفت. • أما فيما يخص مؤسسة قطر، فيوجد برنامج "المسار"، وهو برنامج تدريبي لمدة سنة يتضمن تدريب مكثف يتناسب مع متطلبات العمل وخاصة ما يرتبط بتعميم مختلف تقنيات المعلومات.

	الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية				
إجراء 1: إنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المؤسسات التعليمية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي**				**مضمونه**
	موجود كإجراء في طور:			**غير موجود**	
	التنفيذ	**التشريع**	**التخطيط**		
وجود توجه لإنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المستويات التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص					
عدد وحدات الإرشاد الأكاديمي التي تم اعتمادها حسب المستوى التعليمي في القطاعين الحكومي والخاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة					• حسب إحصائية شؤون المدارس الخاصة التابعة لوزارة التعليم والتعليم العالي، فقد تم اعتماد (113) وحدة للإرشاد الأكاديمي التعليمي في القطاعين الحكومي والخاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
إجراء 2: تعميم الإرشاد المهني للشباب وتقوية برامجه					
وجود توجه لتعميم الإرشاد المهني في التعليم الحكومي والخاص					
وجود برامج للإرشاد المهني في مؤسسات التعليم العالي					
عدد برامج الإرشاد المهني حسب المراحل التعليمية وطبيعة المدارس					• أحصت وزارة التعليم والتعليم العالي حوالي (110) برنامج إرشادي المهني في الثلاث سنوات الاخيرة
إجراء 3: تعميم الإرشاد الوظيفي للتوفيق بين كفاءات المتخرجين والمتطلبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص					
وجود توجه أو برنامج أو خطة لتعميم الإرشاد الوظيفي في المؤسسات الحكومية او الخاصة					
عدد برامج الإرشاد الوظيفي حسب النشاط الاقتصادي					• احصت وزارة التعليم والتعليم العالي حوالي 25 برنامج ارشادي في تخصصات متعددة
	الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري				
إجراء 1: العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي والتوسع في إنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية متخصصة					
وجود توجه لوضع سياسة أو توجهات وطنية عامة للبحث العلمي					
وجود أجندة بحثية خاصة بمراكز البحث في مؤسسات التعليم العالي وسواها					
وجود توجه للتوسع في إنشاء مراكز وفرق بحثية جديدة حسب القطاع والمؤسسة					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
توزع أعضاء الفرق البحثية حسب التخصص والجهة التي ينتمون لها					• تتوزع الفرق البحثية في قطر حسب المؤسسات البحثية التالية: – مؤسسه قطر: أبحاث جامعة كارنجي ميلون في قطر، وجامعة جورج تاون - كلية الشؤون الدولية في قطر، و-مركز الدراسات الدولية والإقليمية، ومعهد راند - قطر للسياسات، وأبحاث جامعة تكساس أيه آند إم في قطر، وكلية الدراسات الإسلامية بقطر، QFISK) أبحاث كلية طب وايل كورنيل في قطر – جامعة قطر: كلية الطب، مركز الدراسات البيئية، وحدة تكنولوجيا المواد، ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، ومركز معالجة الغاز – المجال الطبي: مؤسسة حمد الطبية، ومركز السدرة للطب والبحوث – الحكومية والقطاع الخاص، مثل: مركز بروكنجز الدوحة، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك، ومركز الدراسات البيئية والبلدية بوزارة البلدية والبيئة، وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، ومايكروسوفت، وقطر للبترول.

الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب

إجراء 1: دعم الشباب وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية

وجود برامج محددة لدعم وتمكين الشباب إقامة مشاريع تنموية متناهية الصغروصغيرة ومتوسطة	■				• انطلق مشروع "تنمية المهارات الحياتية لدى الشباب"، والذي يعد أحد مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية، وهو مشروع مشترك بين وزارة الثقافة والرياضة ومركز الإنماء الاجتماعي "نماء" ومؤسسة قطر • أما مؤسسة قطر، فيوفر الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي عدة برامج بحثية داعمة للشباب ضمن الأولويات الوطنية للبحث العلمي، وخاصة تلك المرتبطة بتحويل الاقتصاد إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. • وتعمل وزارة الثقافة والرياضة على تمكين الشباب للقيام بدور فاعل في المجتمع من خلال رفع مهاراتهم الحياتية وقدراتهم القيادية وتشجيعهم على الابتكار وشحن الدافعية والريادة لديهم، وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام. • وتوفر حاضنة قطر للأعمال فرص تنموية للشباب في مجالات مختلفة. • وكذلك توفر مؤسسة "صلتك" فرص تطوير وريادة المشاريع الشبابية داخل وخارج قطر. • ويدعم بنك قطر للتنمية الشباب من خلال توفير التمويل للمبادرات والمشاريع التنموية.
عدد المشاريع التنموية الشبابية المو افق عليها وو اقعها من حيث درجة التنفيذ (تنفيذ كلي، تنفيذ جزئي، متعثرة/ لم تنفذ أبداً) في السنوات الثلاث الأخيرة					• بحسب وزارة الثقافة والرياضة: (المصدر هو إدارة الشؤون الشبابية بوزارة الثقافة والرياضة)، يوجد 32 مشروع موافق عليه

إجراء 2: ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين

التوزع النسبي للشباب من الجنسين الذين تم توظيفهم لأول مرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بحسب القطاع (حكومي، خاص)	• بيانات غير متاحة

<table>
<tr><th rowspan="2">المؤشر المستهدف</th><th colspan="4">واقعه الفعلي</th><th rowspan="2">مضمونه</th></tr>
<tr><th colspan="3">موجود كإجراء في طور:</th><th rowspan="2">غير موجود</th></tr>
<tr><th>التنفيذ</th><th>التشريع</th><th>التخطيط</th></tr>
<tr><td>التوزع النسبي للشباب من الجنسين المنخرطين في الأنشطة المجتمعية (ثقافة، عمل تطوعي، رياضة...)</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>• عام 2018 ساهم 32.852 شاب (بعمر 15-24 سنة) في العديد من الأنشطة المجتمعية. ويمثل الشباب القطري المنخرط في مختلف أنواع الأنشطة المجتمعية حوالي 57% من إجمالي الشباب المنخرطين في الأنشطة المجتمعية.
ممارسو الأنشطة في المؤسسات الشبابية والرياضية حسب الجنسية والنوع لعام 2018
<table>
<tr><th colspan="3">قطريون</th><th colspan="3">غير قطريين</th><th colspan="3">المجموع</th></tr>
<tr><th>ذكور</th><th>إناث</th><th>المجموع</th><th>ذكور</th><th>إناث</th><th>المجموع</th><th>ذكور</th><th>إناث</th><th>المجموع</th></tr>
<tr><td>12.691</td><td>6.050</td><td>18.741</td><td>8.621</td><td>5.490</td><td>14.111</td><td>21.312</td><td>11.540</td><td>32.852</td></tr>
</table>
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي 2019</td></tr>
</table>

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال التعليم والتدريب والشباب، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (7) التالي:

الجدول (7): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر2018- أكتوبر2019) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة					
1. رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية وربط المناهج بسوق العمل	✓				%100
2. رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية (الأبنية، الإدارة...)	✓				
3. التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف المراحل التعليمية ومختلف أنواع التدريب	✓				
الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الاكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية					
4. إنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المؤسسات التعليمية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة				✓	%33
5. تعميم الإرشاد المهني للشباب وتقوية برامجه				✓	
6. تعميم الإرشاد الوظيفي للتوفيق بين كفاءات المتخرجين والمتطلبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص	✓				
الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري					
7. العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي والتوسع في إنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية متخصصة			✓		0.00
الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب					
8. دعم الشباب وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية	✓				%100
المجموع	5	.....	1	2	%62.5

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال التعليم والتدريب والشباب.

❖ **توسع الفرص التعليمية:**

واصلت المنظومة التعليمية القطرية في السنوات الأخيرة مسيرتها لتلبية الاحتياجات التعليمية المتجددة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وترتبط مسيرة التعليم في قطر، أولاً وقبل كل شيء، بمركزية هذا القطاع ومكانته في توجهات الدولة التنموية، والتي تتجلى في الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع، والذي ارتفعت ميزانيته من (4,317,535,008) سنة 2010 إلى (9,419,906,465) سنة 2017 (التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التعليم والتعليم العالي 2016-2017).

وبحسب الشكل البياني رقم (9)، بلغ عدد الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية والخاصة في مختلف المراحل التعليمية حوالي (316) ألفاً سنة 2018، أي بزيادة سنوية تقدر ب (17,600) طالباً وطالبة فيما بين عامي 2014 و2018، وبمعدل نمو سنوي قدره (6.53%) خلال الفترة نفسها.

الشكل (9): عدد الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كافة المراحل التعليمية حسب السنوات الدراسية

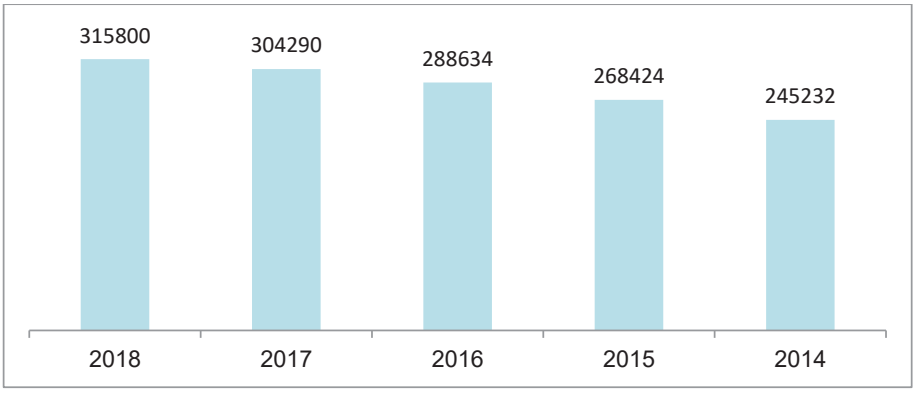

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، فصل التعليم (سنوات مختلفة)

ما سبق يشير إلى مدى اهتمام دولة قطر بهذا القطاع الحيوي الذي حقق العديد من الإنجازات التي تدل عليها الكثير من المؤشرات التعليمية ذات الصلة، وأهمها:

- **ارتفاع متوسط سنوات الدراسة:** ولعل من بين أهم نتائج رعاية الدولة لقطاع التعليم في العقود الأخيرة هو ارتفاع في العدد المتوقع لسنوات الدراسة ولمتوسط سنوات الدراسة فيما بين 1990 و2012، وتوجه المؤشرين نحو الاستقرار النسبي فيما بعد ذلك كما هو مبين في الشكل البياني رقم (10) التالي:

الشكل (10): ارتفاع متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في قطر فيما بين 1990 و2018

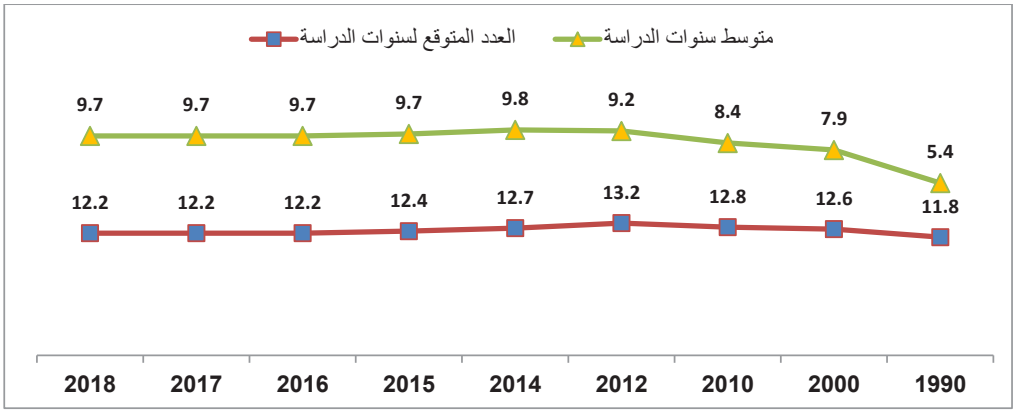

Source: hdr.undp.org/en/composite/trend

إلى جانب الصحة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ساهم مؤشر متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث احتلت المرتبة 41 من أصل 189 دولة شملهم تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019.

ويترجم ارتفاع العدد المتوقع لسنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة مجهودات الدولة طويلة الأمد منذ أن صادقت على برنامج التعليم للجميع سنة 1990، وذلك من خلال توفير فرص تعليمية واسعة وضمان حصول التلاميذ على تعليم طويل الأمد، الأمر الذي ساهم في تحقيق دولة قطر لمعظم غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.

- **ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم:** وفقاً للجدول رقم (8) فقد ترتب عن توسع الفرص التعليمية في الدولة في السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ ومتواصل للقطريين وغير القطريين في رياض الأطفال من الجنسين، حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للقطريين في رياض الأطفال من 52.7% عام 2012 إلى 62.3% عام 2017، كما ارتفع معدل الالتحاق لنظرائهم من غير القطريين من 53.6% عام 2012 إلى 55.5% عام 2017.

الجدول (8): معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الاطفال حسب الجنس والجنسية والسنوات (%)

العام	قطريون			غير قطريين		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2012	52.9	62.6	52.7	54.2	53.0	53.6
2017	62.2	62.4	62.3	55.8	55.3	55.5

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر 2030، يونيو 2018

وقد ساهم ارتفاع معدل الالتحاق الاجمالي في رياض في تحقيق أحد مكونات الغاية (4-2) من أهداف التنمية المستدامة بخصوص التعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمرتبطة بضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

- **القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم:** ونتج عن توسع المنظومة التعليمية في قطر خلال العقود الأخيرة كذلك تحقيق فرص تعليمية متساوية بين الذكور والإناث في كافة المراحل التعليمية الأساسية، كما يبين الجدول رقم (9).

الجدول (9): بعض مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي

		2015	2016	2017
معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي	ذكور	60.9	62.8	57.6
	إناث	61.3	63.1	57.3
مؤشر المساواة بين الجنسين		**1.01**	**1.00**	**0.99**
معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	ذكور	101.2	104.0	106.2
	إناث	101.0	103.4	106.0
مؤشر المساواة بين الجنسين		**1.00**	**0.99**	**1.00**
معدل الالتحاق بالتعليم المتوسط	ذكور	95.4	95.1	104.1
	إناث	97.6	99.3	102.6
مؤشر المساواة بين الجنسين		**1.02**	**1.04**	**0.99**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة 2018 في دولة قطر

وقد ساهم انفتاح المنظومة التعليمية في قطر وتعزيز واقع النساء في الدولة إلى تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، وإلى تحقيق الغاية (4-5) من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبطة بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، و "ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030"

❖ **توسع منظومة التعليم العالي:**

لم تقتصر مجهودات الدولة في مجال التعليم على التعليم الأساسي فقط، بل تعدت ذلك لتشمل التعليم العالي أيضاً، إذ سجل عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي تزايداً متواصلاً في العقود الأخيرة؛ فبعد أن كان عدد الطلبة في سبعينيات القرن الماضي لا يتجاوز بضعة آلاف، وصل إلى حوالي (34) ألف عام 2018، موزعين على مؤسسات تعليمية متنوعة، كما يبين الجدول رقم (10).

الجدول (10): الطلاب في مؤسسات التعليم العالي حسب الجنسية والنوع للعام الدراسي 2018/2017

الجامعة والكلية	قطريون			غير قطريون			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
جامعة قطر وكلية المجتمع	4101	14527	18628	2628	4844	7472	6729	19371	26100
جامعات المدينة التعليمية (*)	322	991	1,313	545	647	1,192	867	1,638	2,505
جامعة حمد بن خليفة	99	163	262	189	159	348	288	322	610
كلية شمال الاطلنطي	843	424	1,267	649	793	1,442	1,492	1,217	2,709
جامعة ستتدن (**)	10	37	47	103	93	196	113	130	243
جامعة كالجاري الطبية	2	68	70	44	340	384	46	408	454
كلية قطر لعلوم الطيران	190	43	233	191	36	227	381	79	460
معهد الدوحة للدراسات العليا	49	82	131	115	106	221	164	188	352
كلية التأسيس الجامعي	23	8	31	17	16	33	40	24	64
جامعة ابرادين - قطر(***)	145	156	301	61	63	124	206	219	425
المجموع	5,784	16,499	22,283	4,542	7,097	11,639	10,326	23,596	33,922

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، فصل التعليم 2018.

(*) وتشمل: جامعة فرجينيا، وجامعة جورج تاون، وجامعة كارينجي ميلون، وكلية وايل كورنيل، وجامعة تكساس، وجامعة نورث وسترن، وكلية لندن قطر، وجامعة باريس في قطر"HEC

(**) جامعة سي اتش إن سابقا

(***) تم الافتتاح في 2015/2016

وقد ساهم التوسع الكمي للفرص التعليمية في التعليم العالي وبصفة مباشرة في تحقيق الغاية (4-3) والتي تنص على "ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030".

❖ **استمرار توسع الفرص التدريبية:**

تميز قطاع التدريب عام 2017 بمواصلة مختلف المؤسسات التدريبية المعتمدة في الدولة بتوفير فرص تدريبية متعددة، وذلك لتلبية احتياجات الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المتدربين خلال عام 2017 أكثر من 278 ألف متدرب؛ ينتمي 83% منهم إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية لتبرز بذلك أهمية رفع كفاءات وقدرات مختلف موظفي المؤسسات الحكومية. **الجدول رقم (11).**

الجدول (11): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب سنة 2017

	قطريون			غير قطريين			مجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
وزارات ومؤسسات حكومية	15,395	18,120	33,515	134,394	63,578	197,972	149,789	81,698	**231,487**
مؤسسات وشركات مختلطة	4,575	1,226	5,801	20,445	542	20,987	25,020	1,768	**26,788**
مراكز التدريب الخاصة	4,286	4,474	8,760	7,379	4,036	11,415	11,665	8,510	**20,175**
المجموع	24,256	23,820	48,076	162,218	68,156	230,374	186,474	91,976	**278,450**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، فصل التدريب، 2019

❖ **تحسن المستوى التعليمي للشباب بعمر 15-24 سنة:** بلغ عدد الشباب في قطر حوالي 350 ألف عام 2018، أي حوالي 13% من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون (16%) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (84%). ونظراً لأهمية هذه الشريحة، فقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين، وذلك من خلال العمل على تمكينهم والرفع من مختلف مجالات مشاركتهم. وقد نجح النظام التعليمي في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (11). أن المستويات التعليمية للشباب القطري عرفت بعض التحولات فيما بين 2011 و2018، حيث سجل حاملو الشهادات الجامعية فما فوق، إضافة إلى الدبلوم والثانوية، ارتفاعاً ترافق بارتفاع التحصيل التعليمي للشباب القطري، حيث ارتفعت نسبة الذين أنهوا الابتدائية فما فوق إلى 99% عام 2018.

الشكل(11): الحالة التعليمية للشباب القطري (15- 24 سنة) لعام 2018 (%)

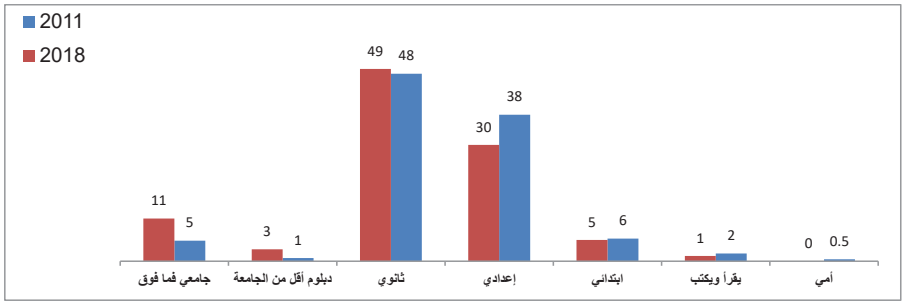

المصدر: جهاز التخطيط و الإحصاء، مسح القوى العاملة سنوات مختلفة

2. أهم التحديات

❖ **قدرة المنظومة التعليمية على المساهمة في تحقيق التوجه نحو اقتصاد المعرفة:**

يشير الشكل رقم (12) إلى ازدياد عدد الطلبة في مختلف المراحل التعليمية بالنسبة للقطريين ولغير القطريين؛ فقد ارتفع عدد الطلبة القطريين من (91.727) عام 2015 إلى (101.928) عام 2018. وكذلك الأمر بالنسبة لغير القطريين، حيث أرتفع عدد الطلبة من (176,697) عام 2015 إلى (213,872) عام 2018.

الشكل (12): الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كافة المراحل التعليمية حسب الجنسية

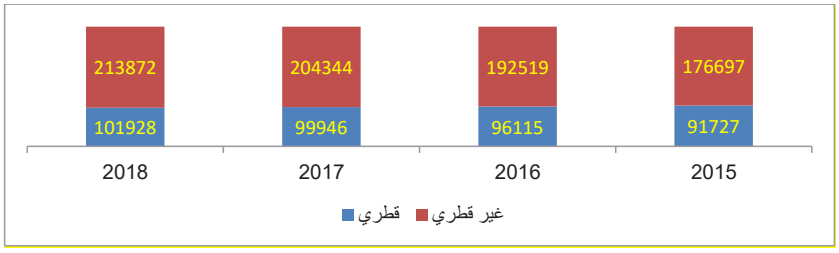

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، فصل التعليم (سنوات مختلفة)

وتطرح هذه الزيادة في عدد الطلبة في قطر تحديات مختلفة، لعل أهمها قدرة المنظومة التعليمية على المساهمة في الانتقال بقطر إلى اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال إمداد سوق العمل القطري بالكفاءات العلمية التي تتمتع بمستوى تعليمي عالي الجودة قائم على التكامل بين المواد العلمية التطبيقية في التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

❖ **غياب أجندة بحثية واضحة وسياسة وطنية في مجال البحث العلمي:**

حظي قطاع البحث والتطوير في الدولة في السنوات الأخيرة بطفرة غير مسبوقة من حيث الاستثمارات، والتي نتج عنها نشأة العديد من المراكز والوحدات البحثية المتخصصة في الدولة، لكن، ورغم الإنجازات المحققة، لازال قطاع البحث والتطوير يواجه بعض التحديات، وخاصة تلك المرتبطة بغياب رؤية وطنية شاملة في هذا المجال الاستراتيجي

❖ **غياب إطار وطني للتدريب:**

هناك توسع متواصل لقطاع التدريب تبلور من خلال ارتفاع عدد المتدربين في الدولة، لكن هذا القطاع لازال يتميز بهيمنة التخصصات الإدارية، مما يتطلب تنويع الفرص التدريبية للمتدربين في القطاع العام أو الخاص سواء لمن يشتغلون أو لمن يبحثون عن عمل، وذلك للرفع من قدراتهم الفنية والتقنية، هذا التوجه الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتماد مقاربة وطنية شاملة لقطاع التدريب.

❖ **غياب استراتيجية وطنية خاصة بالشباب:** تحديات الشباب وتوجهاتهم وفرصهم المستقبلية والتي تتداخل مسؤولياتهما بين العديد من مؤسسات الدولة الشباب، حال دون بلورة رؤية متكاملة لهذه الفئة، لذا يجب العمل على صياغة استراتيجية وطنية تتعامل مع الشباب كفئة مستقلة لها خصائصها وتطلعاتها يجب التعامل معها ضمن مقاربة قطاعية خاصة.

ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020)

بناءً على كل ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنطلق في نوفمبر 2019 وتنتهي في أكتوبر 2020، وذلك من خلال التأكيد على:

❖ حققت المنظومة التعليمية جملة من الإنجازات التي ساهمت بدورها في ارتقاء مختلف مؤشرات التعليم في الدولة، هذا الارتقاء يتطلب الرفع من مخرجات التعليم وخاصة رفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة خاصة في الرياضيات واللغات.

❖ حقق قطاع البحث العلمي جملة من الإنجازات في السنوات الأخيرة والتي برزت من خلال إنشاء العديد من المراكز والفرق البحثية، لكن هذا الإنجاز لم يترافق ببلورة أولويات بحثية عامة أو قطاعية، لتطرح ضرورة اعتماد سياسة بحثية وطنية كإحدى تحديات هذا القطاع في المستقبل.

❖ يعد دمج الشباب القطري في العملية الاقتصادية أحد أولويات السياسات التنموية، مما يستدعي توعية الشباب،

خاصة خريجي التعليم العالي، بتحولات سوق العمل بمهن المستقبل.

❖ اعتمدت الدولة في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات من أجل تمكين الشباب خاصة تلك المرتبطة بنشر روح المبادرة الاقتصادية لديهم، هذه التوجهات التي تتطلب دعما في المستقبل من أجل ضمان تكافؤ الفرص التنموية فيما بين الشباب من الجنسين.

المحور الرابع: الصحة والصحة الإنجابية

المحور الرابع

الصحة العامة والصحة الإنجابية

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- الصحة العامة
- الصحة الإنجابية

ويحاول هذا المحور الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي؟
- وما العمل من أجل توفير حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين؟
- وما السبل الممكنة لتخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية؟ وكيف يمكن توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية؟
- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية.
- توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد في عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

الصحة العامة والصحة الإنجابية	الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية

إجراء 1: تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
توفير أراض لبناء مستشفيات ومراكز صحية خاصة	■				• تعمل وزارة الصحة العامة مع اللجنة الفنية لتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية بمجلس الوزراء الموقر. وقد قامت الوزارة بطرح عدد من المشاريع لتنفيذها بواسطة القطاع الخاص بإيجار رمزي لمدة 25 سنة بقيمة ريال واحد للمتر المربع في السنة تشمل الآتي: أولا مشاريع تم طرحها في العام 2018: 1. عطاء إنشاء ثلاثة مستشفيات عامة في أراضي تتبع للوزارة: - مستشفى صحة نفسية بسعة 55 سرير - مستشفى عام بسعة 150 سرير. - مستشفى عام بمدينة الشمال 2. تجهيز وتشغيل مستشفيين بسعة 118 سرير لكلٍ: - مستشفى راس لفان. - مستشفى مسيعيد. • وتم توفير 11 مركز صحي تم اختيار 7 منهم من قبل وزارة الصحة لكي يتم طرحها للقطاع.
توفير قروض للمستثمرين في القطاع الصحي	■				• يقوم بنك قطر للتنمية بتوفير قروض مالية للقطريين ضمن خطة الدولة في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
تيسير عملية استخراج التراخيص الطبية والتجارية اللازمة لتشغيل المشروعات الصحية العائدة للقطاع الخاص	■				• **تقوم إدارة ترخيص واعتماد منشآت الرعاية الصحية بوزارة الصحة العامة** بمراجعة وتحديث الاشتراطات الحالية بهدف جعلها أكثر مرونة بحيث تشمل أكثر من نشاط دون الحاجة لإعداد معايير متخصصة لكل نشاط. كما تقوم الوزارة بتجديد بعض تراخيص منشآت الرعاية الصحية من خلال البرنامج التجريبي للنافذة الواحدة، وهو مشروع بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بهدف إلى حوكمة كل المعاملات الخاصة بالتراخيص من خلال بوابة إلكترونية واحدة. • **وبدورها تقوم وزارة التجارة والصناعة** باستخراج التراخيص التجارية اللازمة لتشغيل المشروعات الصحية العائدة للقطاع الخاص كغيرها من التراخيص التجارية الأخرى والتي تتم من خلال المكتب الرئيسي للوزارة التابع لإشراف النافذة الواحدة وكذلك تقدم نفس الخدمة بجميع الأقسام الخارجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة والكائنة بمراكز الخدمات المنتشرة بالدولة والتابعة لأشراف وزارة التنمية الإدارية. كما تقدم الخدمة بالوسائل الإلكترونية (برنامج النظام الإلكتروني بالجوالات وأجهزة الحاسب الآلي).

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كاجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
توفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص					• مشروع التأمين الصحي الاجتماعي هو نظام متكامل يهدف إلى توفير التغطية الشاملة بخدمات الرعاية الصحية لجميع السكان في دولة قطر من مواطنين ومقيمين وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وقد قطع المشروع شوطا كبيراً من حيث إعداد الخطط والسياسات، وتم في هذا الصدد لإصدار القانون. كذلك تم التواصل مع شركات التامين ومقدمي الخدمات الطبية للتاكد من جاهزيتهم حسب المعايير المطلوبة للمشاركة من حيث الموارد والتقنيات وفى انتظار إجازة القانون لبدء تطبيق النظام حسب الخطة الموضوعة لذلك.
إجراء 2: تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والتوسع في تقديمها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان على مرور الوقت وعلى مختلف مستويات النظام الصحي					
وجود خطة أو برنامج للتوسع في نمط الرعاية الصحية المتكاملة					• يجري الآن إعداد الخطة التنفيذية لمنشآت الرعاية الصحية 2018- 2022 للتوسع في نمط الرعاية الصحية المتكاملة. • ويعتمد المخطط التوجيهي لمنشآت الرعاية الصحية في دولة قطر 2013-2033 على الربط بين مسألة تزايد أعداد السكان وعملية توفير البنية التحتية الصحية اللازمة. • كما أن برنامج طبيب العائلة يساعد في تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والتوسع في تقديمها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان حيث تم تنفيذ البرنامج في عدد 6 من المراكز الصحية التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية الأولية منذ أكتوبر 2018 وسيتم التوسع في تنفيذ البرنامج ليشمل باقي المراكز الصحية وعددها 15 بنهاية شهر مايو من العام الحالي 2019.
إجراء 3: الاهتمام بالصحة الوقائية وزيادة برامجها، والقيام بحملات توعية حول أساليب الوقاية					
وجود تدابير لتفعيل عملية جمع المعلومات وتوفير الإحصاءات الدقيقة حول الأمراض الوافدة للدولة، ولاسيما الأمراض المنقولة جنسياً، وتطوير طرق جمعها					• يتم جمع البيانات للأمراض الوافدة للدولة ومنها الأمراض المنقولة جنسيا بعدة طرق: - استمارة تبليغ بالأمراض الانتقالية والتي ترسل للوزارة عن طريق الفاكس أو الإيميل من المراكز الصحية والمختبرات الخاصة والعامة في الدولة. - التبليغ بالأمراض الانتقالية عن طريق الخط الساخن لقسم مكافحة هذه الأمراض. • ويتم حالياً تطوير استمارة التبليغ والاستقصاء الوبائي للأمراض المنقولة جنسياً من طرف فريق عمل وطني للأمراض المنقولة جنسيا بالتعاون مع استشاري من منظمة الصحة العالمية، حيث تهدف هذه الاستمارات إلى جمع معلومات أكثر وأشمل من المراكز المتخصصة في علاج الأمراض المنقولة جنسيا • كما توجد لجان في وزارة الصحة العامة (من ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة) لوضع لوائح استرشاديه للأمراض المنقولة جنسيا.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كاجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود برامج للبحث والمتابعة للأمراض، ولاسيما مرض الإيدزوالتهاب الكبد الوبائي "بي" و"سي"	■				• تشكيل فريق عمل وطني لتنفيذ برنامج شامل لمكافحة العدوى المنقولة جنسياً عن طريق وضع خطة استراتيجية وطنية شاملة للعدوى المنقولة بالاتصال الجنسي وتعميمها على جميع المراكز والمستشفيات على مستوى الدولة. وتتضمن هذه الخطة تحديد الفئات الأكثر عرضة للمرض وعمل مسح دوري لهم، وإعداد خطة علاج موحدة. • تحديث وتقوية نظام الترصد الوبائي المرضي لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حيث يستعان به في تحديد الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة، وطرق الإصابة بالعدوى، ما يعين على متابعة مدى فعالية ونجاح تدابير السيطرة المتخذة. بالإضافة الى ذلك تم اعلان وثيقة الإطار الاستراتيجي لمكافحة مرض التهاب الكبد الوبائي بدولة قطر (2018-2022)، • إعداد المسودة الأولى للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة السل بمعاونة خبيرة في مجال مكافحة السل بالمملكة المتحدة. • تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة والبحوث بخصوص مشروع المسح الوطني لاستكشاف آفات الصحة العامة ونواقل الأمراض بدولة قطر حيث تتمثل أهم نتائج هذه الدراسة البحثية في انه يمكن بصوره قاطعة من خلال الفحص الجيني تصنيف أنواع البعوض ونواقل الأمراض بالدولة وخلوها من عوامل المرض وذلك بالتعاون مع كلية وايل كورنيل ووزارة البلدية. • تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة والبحوث بخصوص الاستجابة الوطنية لفيروس متلازمة الشرق الأوسط الجديد (Corona Virus - فيروس كورونا) • نشر عدد من الأوراق العلمية في أرفع المجلات العلمية المتخصصة إضافة إلى المشاركة في عدد من المؤتمرات الدولية والمحلية حول المرض.
وجود خطة إعلامية لنشرثقافة الحياة السليمة والمعافاة لدى كل فئات المجتمع، ولاسيما اليافعين، وتغييرأنماط المعيشة الضارة	■				• تنفيذ حملات وطنية إعلامية توعوية لتشجيع جميع فئات المجتمع في دولة قطر على تبني أنماط حياة صحية، ونذكر منها حملة "مستقبلنا في صحتنا" وحملة "ابدأ الآن". بالإضافة إلى نشاطات إعلامية تشمل مقالات صحفية ونصائح عملية تستهدف كل أفراد المجتمع القطري وتنشر في كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ومواقع التواصل الاجتماعي. كما تم إعداد مواد تعليمية وتثقيفية لتسليط الضوء على الأيام والأسابيع الوطنية والعالمية المتعلقة بنشر ثقافة الحياة الصحية: التغذية، وأهمية ممارسة النشاط البدني، والرضاعة الطبيعية، والإقلاع عن التدخين، كيفية التغلب على الضغوطات النفسية. • ويقوم قسم برامج التثقيف الصحي بالتوعية تجاه أنماط الحياة الصحية بما في ذلك التغذية، والنشاط البدني، والامتناع عن استهلاك التبغ، والوقاية من الأمراض المزمنة، مثل: السكري، وضغط الدم، وأمراض القلب، وأمراض الجهاز التنفسي، وغيرها، إضافة إلى تعزيز السلوكيات الصحية، مثل: نظافة الأيدي، واتيكيت العطس وغيرها، وكذلك الوقاية من نزلات البرد وضربات الشمس وغيرها، ويتم ذلك من خلال المحاضرات، إضافة إلى ورش عمل لجميع فئات المجتمع. وإضافة إلى ما تقدم، يقوم قسم برامج التثقيف الصحي في وزارة الصحة العامة بتقديم برامج تثقيفية حول تعزيز الصحة النفسية والوقاية من حوادث المرور والتوعية بصحة الفم والسنان

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود برامج للإرشاد الغذائي لمواجهة أمراض السمنة الناجمة عن النظام الغذائي المتبع	■				• تنفيذ برامج توعوية صحية وإرشادية من قبل مثقفين صحيين وأخصائي التغذية والنشاط البدني في الوزارة في مختلف المدارس وأماكن العمل بالإضافة إلى ورش عمل ودورات متخصصة حول هذا الموضوع لتعزيز قدرات مقدمي الرعاية الصحية. كما يتم إشراك القطاع الخاص المتخصص في مجال الأغذية في تنفيذ الخطط والبرامج لضمان توفير خيارات صحية لجميع فئات المجتمع. • توجد خمس مراكز للصحة والمعافاة لمواجهة أمراض السمنة وغيرها من الأمراض المزمنة وبها عيادات أسلوب "نمط" الحياة الصحية ويقوم بها اختصاصي طب الأسرة وعيادات المدرب الصحي وعبرهما يتم تمكين أفراد المجتمع كيفية التغيير السلوكي نحو التغذية السليمة والوزن المثالي.
وجود برامج وحملات توعوية لمكافحة التدخين والمسكرات والمخدرات، والتأكيد في ذلك على دور العقيدة الدينية والتربية الإسلامية	■				• هنالك برامج وحملات توعوية لمكافحة التبغ والتدخين مستمدة من الاستراتيجية الوطنية للصحة العامة 2017-2021 وموجهات الصحة العالمية لمكافحة التبغ. • تم تنفيذ دورة تدريبية لأطباء صحة المجتمع ومنحهم شهادة الممارسة في عيادة التوقف عن التدخين • القيام بحملات توعوية للمجتمع، وخاصة مع الاحتفال باليوم العالمي للتدخين، وتنفيذ حملات إعلامية فعالة لمكافحة التبغ تُعلم الجمهور بالأضرار التي يلحق بها التبغ والتعرض للتدخين غير المباشر
إجراء 4: تفعيل قانون العمل القاضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500					
وجود جهة رسمية مكلفة بمتابعة تطبيق قانون العمل المذكور	■				• وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية هي الجهة الرسمية المكلفة بتطبيق قانون العمل القاضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500، اما اذا كان العدد أقل من 500 فيجب وفقاً لقانون العمل المذكور توفير ممرضة مع عيادة إسعافات أولية.
إجراء 5: إجراء الفحوصات الطبية الشاملة للعمالة الوافدة قبل استقدامها، وزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال داخل الدولة					
وجود برامج خاصة بإجراء الفحوصات الطبية الشاملة للعمالة في بلدانها الأصلية بهدف تحقيق الأمن الصحي بالدولة	■				• قامت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة بافتتاح مراكز في البلدان المصدرة للعمالة لإجراء الفحص الطبي قبل الوصول إلى دولة قطر. وتم افتتاح ثلاثة مراكز في كل من باكستان وبنغلاديش وسيرلانكا، وسيتم افتتاح مراكز أخرى في دول متعددة لهذا الغرض.
وجود خطة أو برنامج لزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمالة الوافدة في الدولة				■	• لا يوجد توجه في الوقت الحالي لزيادة أعداد مراكز الخدمات الصحية أو المراكز المتخصصة للعمالة الوافدة، لكن الجهات المعنية في وزارة الصحة العامة تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح مناقصتين للقطاع الخاص لتشغيل عدد 2 مستشفى للعمال، وذلك في كل من مدينة إمسعيد ورأس لفان الصناعية. ومن المتوقع ان توضع هذه المستشفيات قيد التشغيل والتنفيذ في منتصف عام 2020.

إجراء 6: التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	التنفيذ	موجود كاجراء في طور: التشريع	التخطيط	غير موجود	
وجود برامج ومنشورات صحية وخط ساخن للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل					

الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية					
إجراء 1: منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب					
وجود توجه لاستحداث برنامج تمنح المرأة بموجبه إجازة الأمومة المذكورة					• حسب إفادة الإدارة المعنية في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لا توجد حاليا خطة أو توجه بهذا الشأن.
إجراء 2: منح مخصصات مالية للمواليد الجدد					
وجود توجه لمنح مخصصات مالية للمواليد الجدد					• حسب إفادة الإدارة المعنية في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لا يوجد توجه لصدور قانون بمنح مخصصات مالية للمواليد الجدد في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.
إجراء 3: إنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها					
وجود خطة لإنشاء مركز يعنى بأمراض الخصوبة و أبحاثها					• هناك خطة لتوسعة ونقل مبنى مركز الإنجاب المعان الحالي إلى مدينة حمد الطبية
توفير مراكز للإنجاب المُعان					• يوجد حالياً في مؤسسة حمد الطبية، وفي سدرة قيد الإنشاء. كما يوجد مراكز في بعض المستشفيات الخاصة والعيادات الخاصة
إجراء 4: إجراء دراسة علمية حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية					
وجود خطة لإجراء دراسة ميدانية حديثة حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية					• هنالك خطة لإجراء دراسة ميدانية حديثة حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية:
معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة					العام: 2016: 35، 2017: 18، 2018: 24
إجراء 5: التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج					
وجود آليات متابعة دقيقة وتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لمعرفة مدى التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج					لا يوجد إلزام بنتائج الفحص، ولكن لو وجدت نتيجة غير طبيعية لأحد الطرفين لا يتم تسليمه شهادة الفحص إلا بعد إبلاغ الطرف الآخر وتحويل الطرفين للطبيب المختص بمستشفى حمد للاستشارة ولمعرفة المزيد عن المرض من كلا الطرفين، ويترك الخيار للطرفين لاتمام الزواج من عدمه.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود برنامج توعوي للمقبلين على الزواج عن الأمراض الور اثية وأهمية الالتزام بنتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج					لا يوجد حاليا أي تنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للتأكد من التزام الطرفين بنتائج الفحص غير الملائمة للزواج.
إجراء 6: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة					
وجود خطة أو برنامج لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة ومؤشراتها المختلفة					• لا يوجد في الوقت الحالي، ولكن توجد إحصائية خاصة بالخصوبة لاستعمالها في الأبحاث والمؤتمرات.
وجود خطة أو برنامج للربط الآلي بين الجهات المعنية بالقطاع الصحي، على أن تكون وزارة الصحة العامة هي الجهة المعنية بتوفير قاعدة البيانات					• لا يوجد في الوقت الحالي أي خطة أو برنامج للربط الآلي بين الجهات المعنية بالقطاع الصحي، بحيث تكون وزارة الصحة العامة هي الجهة المعنية بتوفير قاعدة البيانات
إجراء 7: الحد من الأسباب الاجتماعية (الطلاق، تأخر سن الزواج...الخ) المؤثرة على الخصوبة					
وجود حملات إعلامية وتوجيهات دينية لمواجهة ظاهرة الطلاق					• يوجد استراتيجية خاصة بالطلاق وتأثيرها على الأسرة في مركز الاستشارات العائلية، حيث نفذت خلال عامي 2017 و 2018 برامج إعلامية حول الموضوع المشار إليه (5حلقات إذاعية، 2حلقات تلفزيونية، و3موضوعات صحفية) ، كما تم عقد 7 ورشات تدريبية لفئة المطلقين والمطلقات، 3 لقاءات حوارية في المجالس، وبرامج مختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومن المخطط له تنفيذ عدد 25 نشاط إعلامي توعوي بهذا الشأن خلال عام 2019.
الدراسات الميدانية والمكتبية التي أجريت حول ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج وتأخرسن الزواج الأول، والحث على الإنجاب					يوجد عدد من الدراسات التي أجريت في جامعة قطر حول الموضوع المذكور أو قريب منه

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (12) التالي:

الجدول (12): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر2018- أكتوبر2019) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية					
1. تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلي الاحتياجات المتزايدة للسكان وبواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي	✓				%67
2. تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة والتوسع في تقديمها بما يلي الاحتياجات المتزايدة للسكان على مرور الوقت وعلى مختلف مستويات النظام الصحي			✓		
3. الاهتمام بالصحة الوقائية وزيادة برامجها، والقيام بحملات توعية حول أساليب الوقاية	✓				
4. تفعيل قانون العمل القاضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500	✓				
5. إجراء الفحوصات الطبية الشاملة للعمالة الوافدة قبل استقدامها، وزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال داخل الدولة	✓				
6. التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات				✓	
الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية					
7. منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب				✓	
8. منح مخصصات مالية للمواليد الجدد				✓	
9. إنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها	✓				
10. إجراء دراسة علمية حول أسباب ارتفاع معدل الإجهاض القانوني لدى المرأة القطرية	✓				
11. التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج				✓	
12. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة				✓	
13. الحد من الأسباب الاجتماعية (الطلاق، تأخر سن الزواج...الخ) المؤثرة على الخصوبة	✓				
المجموع	7	....	1	5	%54

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية:

- **ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة:** يرتبط العمر المتوقع عند الولادة ارتباطاً وثيقاً بأنماط الوفيات السائدة، فكلما انخفضت معدّلات الوفيات وتحسّنت الحالة الصحية في المجتمع، كلما ارتفع العمر المتوقع

عند الولادة.

فبحسب التقديرات الواردة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة في أعوام مختلفة والمدرجة في الشكل البياني رقم (13)، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة في قطر من (71.9 سنة) عام 1998 إلى 75.5 سنة عام 2007 ثم إلى 80.1 سنة عام 2018.

الشكل (13): العمر المتوقع عند الولادة للسكان في قطر للأعوام (1998، 2007، 2018)

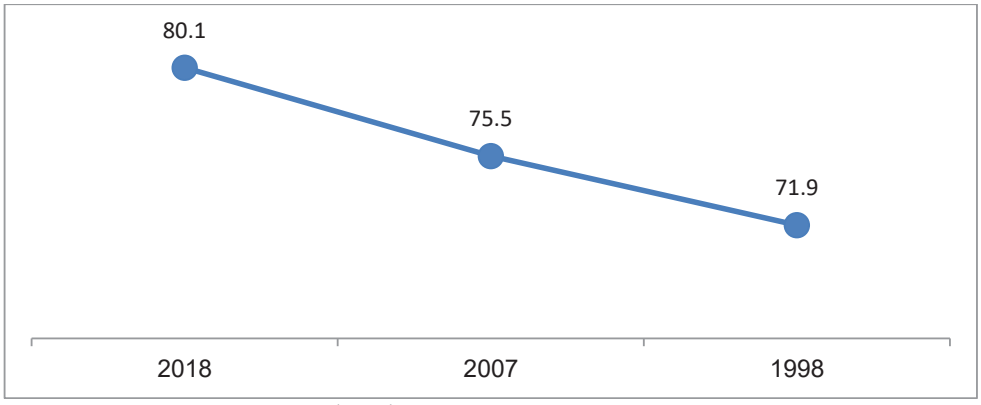

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 وأعداد أخرى.

وبذلك يزيد العمر المتوقع في قطر بـ 7.5 سنة عن العمر المتوقع على مستوى العالم، والذي بلغ 72.6 عام 2018 بحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019.

بناءً عليه، فقد لعب هذ المؤشر دوراً أساسياً في تبوأ دولة قطر المرتبة 41 عالمياً من أصل **189** دولة شملها تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP) عام 2019. والجدول رقم (13) يبين ترتيب دولة قطر بالنسبة لأول دولة وآخر دولة حسب دليل التنمية البشرية وعناصره المعتمدة في تقرير التنمية البشرية 2019.

الجدول (13): دليل التنمية البشرية وعناصره لعام 2018

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الدولة	قيمة الدليل (HDI) 2018م	عناصر الدليل			
			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) 2018م	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات) 2018م	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات) 2018م	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) 2018م
1	النرويج	0.954	82.3	12.6	18.1	68.059
41	**قطر**	**0.848**	**80.1**	**9.7**	**12.2**	**110.489**
57	الكويت	0.808	75.4	7.3	13.8	71.164
189	النيجر	0.377	62.0	2.0	6.5	912

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، نيويورك.

وفي سياق متصل، فإن العمر المتوقع عند الولادة يدل بدوره على أن دولة قطر قد استطاعت بالفعل، وفي وقت مبكر جداً، من تحقيق معظم غايات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على "**ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**".

فبحسب تقرير قطر حول أهداف التنمية المستدامة الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري عام 2018، تم تحقيق العديد من الإنجازات التي أدت إلى الارتقاء بمستوى النظام الصحي الذي ساهم بدوره في ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة على النحو المبين آنفاً. وأهم الإنجازات المتحققة، بحسب التقرير المذكور، هي:

- الرعاية الوقائية في مختلف المجالات، ومنها الكشف المبكر عن الأمراض
- تخفيض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وسواها من الأمراض المزمنة بأكثر من النسبة المحددة بمقدار الثلث
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من 25 حالة لكل 1000 مولود حي، ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من 12 حالة وفاة قبل الموعد المحدد عام 2030
- تخفيض معدلات الوفيات الناتجة عن حوادث المرور إل 7.7 حالة لكل 100.000 شخص، والذي يقل عن المعدل العالمي البالغ 17.4 حالة وفاة
- إضافة إلى ما سبق، فقد حققت الدولة إنجازات مهمة في مواجهة الأمراض المعدية، كالإيدز والسل والملاريا وغيرها، كما يبين الجدول رقم (14) التالي:

الجدول (14): معدلات الإصابة ببعض الأمراض المعدية خلال الفترة (2015-2018)

الأمراض	العام				
	2012	2015	2016	2017	2018
معدل حدوث اصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2
معدل حدوث اصابة بداء السل لكل 100,000 شخص	27.9	22.0	19.3	23.3	27.2
معدل حدوث اصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) لكل 1,000 خص	30.6	10.0	8.4	20.3	28.0
معدل الإصابات الجديدة بالإيدزلكل 1.000 شخص غير مصاب	-----	0.01	0.01	0.01	---

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر، 2018

وأشار التقرير المذكور إلى أن معدل الإنفاق على الرعاية الصحية للشخص الواحد في قطر وصل عام 2015 إلى 2066 دولاراً، الأمر الذي يجعل قطر في المرتبة الرابعة عالمياً والأولى خليجياً في هذا المؤشر.

- **التوسع في المرافق الصحية**: يعكس ترتيب قطر المتقدم على مؤشر الرخاء العالمي "ليجاتوم" حجم الجهود الهادفة للارتقاء بالقطاع الصحي القطري الذي شهد استثمارات كبيرة في والبنى التحتية الصحيّة، ولاسيما إنشاء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية والعيادات وسواها من المرافق الصحية، كما هو مبين في الجدول رقم (15) التالي:

الجدول (15): عدد المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات

2018 – 2012

البيان	السنوات						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستشفيات الحكومية	9	9	9	10	10	14	14
المستشفيات الخاصة	4	4	4	4	4	5	6
المراكز الصحية	23	21	21	22	23	26	27
مركز طوارئ الأطفال	7	5	5	5	5	5	5
العيادات الخارجية لمؤسسة حمد	8	8	8	9	11	62	53
القومسيون الطبي	1	1	1	3	4	4	4
عيادات قطر للبترول	10	12	5	22	22	19	19
عيادات القطاع الخاص	373	419	487	642	853	417	490
الصيدليات الخاصة	304	340	147	414	449	265	327
مختبرات تحاليل واشعة خاصة	54	62	76	62	74	50	54

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

وارتباطاً بما سبق، يشير الشكل البياني رقم (14) إلى ازدياد عدد الأسِرّة في المستشفيات، والتي تعد جزءاً من التجهيزات الصحية الأساسية واللازمة لتقديم الخدمات الصحية للمرضى، من 2.502 سرير عام 2012 إلى 3,535[*]، أي بزيادة قدرها 13.6%.

[*] لم تنعكس الزيادة المطلقة لأعداد الأسرة في المستشفيات على مؤشر كثافة الأسرة، حيث (وبحسب إحصاءات الخدمات الصحية الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء) في حين كانت هذه الكثافة حوالي 1.4 سريراً لكل 1000 نسمة من السكان عام 2012 تراجعت إلى 1,3 عام 2018، والسبب في ذلك هو الزيادة الكبيرة في عدد السكان من 1.832.903 عام 2012 إلى 2.760.170 عام 2018 (المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الفصل الأول، 2018).

الشكل (14): عدد الأسِرّة في المستشفيات خلال الفترة (2012-2018)

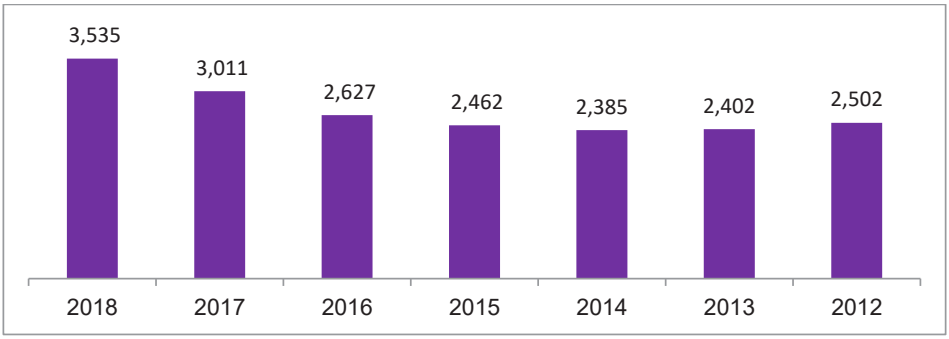

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

- **القوى العاملة الصحية:** وارتباطاً بتطور المرافق والخدمات الصحية، يشير الجدول رقم (16) إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما الممرضين والممرضات، حيث ارتفع المعدل من 5.8 ممرض وممرضة لكل 1000 نسمة من سكان الدولة عام 2012 إلى 7.5 عام 2018، وهذا المعدل يتجاوز المتوسط العالمي البالغ (2.94)،

الجدول (16): مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل 1000 من السكان) خلال الفترة (2012- 2018)

المؤشرات	السنوات						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الأطباء الكلي في دولة قطر	3.2	2.8	3.1	3.1	3.6	3.0	3.2
الأطباء البشريون	2.5	2.1	2.5	2.3	2.7	2.4	2.6
أطباء الأسنان	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	0.6	0.6
الممرضون والممرضات	5.8	6.2	5.8	6.1	6.5	6.6	7.5
الصيادلة	1.0	1.0	0.9	1.0	1.1	0.9	1.0
غيرهم من مقدمي الخدمات الصحية	2.3	4.3	3.6	3.3	3.4	3.3	3.5

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، سنوات مختلفة

- **نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية:** بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (100%) منذ العام 2003.
- **الحوامل والولادات التي أشرف عليهنَّ عمال صحة مدربون:** جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون.
- **انخفاض معدل وفيات الأمهات:** ونتيجة للرعاية الصحية للأمهات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل، انخفض معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي من (4.7) حالة وفاة عام 2012 إلى (0.0) حالة وفاة عام 2017، كما يبين الجدول رقم (17) التالي:

الجدول (17): معدل وفيات الأمهات بحسب الجنسية لكل 100.000 مولود حي خلال الفترة (2008-2017)

الجنسية	السنة					
	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريات	0.0	0.0	0.0	12.1	0.0	0.0
غير قطريات	6.9	0.0	5.7	10.9	0.0	0.0
المجموع	4.7	0.0	3.6	11.3	0.0	0.0

المصدر: وزارة الصحة العامة/ وبيانات جهاز التخطيط والإحصاء الواردة في: أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر، 2018

وبذلك تكون دولة قطر قد حققت الغاية (3-1) من أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تنص على "خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء بحلول عام 2030" في وقت مبكر وقبل موعدها المحدد.

2. أهم التحديات

رغم الإنجازات الكثيرة التي تحققت في قطاع الصحة القطري، والتي يشهد لها القاصي والداني، إلا أن نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية تشير إلى وجود بعض التحديات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

- يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع الصحي بقدرة هذا القطاع على مواكبة الزيادة السكانية المتنامية في الدولة، إذ لا يزال الارتباط بين النمو الديموغرافي المتزايد والتوسع والانتشار في المكون الصحي ضعيفاً إلى حد ما. فعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات والمراكز الصحية، إلا أن الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية لا يزال موجوداً بشكل أو بآخر، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد والعمل باتجاه تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في القطاع الصحي وزيادة مساهمته في تطوير خدمات الرعاية الصحية في الدولة، وتوفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص
- دعت السياسة السكانية الجديدة إلى أهمية زيادة عدد السكان القطريين، وذلك من خلال توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية (كاستحداث برنامج تُمنح المرأة بموجبه إجازة أمومة كافية ولا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب، وتخصيص منح مالية للمواليد الجدد) غير أن نتائج متابعة تنفيذ هذه الدعوة بينت عدم وجود توجه حقيقي حالياً لتوفير هذه البرامج.
- إدراكاً منها لأهمية البيانات الصحية ودورها في صنع السياسات والخطط واتخاذ القرارات الصحية السليمة على المستوى الوطني، تسعى الجهات المعنية بالقطاع الصحي في الدولة إلى تطوير قواعد البيانات الصحية، إلا أن بعض هذه القواعد، ولاسيما قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية، تحتاج إلى المزيد من التطوير بحيث تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي. وفي سياق متصل، هناك ندرة في المسوح الوطنية والدراسات العلمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية.

- ❖ دعت السياسة السكانية للدولة إلى ضرورة التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات. وقد بينت نتائج متابعة التنفيذ عدم وجود برنامج أو خطة حالية لهذا الغرض.
- ❖ مع أن القانون القطري يفرض على المواطنين الخضوع للفحص الطبي قبل الزواج بهدف تجنيبهم الأمراض الوراثية وتقليل الإصابة في صفوفهم وتوفير الحماية لهم ولأولادهم وأحفادهم، غير أن المشكلة تكمن في عدم وجود آليات متابعة دقيقة للمتقدمين للفحص الطبي قبل الزواج، وبالتالي لا توجد معلومات عن نسبة المقبلين على الزواج الذين التزموا بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج من إجمالي المتقدمين لهذا الفحص.

ثالثاً: أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) من مراحل المتابعة

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي تتمثل بعدد من الإجراءات، مثل:.

- ❖ الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرّة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان في الدولة
- ❖ توفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص
- ❖ تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب نموهم المتسارع وتوزعهم الجغرافي
- ❖ توفير قوى عاملة صحية (كمياً ونوعياً) قادرة على مواكبة الاحتياجات الصحية المتنامية وتلبيتها بجودة عالية.
- ❖ بذل المزيد من الجهود الهادفة للحد من الأمراض المزمنة، كأمراض القلب والسرطان والسكري.
- ❖ تعزيز التوجه نحو تركيز خدمات الرعاية الصحية على الوقاية من الأمراض
- ❖ العمل على إيجاد برامج متكاملة (صحية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية..) تهدف إلى التحفيز والتشجيع على ممارسة النشاط البدني والحد من مشكلة زيادة الوزن لدى البالغين من القطريين.
- ❖ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- ❖ توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية
- ❖ العمل على زيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمالة الوافدة في الدولة
- ❖ توفير برامج ومنشورات صحية وخط ساخن للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل

المحور الخامس: المرأة والطفولة

المحور الخامس

المرأة والطفولة

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- المرأة
- الطفولة

ويحاول هذا المحور الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل اتخذت خطوات عملية لتشجيع مجالات مشاركة المرأة القطرية؟ وما هي الإجراءات المقترحة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، مع الحفاظ على تماسك الأسرة القطرية؟
- كيف يمكن الحفاظ على حماية الأطفال من جميع أنواع العنف في ظل المتغيرات التعليمية والاجتماعية والثقافية؟

أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- دعم المشاركة المجتمعية للمرأة
- ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، أي رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة في مجال المرأة والطفولة.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

المرأة والطفولة	الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة

إجراء 1: توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولاسيما المشاركة في قوة العمل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود مبادرات قطاعية لتوظيف المرأة	■				• لا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة من حيث التوظيف، ماعدا ما يرتبط بطبيعة عمل بعض الوظائف.
عدد المبادرات النسائية في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي					• تتعدد المبادرات الوطنية من أجل توسيع مشاركة المرأة في قوة العمل، فعلى سبيل المثال تشير بيانات مركز الإنماء الاجتماعي إلى وجود جملة من المبادرات في هذا المجال، وهي: – ريادة الأعمال الاقتصادية: استفادت (483) امرأة خلال عام 2018 من مشاريع الدعم الصغيرة ومتناهية الصغر. – الريادة الاجتماعية: بلغ عدد الراغبات بالالتحاق ببرامج الريادة الاجتماعية (سما نما) في نسخته الثانية عام 2018 م (270) من الإناث، وبلغ عدد خريجات البرنامج (10) من الإناث من أصل (17) خريج وخريجة.

إجراء 2: توفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها

وجود خطة أو برنامج أو توجه لتوفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها				■	• لا توجد خطة وطنية متكاملة لإنشاء دور حضانة في كل أماكن العمل، غير أنه يوجد توجه لإقامة دور حضانة في بعض المؤسسات، كالمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تسعى لإقامة دار حضانة تضم أبناء العاملات في المراكز المنضوية تحت مظلتها.
عدد دور الحضانة الموجودة في أماكن العمل					• بحسب إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية يوجد لدى أكاديمية قطر ثلاث دور حضانة في أماكن العمل.

إجراء 3: التوسع في المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة

عدد النساء المشاركات في مؤسسات المجتمع المدني

• حسب بيانات المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز المنضوية تحت مظلتها، فقد بلغ عدد النساء اللاتي تم تعينهم فيها 42 امرأة عام 2018، موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجهة	عدد الموظفات
المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي	9
مركز نماء	5
مركز الشفلح	7
مركز دريمة	5
مركز احسان	6
مركز أمان	10

• كما تشير بيانات إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لعام 2018 إلى تواجد 486 أنثى من مجموع 1512 موظف في 21 جمعية أهلية معتمدة في الدولة.

إجراء 4: توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كاجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود آليات تشريعية وإدارية تساهم في مرونة العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة					• مع أنه لا توجد تشريعات حكومية تنظم العمل المرن للمرأة، غير أن بعض المؤسسات الوطنية، كقطر للبترول، والجمعيات الخيرية، كجمعية قطر الخيرية، تتيح العمل الجزئي للمرأة مراعاة لبعض الظروف إذا لزم الأمر. • وفي سياق متصل، تشير وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى أنها بدأت بإعداد لوائح تنظيم العمل الجزئي طبقاً للمادة رقم (11) من قانون الموارد البشرية، وذلك من حيث الفئة والمسمى الوظيفي التي تتناسب مع طبيعة العمل الجزئي وفقاً للمصلحة العامة.

الخصائص الأساسية للنساء العاملات (الحالة الزواجية، في حال كانت متزوجة حالياً عدد الأولاد)

الحالة الزواجية للقطريات العاملات في 24 مؤسسة حكومية، عام 2019

الحالة الزواجية	العدد	عدد الأطفال
متزوجة	5996	1527
عزباء	4913	0
مطلقة	394	79
ارملة	79	26
المجموع	**11382**	**1632**

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، مركز نظم معلومات الموارد البشرية

الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل

إجراء 1: إنشاء مستشفى خاص بالأطفال وزيادة عدد الوحدات والأقسام داخل المستشفيات القائمة في البلديات

المؤشر المستهدف	التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود مشفى خاص بالأطفال	■				

عدد الاطباء المختصين في طب الطفولة في القطاعين العام والخاص

• تشير بيانات إدارة التسجيل بالمجلس القطري للاختصاصات الطبية بوزارة الصحة العامة لعام 2018 إلى وجود (784) طبيباً مختصاً في طب الطفولة، موزعين على المؤسسات الطبية، كما هو مبين أدناه.

الفئة	حكومية	الخاص	شبه حكومية	المجموع
طبيب أطفال دون حصوله على مسمى أخصائي	16	34	7	57
أخصائي أطفال في مرحلة تدريبية للحصول على تخصص ضمن تخصص أطفال	19	0	0	19
طبيب مقيم ضمن برنامج طب الأطفال	96	0	4	100
أخصائي واستشاري أطفال	315	118	175	608
المجموع	446	152	186	784

توزع العيادات الخاصة بطب الطفولة في قطر حسب البلديات

عدد العيادات (الحكومية وشبة حكومية والخاصة) بحسب البلدية، عام 2018

البلدية	العدد
الدوحة	543
الريان	243
الوكرة	7
الضعاين	1
الخور	1
المجموع	**795**

المصدر: وزارة الصحة العامة

إجراء 2: تعزيز إجراءات حماية الأطفال من التعرض لأنواع العنف المختلفة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كاجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لدمج حماية الأطفال في الاستراتيجيات والسياسات	■				• يتوافق هذه التوجه مع محتوى مشروع حماية ضحايا العنف والتصدع الأسري من الأطفال والنساء الوارد في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022).
الحملات التوعوية الخاصة بحماية الأطفال حسب الجهة القائمة بها					• قامت إدارة شرطة الاحداث بوزارة الداخلية خلال عامي 2018-2019م بتنفيذ ما يلي: – مجموعة من الحملات والبرامج التوعوية على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ترتبط بمختلف ملامح العنف. وتفاعل مع مختلف هذه الحملات حوالي 265 ألف مستخدم. – وبهدف نشر الوعي الأمني لكافة شرائح المجتمع، أقامت الوزارة (12) معرضاً توعوياً متنقلاً، وقدمت (136) محاضرة توعوية لطلاب المدارس في كافة أنحاء الدولة. • كما قامت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ممثلة في إدارة الحماية الاجتماعية، بعدد من الحملات التوعوية التي استهدفت 73 مدرسة و9171 طالب موزعين على النحو التالي:

البيان	مدارس الذكور	مدارس الاناث	المدارس الأجنبية	المجموع
عدد الطلبة	3059	4349	1763	9171
عدد المدارس	30	34	9	73

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال المرأة والطفولة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (18) التالي:

الجدول (18): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر2018- أكتوبر2019) في مجال المرأة والطفولة ونسبة الإنجاز

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة					
1. توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولاسيما المشاركة في قوة العمل	✓				%33
2. توفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها				✓	
3. -توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)			✓		
الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل					
4. إنشاء مستشفى خاص بالأطفال وزيادة عدد الوحدات والأقسام داخل المستشفيات القائمة في البلديات	✓				%100
5. تعزيز إجراءات حماية الأطفال من التعرض لأنواع العنف المختلفة	✓				
المجموع	3	.....	1	1	%60

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال المرأة والطفولة.

❖ **ازدياد مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي:**

بحسب بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد النساء الناشطات اقتصادياً في قطر (285,843) عام 2018، وبنسبة وصلت إلى 13.7% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في الدولة. وقد بلغ عدد النساء القطريات الناشطات اقتصادياً (38,554) عام 2018، أي بنسبة 13.5% من إجمالي النساء الناشطات اقتصادياً في قطر. وفي سياق متصل، يشير الشكل رقم (15) إلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء القطريات من 34.7% عام 2013 إلى 37.1% عام 2018.

الشكل (15): معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية فيما بين 2013 و2018

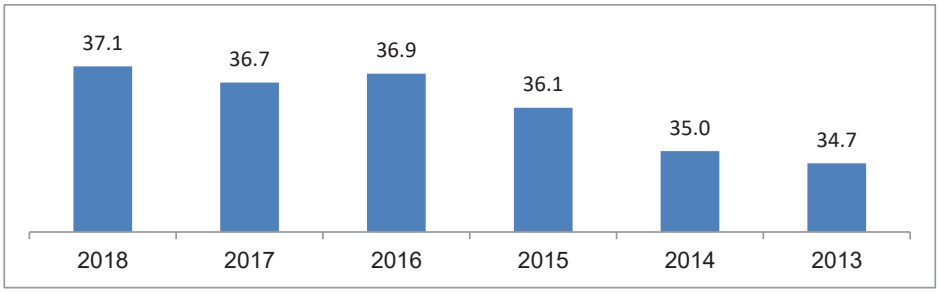

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة أعداد مختلفة.

بازدياد معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية تتجه دولة قطر نحو تحقيق مضمون الغاية (8-5)، والمرتبطة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

❖ **ارتفاع أعداد الفتيات في التعليم العالي:**

بالإضافة إلى ما ذكر حول الإنجازات التي حققتها المرأة القطرية في مجال التعليم، كما ورد في المحور الثالث، فقد نتج عن توسع الفرص التعليمية خاصة في التعليم العالي، ازدياد عدد الطالبات في مختلف مكونات منظومة التعليم العالي في الدولة ثلاث مرات فيما بين عام 2010 وعام 2018، حيث ارتفع عددهن من 8,244 سنة 2010 الى 23,596 عام 2018، كما هو مبين في الشكل (16). ليترتب عن هذه الزيادة الواسعة توسع مشاركة الفتيات في التعليم، والتي بلغت 70% سنة 2018.

شكل (16): زيادة أعداد الفتيات في مؤسسات التعليم العالي في قطر بين 2010 و2018

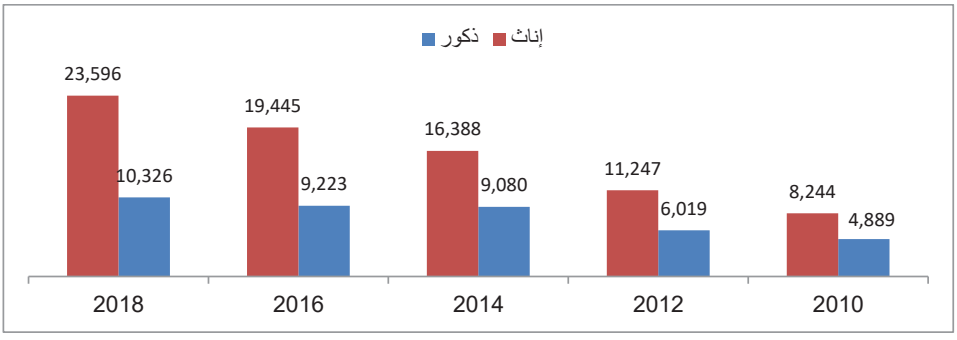

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، فصل التعليم سنوات مختلفة.

مما لا شك فيه أن حجم تواجد الفتيات في منظومة التعليم العالي في دولة قطر يرتبط بتوسع الفرص التعليمية في هذه المنظومة، وهو التوسع الذي يعود إلى مجموعة من العوامل من أهمها سعي الدولة نحو تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، وذلك بحلول عام 2030.

❖ **تغطية صحية شاملة للأطفال:**

بحسب تقديرات منتصف العام لسنة 2018، الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ عدد الأطفال بعمر (0- 14 سنة) عام 2018 أكثر من 385 ألف طفل، وهم بذلك يشكلون حوالي 14% من إجمالي سكان الدولة.

وتوافقاً مع توجهات الدولة التنموية، تسعى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بمختلف جوانب رعاية الطفولة، إلى توفير كل مستلزمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال في قطر. فوفقاً للجدول رقم (19) تقترب نسبة تطعيمات الأطفال خلال السنة الأولى من نسبة الشمول في العديد من الأمراض التي تصيب الأطفال خلال السنة الأولى من العمر

الجدول (19): نسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الاولى من العمر خلال الفترة 2012- 2018

الأعوام	الخناق الكزاز السعال الديكي من الذين أعمارهم أقل من سنة (%)	الحصبة التي تحتوي على تغطية التحصين بالجرعة الثانية (MCV2) حسب العمر الموصي به على المستوى	الجرعة المكورات الرئوية الثالثة (PCV3)
2012	93	100	93
2014	89	95	100
2016	98.2	92	96.6
2018	98	95	98

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر 2018.

ونتيجة لما سبق، عرف الواقع الصحي للأطفال تقدماً ملموساً تدل عليه المؤشرات التالية:

- **تراجع معدل وفيات الأطفال:** ساهمت الرعاية الصحية للأطفال في تراجع معدل الوفيات في صفوفهم، حيث، وكما يوضح الشكل البياني رقم (17)، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 4.3 لكل 1000 مولود حي عام 2012 إلى 3.8 عام 2018.

الشكل (17): معدل وفيات حديثي الولادة (عدد الوفيات لكل 1000 حي) بحسب السنوات

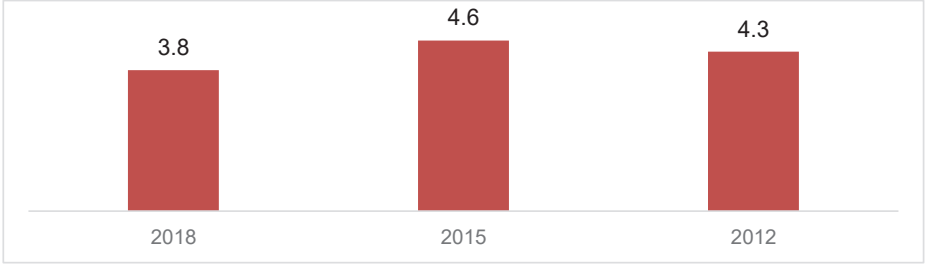

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر، أعداد مختلفة

مما سبق يمكننا القول بأن معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في قطر قد اقترب من نظيره في الاتحاد الاوروبي، والذي بلغ 3 لكل 1000 مولود حي، وانخفض عن نظيره في الولايات المتحدة الامريكية، والذي بلغ 6

لكل 1000 مولود حي سنة 2017.

- **معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** يعد هذا المؤشر واحداً من المؤشرات الأساسية للحكم على مدى كفاءة النظام الصحي في هذا البلدة أو ذاك. وفي هذا السياق، يبين الشكل رقم (18) أن هذا المعدل سجل تراجعاً ملموساً في السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 8.8 عام 2012 إلى 6.7 عام 2018.

الشكل (18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) حسب السنوات

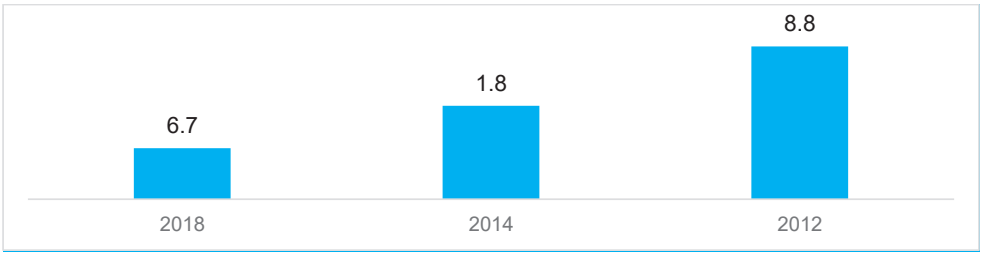

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر، أعداد مختلفة

خلاصة القول أن مجهودات الدولة في مجال الرعاية الصحية للطفولة قد سجلت نتائج إيجابية جداً وساهمت في تحسين الواقع الصحي للطفولة، مما أدى إلى تحقيق العديد من غايات التنمية المستدامة في وقت مبكر، ولاسيما مكونات الغاية (3-2)، والمتعلقة بخفض وفيات المواليد الجدد إلى 12 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الاقل إلى 25 حالة وفاة في 1000 مولود في عام 2030

❖ **توسع الفرص التعليمية:** لعب توسع المنظومة التعليمية وقانون إلزامية التعليم في دولة قطر دوراً كبيراً في ازدياد فرص التعليم للأطفال من الجنسين، فارتفعت مستويات الالتحاق بمختلف المراحل التعليمية، كما هو مبين في الجدول رقم (20) التالي:

الجدول (20): معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والمتوسط والثانوي في 2015 و2017

العام	الجنس	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالتعليم متوسط	معدل الالتحاق بالتعليم ثانوي
2015	ذكور	101.2	95.4	92.9
	إناث	101.0	97.6	100.5
2017	ذكور	106.2	104.1	98.2
	إناث	106.0	102.6	99.1

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر 2018.

مما لا شك فيه أن هذا وسواه من المؤشرات الكثيرة في مجال تعليم الأطفال يشهد على توسع الفرص التعليمية وقدرات المنظومة التعليمية على توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (49) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

وهذا يدل على أن دولة قطر استطاعت في وقت مبكر من تحقيق مضمون الغاية (4-5) من الهدف الرابع،

والمرتبطة بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصيلة، والأطفال، وذلك بحلول عام2030 .

2. **أهم التحديات:**

- ❖ **المشاركة في المناصب الإشرافية:** رغم التقدم المحرز في المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية إلا أن هذه المشاركة لم تترافق بارتفاع تواجد المرأة في المهن العليا والإشرافية، فبحسب مسح القوى العاملة لعام 2018، لم تتجاوز نسبة تواجد النساء القطريات في مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين 2% من إجمالي القطريين النشطين اقتصاديا.
- ❖ **مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولاسيما السياسية:** رغم بعض التقدم الحاصل في مشاركة المرأة القطرية في الحياة الاقتصادية، إلا أن مشاركتها السياسية لا تزال ضعيفة، فبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة 2030 لدولة قطر الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء عام 2018، لم تتجاوز نسبة مشاركة القطريات في مقاعد المجلس البلدي المركزي الـ 6.9% من مجموع المقاعد المجلس لعام 2017.
- ❖ **الخدمات الصحية الاستعجالية للطفولة في البلديات:** مما لا فيه أن الرعاية الصحية للطفولة في قطر قد حققت إنجازات متنوعة ساهمت في ارتقاء مختلف المؤشرات الصحية، لكن التحدي المستقبلي في مجال الرعاية الصحية للطفولة يتطلب توسيع الخدمات وخاصة الخدمات الاستعجالية للأطفال في مختلف البلديات الكائنة خارج الدوحة والريان.
- ❖ **حماية الطفولة:** تتنوع خدمات رعاية الطفولة لتشمل كذلك مختلف الجوانب الأسرية والاجتماعية، فأمام تحول العديد من السلوكيات المجتمعية وبروز تحديات اجتماعية جديدة نتيجة انتشار مختلف وسائل التواصل الحديثة في المجتمع وتعدد الممارسات الثقافية، فإن تعزيز حماية الطفولة من مختلف الممارسات الضارة يبقى مطروحاً أمام مختلف مؤسسات الدولة والأسر على حد سواء.

ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر2019- أكتوبر2020)

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي ستنطلق في نوفمبر 2019 وتنتهي في أكتوبر 2020، وذلك على النحو التالي:

- ❖ التركيز على مسألة إعادة تأهيل القطريات من خريجات التعليم العالي لأجل توسيع مشاركتهن في سوق العمل، ولاسيما في المهن العليا والإشرافية إلى جانب تأهيلهن من أجل تمكينهن للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية.
- ❖ تشجيع النساء القطريات على إقامة مشاريع تنموية خاصة في مختلف المجالات الاقتصادية الحيوية.
- ❖ اتخاذ الإجراءات والتدابير المؤسسية والمجتمعية والأسرية من أجل ضمان مواصلة حماية الأطفال من مختلف السلوكيات الضارة والسلبية.
- ❖ أهمية دمج ثقافة التعايش مع ثقافات وأديان مختلفة في تربية النشء

المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

المحور السادس

كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

تشترك فئتا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بكثير من الخصائص التي تتطلب تأمين حاجات كل منهما. ولذلك يتضمن هذا المحور مسألتين:

- تمكين كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،
- تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى ذلك، يحاول هذا المحور الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الإجراءات التي تتيح مزيداً من تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية؟
- كيف يمكن العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؟

أما أهم الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية
- العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين.

وقد حددت السياسة السكانية الجديدة (2017- 2022) مجموعة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى عدد من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

أولاً) إجراءات ومؤشرات المتابعة

كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية

إجراء 1: إنشاء قاعدة بيانات لخبرات الفنتين، والعمل على استفادة الجهات المختلفة من تلك الخبرات

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود قوائم تفصيلية لدى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأصحاب الخبرات والمؤهلات المختلفة من كبار السن، والراغبين في مواصلة العمل	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية توفر:** - قاعدة بيانات بأسماء كبار السن وهي تتناول (المعلومات الشخصية – المعلومات الصحية – الحالة الاجتماعية – المستوى التعليمي – الجانب الاقتصادي)، أي توجد قاعدة عامة ولكن دون الإشارة الى الرغبة في مواصلة العمل. - توظيف الاشخاص ذوي الإعاقة يتم لدى إدارة شؤون الاسرة حيث يتم تحويل الأسماء من الجهات المختلفة ويقوم قسم كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة باستقبالهم وتحويلهم لمركز قطر للتأهيل لتحديد نوع الوظيفة التي تتناسب مع كل إعاقة. • **هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية** توفر قاعدة بيانات للمتقاعدين الراغبين في الحصول على فرصة عمل.
وجود قوائم تفصيلية لدى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأصحاب الخبرات والمؤهلات المختلفة من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية:** توجد قوائم توظيف الاشخاص ذوي الإعاقة لدى إدارة شؤون الاسرة، حيث يتم تحويل الأسماء من الجهات المختلفة ويقوم قسم كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة باستقبالهم وتحويلهم لمركز قطر للتأهيل لتحديد نوع الوظيفة التي تتناسب مع كل إعاقة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	البيان
وجود قوائم تحدث دورياً بالأشخاص الذين تمت الاستفادة منهم في المؤسسات المختلفة من الفئتين المذكورتين	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية:** توجد بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الإدارية بشأن الحالات من خلال التوظيف، اما كبار السن فيمكن الاستعانة بهم في تقديم ورش عن التراث القطري. • **مركز الشفلح:** يوجد كشف بأسماء المنتسبين الموظفين في جهات العمل. • **مركز تمكين ورعاية كبار السن: توجد** قوائم بأسماء كبيرات السن اللاتي يستفاد منهن في تأهيل كبيرات السن في نوادي احسان في الورش الفنية. • **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:** تم توظيف (31) شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الخدمات التي تقدمها الوزارة: — الاهتمام بشريحة المسنين وذوي الإعاقة، وانجاز طلباتهم في أسرع وقت، ومنحهم الأولوية في ذلك. — إصدار جميع أنواع الشهادات من الإدارة المختصة وتوصيلها إلى مقر عملهم. — وفير خط ساخن لهم للرد على استفساراتهم. • **وزارة الثقافة والرياضة:** يتبع وزارة الثقافة والرياضة مركزان متخصصان لذوي الإعاقة: — مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين، وتتوفر لدية قاعدة بيانات عامة لذوي الإعاقة البصرية ... ويتم تحديث البيانات دورياً، والمشاركة بالبيانات مع الجهات المختصة بالدولة. — المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم، وتتوفر لديه قاعدة بيانات عامة لذوي الإعاقة السمعية، ويتم تحديث بشكل دوري ومشاركة الجهات المختصة بالدولة بهذه البيانات.
إجراء 2: تقديم ورش عمل للمقبلين على التقاعد لتهيئتهم للمرحلة القادمة، وتوفير الدعم للقادرين منهم على العمل					
وجود قوائم بالمقبلين على التقاعد كل عام تحدث دورياً وتتضمن مؤهلات وخبرات كل منهم	■				• **هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية:** تتوفر قائمة بعدد المقبلين على التقاعد حسب الجنس. وكذلك قاعدة بيانات للمتقاعدين 60 وما فوق (مدنيين / عسكريين) .
وجود برامج داعمة لاستيعاب المقبلين على التقاعد في المؤسسات الحكومية			■		• **هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية:** وجود خطة لتهيئة كبار السن المقبلين على التقاعد في طور التخطيط. • **مركز تمكين ورعاية كبار السن:** يقدم برنامج التواصل لكبار السن المتقاعدين تدريب المشاركين على استخدام التلفونات الذكية وتطبيقاتها.

إجراء 3: إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة مهنية بعد الانتهاء من الدراسة، لتهيئتهم للانخراط في مجال العمل، وتهيئة بيئة العمل المناسبة لهم.					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطط لإعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بغية تمكينهم للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة					• **وزارة الداخلية:** تتولى إدارة الموارد البشرية بوزارة الداخلية، ممثلة بمكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة، إعداد خطة سنوية لتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلتحقون بالعمل في الوزارة، وذلك بهدف دمجهم في بيئة العمل وتمكينهم من القيان بمهام عملهم، حيث تتضمن الخطة السنوية للمكتب العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية وورش العمل والزيارات التثقيفية للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الوزارة بمختلف إعاقاتهم. كما يجري التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لتأهيل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مهنية مختلفة، بهدف تهيئتهم لشغل وظائف تُخصص لهم بالوزارة. وبعد انتهاء البرنامج التأهيلي بنجاح تستكمل إجراءات توظيفهم مع استمرار الإشراف عليهم بما يضمن التأكد من قدرتهم على أداء مهام العمل بالصورة المرجوة. • **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية:** توفر الوزارة نوعين من التدريب: التدريب على الوظيفة بالتنسيق مع الجهة التي سيتم التوظيف بها. - التدريب الالزامي للترقية مع توفير السبل لتحقيق ذلك. بالإضافة إلى جهات الاختصاص المعنية سواء كانت جهات حكومية أو مؤسسات خاصة ذات نفع عام (مركز قطر لإعادة التأهيل / الشفلح / مدى). • **وزارة التعليم والتعليم العالي:** قامت الوزارة بتخصيص بعض المدارس الحكومية كمراكز دمج وافتتاح المدارس التخصصية، كمدرسة الهداية لذوي الاحتياجات الخاصة ومجمع التربية السمعية لذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف دمج الطلاب في مسارات مهنية وتقنية خاصة بهم لتقديم خدمات الدعم وتوفير فرص تعليمية لجميع الفئات حسب القدرات والاستعدادات. • **مركز قطر لإعادة التأهيل:** لا يقتصر دور مركز قطر لإعادة التأهيل فقط على تقييم المتقدمين للعمل وتبيان قدراتهم في التقرير المرسل الى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، بل يتجاوزه لإعطاء توصيات من الناحية التأهيلية عن شروط الوظيفة وبيئة العمل و العوامل المحيطة بالمتقدم لإيصاله إلى أفضل درجات الدمج الممكنة و الاستفادة القصوى من كامل القدرات لدى المتقدم أثناء تأديته لوظيفته. كما توجد عدة خطط مستقبلية لدى إدارة المركز مثل: برنامج القيادة الآمنة الذي يهدف الى تقييم ذوي الإعاقة من إمكانية قيادتهم للمركبات بتمكن وبشكل آمن . وبرنامج التأهيل الوظيفي الذي يهدف إلى تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة من أداء وظائف معينه يتم اختيارها من قبل الشخص المعاق وتتناسب مع قدراته الجسمية والوظيفية. كما توجد مثل هذه الخطط لدى كل من: وزارة الثقافة والرياضة، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات والاتصالات، ومركز الشفلح.
وجود سجلات في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية توثق ترشيح وتوظيف ذوي الإعاقة					• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية:لدى إدارة شؤون الأسرة قسم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وإدارة تنمية الموارد البشرية الوطنية، وبرنامج الباحثين عن عمل.**

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود آليات للتأكد من التزام جهات التوظيف بنسبة 2% التي حددها القانون رقم 2 لسنة 2004، الخاص بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.	■				• **وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية: الآليات هي:** - يتم التنسيق مع الجهات لتحديد نسبة ذوي الإعاقة المطلوب توظيفهم. - تنشئ الوزارة معارض مهنيه لذوي الإعاقة بالتنسيق مع الجهات - متابعة مباشرة عمل ذوي الإعاقة لدى الجهات من خلال الاتصال بهم. - متابعة مخاطبة مكتب وكيل الوزارة المساعد للشؤون الاجتماعية تشكيل فريق عمل متابعة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم توظيفهم. • **وزارة الداخلية:** تنفيذاً لما نصت عليه المادة (5) من القانون رقم (2) لسنة 2004م بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تضمنت تخصيص ما نسبته 2% من مجموع درجات الوظائف في الجهة الحكومية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم تعيين (107) حتى تاريخه من مختلف الإعاقات (الذهنية والسمعية والبصرية والحركية)، وذلك للعمل بوظائف مدنية بإدارات وزارة الداخلية بما يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، ويتم حالياً استكمال تعيين عدد آخر منهم بما يضمن توفير فرص عمل لهم وفقاً للمؤهلات والقدرات. وارتباطاً بما سبق، يختص مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بإدارة الموارد البشرية بوزارة الداخلية بما يلي: - اقتراح شغل الوظائف المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة. - استقبال طلبات تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة بالوزارة والتحقق من معايير وشروط تعيينهم وفقاً للقوانين المنظمة. - اقتراح الدورات المناسبة لهم بالتنسيق مع الجهات المعنية داخل وخارج الوزارة. - تنظيم مشاركتهم في الفعاليات والمناسبات المختلفة. - التنسيق والتواصل مع إدارات الوزارة بشأن تسهيل خدمات الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة. - إلحاقهم بالدورات والندوات واللقاءات التوعوية والتثقيفية وبرامج التأهيل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
وجود آليات للتأكد من ملاءمة بيئة العمل في المؤسسات التي يعمل بها أفراد الفئة المذكورة لاحتياجاتهم.	■				• **وزارة الداخلية:** يتم توظيف الأشخاص ذوي الاعاقة بمختلف إدارات وزارة الداخلية بعد تحديد قدراتهم وامكانياتهم لشغل الوظيفة المناسبة لهم، ثم تتم تهيئة بيئة العمل ومتابعة الموظف أثناء عمله لتوفير الخدمات والأجهزة المساندة حسب نوع إعاقته. وفي سياق متصل، يضع مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة في إدارة الموارد البشرية خطة عمل سنوية، تتضمن برنامج زيارات ميدانية لمواقع العمل المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين بوزارة الداخلية، بهدف التحقق من ملاءمة بيئة العمل، وبناءً عليه، يجري توفير الأجهزة المساعدة والبرامج الأخرى ذات الصلة بطبيعة عمل كل منهم وبحسب إعاقته، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة بما يضمن وجود بيئة عمل ملائمة تمكنهم من أداء مهام عملهم بكل سهولة ويسر.

	الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين				
إجراء 1: تهيئة المباني لاستقبال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق.. إلخ					
المؤشر المستهدف	**واقعه الفعلي**				**البيان**
	موجود كإجراء في طور:			**غير موجود**	
	التنفيذ	**التشريع**	**التخطيط**		
وجود تدابير عملية لأخذ احتياجات الفئتين بعين الاعتبار لدى تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق والشوارع					• **وزارة البلدية والبيئة:** تخضع إدارة التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة بوضع شروط ومواصفات خاصة وهي قيد التشريع وسوف يتم اعتمادها في الأشهر القادمة. تحتوي على: 1. الشروط والمواصفات الخاصة بالعناصر الأساسية للمبنى . 2. المباني والمرافق التي تطبق عليها الشروط التخطيطية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. 3. التصميم الحضري والمرافق الخارجية التي تطبق بها الشروط الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. 4. الشروط الخاصة التي يجب توفرها في المباني القائمة وهناك بعض التدابير بهذا الشأن في كل من وزارة الداخلية، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
إجراء 2: العمل على توفير سيارات مهيأة لاستخدام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المواقف الكافية لهم					
وجود آلية للتأكد من تخصيص 5% من المواقف في المباني الحديثة لسيارات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة					• **هيئة الأشغال العامة:** هيئة الأشغال العامة ملتزمة بتخصيص عدد من مواقف السيارات في الأماكن العامة لذوي الاحتياجات الخاصة والحرص على قربها من مداخل المنشآت المختلفة، حيث تكون هذه المواقف أوسع من غيرها مع توفير ميلان حسب المواصفات القطرية لتسهيل حركة المقاعد المتحركة على الأرصفة.
إجراء 3: توجيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة إلى ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن					
وجود تدابير ولوائح تؤكد على ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة					• هذه التدابير متوفرة لدى معظم الوزارات والهيئات الحكومية مثل وزارات الداخلية، والتنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والبلدية والبيئة، والتعليم والتعليم العالي، كما أنها متوفرة في هيئة أشغال وهيئة التقاعد والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، ومركز تمكين لكبار السن. لكنها غير متوفرة في وزارة الثقافة والرياضة التي أفادت بأنها حولت كافة خدماتها إلى خدمات إلكترونية بدلاً من نوافذ تقديم الخدمات بشكل يدوي. • **<u>فوزارة الداخلية على سبيل المثال</u>**، تولي إداراتها اهتماماً خاصاً بتقديم خدمات مميزة لكبار السن، من خلال منحهم الأولوية في إنجاز معاملاتهم، حيث يجري توفير أماكن مخصصة لاستقبالهم وتنفيذ طلباتهم بصورة سريعة دون الحاجة للانتظار، فضلاً عن قيام الإدارات المعنية بتوفير خدماتها من خلال الانتقال إلى مقار سكن كبار السن في حال تعذر حضورهم لأسباب صحية أو لغيرها.

إجراء 4: زيادة وتطوير أماكن الترفيه والنوادي المتخصصة لكل من الفئتين، وأخذ احتياجات الإناث منهم بعين الاعتبار					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود أماكن ترفيه ونوادي مخصصة للإناث	■				• **مركز تمكين ورعاية كبار السن:** وفر مركز إحسان نوادي إحسان (نادي المطار، نادي إزغوى، نادي الشمال)، لكبيرات السن وتفتح النوادي أبوابها أمام كبار السن من الساعة 8 - 12 ظهراً على مدار الأسبوع. • **الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة: (بنين، بنات):** - المركز الثقافي الاجتماعي - المركز التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة - المركز التأهيلي للبنات. • **تتبع وزارة الثقافة والرياضة عدد من المراكز التي تقوم بتقديم أنشطة ترفيهية للفتيات، وهي:** - مركز قطر الثقافي الاجتماعي للمكفوفين (فرع الفتيات) - المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم (فرع الفتيات)

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. **أهم الإنجازات:** دلت نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر 2018 – أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر 2017-2022 على وجود إنجازات مهمة في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، كما يبين الجدول رقم (21) التالي:

الجدول (21): ملخص نتائج المرحلة الثانية (نوفمبر2018- أكتوبر2019) في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة ونسبة الإنجاز

الإجراءات	نتائج متابعة الإجراءات				نسبة الإنجاز
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية					
1. إنشاء قاعدة بيانات لخبرات الفنتين، والعمل على استفادة الجهات المختلفة من تلك الخبرات	✓				%100
2. تقديم ورش عمل للمقبلين على التقاعد لتهيئتهم للمرحلة القادمة، وتوفير الدعم للقادرين منهم على العمل	✓				
3. إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة مهنية بعد الانتهاء من الدراسة، لتهيئتهم للانخراط في مجال العمل، وتهيئة بيئة العمل المناسبة لهم	✓				
الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفنتين					
4. تهيئة المباني لاستقبال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق.. إلخ		✓			%75
5. العمل على توفير سيارات مهيأة لاستخدام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المواقف الكافية لهم	✓				
6. توجيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة إلى ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن	✓				
7. زيادة وتطوير أماكن الترفيه والنوادي المتخصصة لكل من الفنتين، وأخذ احتياجات الإناث منهم بعين الاعتبار	✓				
المجموع	6	1	.....	.....	%86

وعلى ضوء نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية خلال المرحلة الثانية وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، يمكننا فيما يلي استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

❖ **تمكين كبار السن**

تتزايد أعداد كبار السن في دولة قطر بفضل نظام الرعاية الصحية المتطور والخدمات الصحية المتميزة التي تقدمها الدولة لسكانها. وتبين أحدث المعطيات أن العمر المتوقع عند الولادة في قطر يقترب من 80 عاماً، مما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة وفقاً لهذا المؤشر. غير أن نسبة كبار السن (65 سنة فما فوق) بين مجموع السكان تتفاوت من سنة لأخرى تبعاً لتفاوت أعداد غير القطريين، الذين يتألف معظمهم ممن هم في سن العمل. والشكل رقم (19) التالي يبين تغير نسبة كبار السن بين مجموع السكان خلال التعدادات السكانية وفي آخر بيان متاح لعام 2019.

الشكل (19): نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) في دولة قطر 1986 - 2019

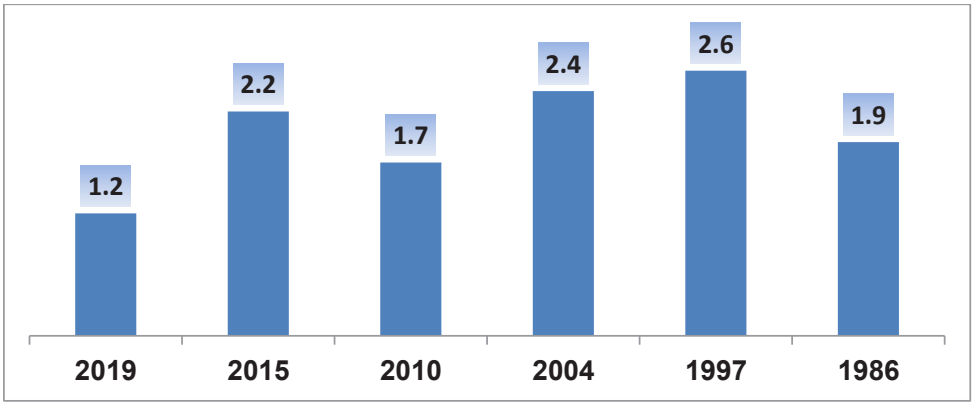

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نتائج التعدادات السكانية ونشرة إحصاءات شهرية مارس 2019

أما فيما يتعلق بالمواطنين القطريين، فإن نسبة كبار السن بينهم تتزايد بشكل مضطرد، حيث تبين معطيات جهاز الإحصاء والتخطيط أن هذه النسبة ارتفعت من 3% عام 2010 إلى 3.8% عام 2018.

ومن المؤشرات الدالة على تعمير السكان في المجتمع مؤشر الشيخوخة، وهو مؤشر يبين النسبة المئوية للمسنين في مقابل الأطفال، حيث يقارن بين السكان 65 عاماً فأكثر والسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 - 14 سنة. وتبين آخر البينات المتاحة (لعام 2018) أن هذا المؤشر بلغ 10.4% للقطريين و7.2 لغير القطريين، كما يبين الشكل رقم (20) التالي:

الشكل (20): مؤشر الشيخوخة حسب الجنسية (2018)

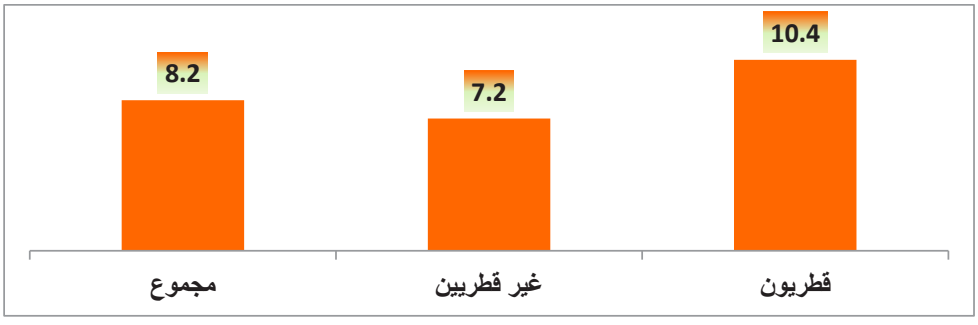

المصدر: استناداً إلى جهاز التخطيط والإحصاء

تتطلب زيادةُ أعداد المسنين زيادةَ فرص العمل للقادرين والراغبين منهم في العمل، كما تتطلب تطوير الخدمات التي تساعد هذه الفئة على العيش براحة وكرامة. وتبين آخر البيانات المتاحة حول النشاط الاقتصادي لكبار السن من القطريين أن نسبة النشطين اقتصادياً ممن بلغت أعمارهم 55 سنة فأكثر قد ارتفعت من 5.4% من مجموع القطريين النشطين اقتصادياً عام 2014، إلى 2.4% عام 2017 للذكور، ومن 0.3% إلى 0.7% للإناث خلال الفترة نفسها. والجدول رقم (22) التالي يبين توزع القطريين النشطين وغير النشطين اقتصادياً حسب الجنس

والفئات العمرية:

الجدول (22): القطريون النشيطون وغير النشيطين اقتصادياً حسب الفئات العمرية 2018

الفئة العمرية	نشطون اقتصاديا		غير نشطين اقتصادياً	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
19 - 15	2.5	0.8	39.1	25.8
59 - 20	94.8	98.4	34.1	60.4
60 فأكثر	2.6	0.7	26.9	13.8
مجموع	100	100	100	100

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة 2018

وقد بينت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية أن إنجازات مميزة قد تحققت لصالح هذه الفئة يستدل عليها من تنفيذ عدد من الإجراءات، أهمها:

- وجود قوائم تفصيلية لدى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأصحاب الخبرات والمؤهلات المختلفة من كبار السن، وهذه القوائم تحدّث دورياً،
- وتحدث البيانات الخاصة بالأشخاص الذين تم توظيفهم في عدد من الوزارات.
- كما تتوفر قوائم بالمقبلين على التقاعد كل عام في هيئة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وبرامج لتهيئة هؤلاء على التقاعد في مركز "إحسان".
- وفيما يتعلق بالعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة لكبار السن تبين أن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد هذه الفئة، سواء في المراكز المتخصصة أم في المنازل هي في تحسن متواصل. فضلاً عن توفر أماكن الترفيه والنوادي الخاصة، والرحلات الترفيهية والاحتفالات بالمناسبات والوطنية وغيرها.
- كما تبين وجود نوافذ خاصة لتسهيل معاملات كبار السن في عدد من الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وأن هناك تدابير عملية لأخذ احتياجات هذه الفئة بعين الاعتبار لدى تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق والشوارع، وإن كان بعضها ما يزال في طور التشريع. فإدارة التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة تضع شروطاً ومواصفات خاصة لمراعاة احتياجات كبار السن أثناء تصميم المباني والمرافق. كما أن هناك خططاً لدى بعض الوزارات والهيئات الحكومية لإشراك كبار السن بالمواقف المخصصة لذوي الإعاقة.

❖ **تمكين الأشخاص ذوو الإعاقة**

نظراً لتحسن الخدمات التي تقدمها مختلف المراكز المعنية، ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في هذه المراكز من 7695 شخصاً عام 2016 إلى 12135 عام 2017، منهم 7619 من الذكور و4516 من الإناث. وذلك ما يبينه بالتفصيل الجدول رقم (23) التالي، الذي يتضح من أسماء المراكز الواردة فيه تنوع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر.

الجدول (23): الأشخاص المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنس 2017

المركز	إناث		ذكور	
	عدد	%	عدد	%
مركز الشفلح	232	5.1	421	5.5
معهد النور للمكفوفين	263	5.8	272	3.6
الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	2355	52.1	3809	50.0
الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة	22	0.5	134	1.8
مجمع التربية السمعية	27	0.6	18	0.2
مركز الدوحة العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	15	0.3	48	0.6
مدرسة التمكن الشاملة	44	1.0	115	1.5
المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم	102	2.3	231	3.0
مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين	104	2.3	153	2.0
مركز ستيب باي ستيب	18	0.4	77	1.0
مركز قطر للتوحد	18	0.4	67	0.9
مركز مدى	1309	29.0	2254	29.6
مركز اوميغا	7	0.2	20	0.3
المجموع	4516	100	7619	100

المصدر: استناداً إلى: جهاز التخطيط والإحصاء، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، تقرير المرأة والرجل في دولة قطر، صورة إحصائية 2018

من الجدير بالذكر، أن مراكز ذوي الإعاقة في دولة قطر تستقبل القطريين وغير القطريين على السواء، حيث بلغت نسبة غير القطريين المسجلين في المراكز المذكورة عام 2017 نحو 48% من مجموع المسجلين.

من جانب آخر، فقد بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من القطريين النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) 197 ناشطاً، بنسبة 7.1% من إجمالي ذوي الإعاقة القطريين؛ 73.1% منهم من الذكور و26.9% من الإناث. وهكذا يبدو معدل المشاركة الاقتصادية لذوي الإعاقة القطريين ضئيلاً (9.5% للذكور، 4.2% للإناث) وذلك بحسب ما أورده تقرير المرأة والرجل لعام 2018، استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان عام 2010، حيث لا تتوفر بيانات أحدث عن ذلك. لكن يجب الأخذ بالاعتبار أن نسبة هامة من ذوي الإعاقة غير قادرين على العمل، أو غير راغبين فيه.

ومع ذلك، تبين معطيات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أن 73 شخصاً من ذوي الإعاقة (40 ذكور و33 إناث) قد تقدموا للوزارة بطلبات البحث عن عمل عام 2017، تسعة منهم فقط سبق لهم العمل، بينما يطلب الباقون العمل لأول مرة، وأكثريتهم الساحقة من الفئات العمرية الأقل من 30 عاماً. مما يشير إلى الحاجة لتوفير مزيد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما الشباب منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تقدم الخدمة لمن يحتاجها، بغض النظر عن جنسيته. ففي عام 2017، بلغ عدد المقيمين في مستشفى الرميلة ومركز قطر لإعادة التأهيل (المرضى الداخليين) 3385 شخصاً، نحو ثلاثة أرباعهم من غير القطريين (887 قطريين و2498 غير قطريين). وقد بلغ عدد العاملين في خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مستشفى الرميلة في العام المذكور 1518 موظفاً، أي أن هناك ما يقرب من موظف واحد لكل شخص تقدم له الخدمة من ذوي الإعاقة. وتشكل الإناث نحو 63% من هؤلاء العاملين.

وقد بينت نتائج المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية أن إنجازات مميزة قد تحققت لصالح هذه الفئة يستدل عليها من تنفيذ عدد من الإجراءات، أهمها:

- وجود قوائم تفصيلية لدى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأصحاب الخبرات والمؤهلات المختلفة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذه القوائم تحدّث دورياً،
- كما تحدث البيانات الخاصة بالأشخاص الذين تم توظيفهم في عدد من الوزارات.
- وتتوفر لدى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية كذلك خطط لإعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة تمهيداً لتمكينهم من العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة. وتخصص وزارة التعليم والتعليم العالي بعض المدارس الحكومية كمراكز لدمج ذوي الإعاقة في العملية التعليمية. وتوفر وزارة الثقافة والرياضة مركزاً ثقافياً واجتماعياً للمكفوفين. ويعمل مركز قطر لإعادة التأهيل على تقييم المتقدمين للعمل وبيان قدراتهم مع تقديم نصائح وتوصيات تأهيلية.
- وفيما يتعلق بالعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة تبين أن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد هذه الفئة، سواء في المراكز المتخصصة أم في المنازل هي في تحسن متواصل. فضلاً عن توفر أماكن الترفيه والنوادي الخاصة، والرحلات الترفيهية والاحتفالات بالمناسبات والوطنية وغيرها.
- كما تبين وجود نوافذ خاصة لتسهيل معاملات الأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية. وأن هناك تدابير عملية لأخذ احتياجات هذه الفئة بعين الاعتبار لدى تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق والشوارع، وإن كان بعضها ما يزال في طور التشريع. فإدارة التخطيط العمراني بوزارة البلدية والبيئة تضع شروطاً ومواصفات خاصة لمراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء تصميم المباني والمرافق.

وختاماً: تلتقي الغاية الرئيسية لمحور كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تدعو إلى تعزيز مشاركة هاتين الفئتين في مختلف الأنشطة المجتمعية وتمكينهم من الاندماج في المجتمع والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم، مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد على ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة المستند على الجنس والعمر والإعاقة، والهدف الحادي عشر المتعلق "بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، حيث قامت الدولة بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة

بناءً على ما سبق، نستنتج بأن كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لاقوا اهتماماً كبيراً من قبل المجتمع القطري ومؤسساته المختلفة في كافة المجالات، ولاسيما الصحية منها، الأمر الذي إلى رفع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كواحد من المؤشرات الأساسية المعتمدة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019، كما ذكر سابقاً في المحور الرابع من محاور هذا التقرير.

2. أهم التحديات

- ماتزال خطط تأهيل كبار السن المقبلين على التقاعد في طور التخطيط، وتقتصر برامج مركز تمكين ورعاية كبار السن "إحسان" على مهارات فردية مثل التدريب على استخدام الهواتف الذكية وتطبيقاتها.
- هنالك عدد لا يستهان به من العاملين يتقاعدون قبل السن القانونية، ولاسيما من الإناث القطريات، الأمر الذي يشكل تحدياً للسياسة السكانية التي تدعو إلى زيادة نسبة المواطنين بين النشطين اقتصادياً من السكان.
- تطوير آليات العمل الإحصائي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما التعدادات السكانية، بحيث تتمكن هذه الآليات من رصد حجمهم الفعلي في المجتمع.
- ضعف التجاوب المجتمعي مع برامج التوعية المتعلقة بالإعاقة.

ثالثاً) أولويات المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019-أكتوبر 2020) من مراحل المتابعة

استناداً إلى ما سبق، سيتم فيما يلي تحديد مبدئي لأولويات المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في هذا المحور، والتي تتمثل بعدد من الإجراءات، مثل:.

التأكيد على ضرورة إجراء دراسة ميدانية تفصيلية لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى اتخاذ قرار التقاعد المبكر، ولاسيما لدى الإناث، بغية معالجتها بما يسهم في زيادة نسبة المواطنين بين النشطين اقتصادياً من السكان، كهدف من أهداف السياسة السكانية.

- متابعة إنجاز قانون خاص بالمسنين يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بهم (الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين، والتوجه نحو إدراج تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية، والعمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها وحث الشباب على المشاركة فيها...الخ).
- الإسراع في توفير برامج داعمة لاستيعاب المقبلين على التقاعد في المؤسسات الحكومية.
- التأكيد على ضرورة الإسراع في إنشاء أقسام جديدة متخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة وتطوير القائم منها.
- تكثيف الدراسات والأبحاث والمسوح المتخصصة بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة.
- التأكيد على القيم الأصيلة باحترام كبار السن، والتوعية بأهمية مواصلة رعاية الأسر لمسنيها، مع قبول إرسال المسنين لدور الرعاية عند اللزوم.
- تعزيز عملية التشبيك مع الجهات المختلفة في الدولة من أجل رصد الحجم الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على تأمين المزيد من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

الخاتمة: التقييم العام والتوصيات

الخاتمة: التقييم العام والتوصيات

أولاً) التقييم العام:

شارك في المرحلة الثانية (نوفمبر 2018-أكتوبر 2019) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) ست مجموعات عمل ضمت 52 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

وقد تمكنت غالبية المجموعات من إنجاز المهام المنوطة بها في الوقت المحدد. وتنوع أداء مجموعات العمل ليشمل جمع البيانات الكمية والنوعية. ولعل من بين العوامل التي ساهمت في هذا الأداء المميز للمجموعات أن تشكيلات معظمها البشرية كانت مستقرة بشكل عام ولم تعرف تغيرات مفاجئة يمكن أن تؤثر سلباً على أدائها، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها. فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.

وفي سياق متصل، عملت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تيسير تعاون العديد من هذه الجهات المؤسسات مع مختلف فرق عمل متابعة تنفيذ السياسة السكانية. وبناءً عليه، تميزت السنة الثانية من متابعة تنفيذ السياسة السكانية بارتقاء مستوى تعاون معظم الجهات المعنية بالتنفيذ مع مجموعات العمل، سواء من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها، أم من حيث تقديم الدعم الفني والمؤسساتي اللازم، ولاسيما توفير البيانات المطلوبة. مع ذلك، عانت بعض مجموعات العمل من صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة من بعض الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وذلك لأسباب مختلفة أهمها غياب جهة محددة داخل هذه المؤسسات التي تختص في توفير مختلف أنواع البيانات الضرورية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ هذه السياسة.

ونتيجة لما سبق، تم الحصول على بيانات جمعتها فرق العمل من الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وقد كان معظم هذه البيانات مرضياً من حيث الدقة والجودة. وقد تواصل المكتب الفني مع المجموعات المعنية بالمتابعة متدخلاً، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها فرق العمل، قام المكتب الفني للجنة بتحليل نتائج المرحلة الثانية مستنداً إلى ثلاثة مستويات تحليلية لكل محور من محاور السياسة السكانية الستة. ففي المستوى الأول من هذا التحليل، تم عرض التكرارات والنسب المئوية للبيانات الإحصائية لنتائج المتابعة المبينة، وفي المستوى الثاني تم ربط هذه النتائج بأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 من أجل معرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق دولة قطر لهذه الأهداف. أما المستوى الثالث، فقد خصص للحكم على هذه النتائج والإنجازات التنموية في ضوء البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019، والخاصة بقطر.

وفي المحصلة يمكننا القول بأن مجموع الأهداف الخاصة بالمرحلة الثانية من مراحل المتابعة بلغت (18) هدفاً، وعدد الإجراءات (77) إجراءً. ولأن البيانات التي توفرها المؤشرات الكمية تعد أساسا لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات، وبالتالي الأهداف المرتبطة بها، في السنوات المقبلة، كما جاء في منهجية هذا التقرير، فسيتم التركيز هنا على التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي تضمنت واحداً أو أكثر من مؤشرات المتابعة النوعية، والتي بلغ عددها (61) إجراءً، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي (38) إجراءً، أي بنسبة 62% من مجموع الإجراءات النوعية (كما هو مبين في الجدول رقم (24) التالي:

الجدول (24): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الثانية بحسب المحور

المحاور	العدد والنسبة المئوية للإجراءات المتضمنة لواحد أو أكثر من مؤشرات المتابعة النوعية									
	منفذة كلياً أو جزئياً		قيد التشريع		قيد التخطيط		غير منفذة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السكان والقوى العاملة	11	68.8	0	0	2	12.5	3	18.8	16	100
النمو الحضري والإسكان والبيئة	6	50.0	1	8.3	1	8.3	4	33.3	12	100
التعليم والتدريب والشباب	5	62.5	0	0	1	12.5	2	25	8	100
الصحة العامة والصحة الإنجابية	7	53.8	0	0.0	1	7.7	5	38.5	13	100
المرأة والطفولة	3	60.0	0	0	1	20	1	20	5	100
المسنون وذوو الإعاقة	6	85.7	1	14.3	0	0	0	0	7	100
المجموع	38	62	1	2	6	10	16	26	61	100

واستناداً إلى الجدول رقم (24)، يتبين أن مسيرة التنمية في دولة قطر هي نتاج لسياسيات تنموية قطاعية متعددة، الأمر الذي أثر دون أدنى شك على واقع العديد من إجراءات متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر في مرحلتها الثانية، ليبرز بذلك تفاوت طبيعي في مستويات تنفيذ إجراءات متابعة تنفيذ السياسة السكانية. وتتدخل في تفسير التفاوت في مستويات تنفيذ إجراءات السياسة جملة من العوامل منها ما يرتبط بسلوكيات الأفراد والجماعات، خاصة تلك التي تتعلق بخيارات النساء والشباب وتوجهاتهم نحو الزواج وتأسيس أسرة ومستويات الإنجاب...الخ، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة المدى للتأثير على مكونات النمو الطبيعي ولاسيما تلك التي يمكن أن تساعد في رفع نسبة القطريين من إجمالي سكان الدولة. يضاف الى ذلك التدخلات طويلة المدى

التي ترتبط بإدخال تعديلات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، كاعتماد اقتصاد المعرفة، لتلعب بذلك طبيعة محاور السياسة السكانية ومكوناتها ومجالات التدخل الممكنة دوراً حاسماً في تحديد مستويات الإنجاز.

ثانياً) التوصيات

❖ محور السكان والقوى العاملة

1. استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج
2. إيجاد برامج متكاملة لتشجيع القطريين على الزواج وحضهم على الإنجاب، كأن يتم تخصيص منح مالية للمواليد الجدد...الخ.
3. إعادة تأهيل وتدريب الراغبين من المتقاعدين القطريين لتمكينهم من العودة إلى العمل
4. منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها
5. اتخاذ الإجراءات المحفزة والمشجعة للقطريين من أجل العمل في القطاع الخاص، وفي المجالات التي تتوفر فيها فرص العمل، وذلك للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة

❖ محور النمو الحضري والإسكان والبيئة

6. مواصلة العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة وتأمين فرص العمل الكافية، وفتح فروع لبعض كليات الجامعة، وغيرها من الإجراءات والتدابير الهادفة لجذب المواطن والمقيم للسكن في هذه المدن.
7. التوسع في إنشاء المجمعات العمالية، واستكمال إجراءات تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات.
8. استكمال البنية التحتية المؤهلة للتعامل مع مشكلة تجمع المياه في فصل الشتاء والاستفادة منها لاحقاً ضرورة وجود برامج أو خطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة

❖ محور التعليم والتدريب والشباب

9. العمل على رفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، ولاسيما في الرياضيات واللغات.
10. ضرورة اعتماد سياسة بحثية تتضمن أولويات بحثية عامة أو قطاعية
11. توعية الشباب، خاصة خريجي التعليم العالي، بتحولات سوق العمل بمهن المستقبل
12. وضع إطار وطني للتدريب

❖ محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

13. الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرّة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان في الدولة.
14. الإسراع في عملية توفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص.
15. العمل على الحد من الأمراض المزمنة، كأمراض القلب والسرطان والسكري

16.إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.

17.توفير برامج ومنشورات صحية وخط ساخن للتوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل

❖ محور المرأة والطفولة

18.إعادة تأهيل القطريات من خريجات التعليم العالي لأجل توسيع مشاركتهن في سوق العمل.

19.تشجيع النساء القطريات على إقامة مشاريع تنموية خاصة في مختلف المجالات الاقتصادية الحيوية.

20.اتخاذ الإجراءات والتدابير المؤسسية والمجتمعية والأسرية من أجل ضمان مواصلة حماية الأطفال من مختلف السلوكيات الضارة والسلبية.

21.أهمية دمج ثقافة التعايش مع ثقافات وأديان مختلفة في تربية النشء

❖ محور كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

22.إجراء دراسة ميدانية تفصيلية لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى اتخاذ قرار التقاعد المبكر، ولاسيما لدى الإناث، بغية معالجتها بما يسهم في زيادة نسبة المواطنين بين النشطين اقتصادياً من السكان، كهدف من أهداف السياسة السكانية.

23.متابعة إنجاز قانون خاص بالمسنين يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بهم (الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين، والتوجه نحو إدراج تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية، والعمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها وحث الشباب على المشاركة فيها...الخ).

24.الإسراع في توفير برامج داعمة لاستيعاب المقبلين على التقاعد في المؤسسات الحكومية.

25.التأكيد على ضرورة الإسراع في إنشاء أقسام جديدة متخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة وتطوير القائم منها.

26.تعزيز عملية التشبيك مع الجهات المختلفة في الدولة من أجل رصد الحجم الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة.